

شرح تَصْرِيفِ الْعَرِيَّةِ

تأليف

الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَةُ إِمَامُ لِهَرَبِيَِّّةِ وَالْبَيَّانُ وَالْمُنَظِّمُ

سَعْدُ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّقَّازَانِيَّ

الْهَرَوِيُّ الْخُرَّاسَانِيُّ الْجَنَفِيُّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٧١٢ - ٧٩١ هـ)

دار النشر

مكتبة
مكتبة

مكتبة
مكتبة

مكتبة
مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح بصيرة الخري

تأليف

المعتمد الفقيه الإمام العربي والبيان والمنطق

سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله النفثازاني

المروزي الخراساني الحنفي

رحمة الله تعالى

(٧١٢-٧٩١ هـ)

عني به

محمد جاسم الحمد

دار الكتب



دار المنهج

لبنان - بيروت - فاكس : ٧٨٦٢٣٠

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

جميع الحقوق محفوظة للناس

دار المنهج للنشر والتوزيع

لصاحبها عمر سئالم بأجحف
وفقه الله تعالى

المملكة العربية السعودية - جدة

حي الكندرة - شارع أبها تقاطع شارع ابن زبدون

هاتف رئيسي 6326666 - الإدارة 6300655

المكتبة 6322471 - فاكس 6320392

ص. ب. 22943 - جدة 21416

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالانقياس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناس

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 16 - 7



www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

مكتبة الشنقيطي - جدة هاتف 6893638	مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة هاتف 6510421 - 6570628	دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة هاتف 6322471 - فاكس 6320392
مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة هاتف 5473838 - فاكس 5473939	مكتبة الأسدي - مكة المكرمة هاتف 5570506	مكتبة المأمون - جدة هاتف 6446614
مكتبة المزيني - الطائف هاتف 7365852	مكتبة الزمان - المدينة المنورة هاتف 8366666 - فاكس 8383226	دار البدوي - المدينة المنورة هاتف 0503000240
مكتبة الرشيد - الرياض هاتف 4583712 - 4593451 فاكس 4573381	مكتبة العبيكان - الرياض وجميع فروعها داخل المملكة هاتف 2741578 - فاكس 2741750	مكتبة جرير - الرياض وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها هاتف 2741578 - فاكس 2741750
مكتبة المتيني - الدمام هاتف 8413000 - فاكس 8432794	دار أطلس - الرياض هاتف 4266104	دار التدمرية - الرياض هاتف 4924706 - فاكس 4937130



الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

الجمهورية اليمنية مكتبة تريم الحديثة - حضرموت هاتف 417130 - فاكس 418130	دولة الكويت مكتبة دار البيان - خولي هاتف 2616495 - فاكس 2616490	الإمارات العربية المتحدة مكتبة الإمام البخاري - دبي هاتف 2977766 - فاكس 2975556
دار القدس - صنعاء هاتف 0096777711881	دار الضياء للنشر والتوزيع - خولي هاتف 2658180 - فاكس 2658180	دار الفقيه - أبو ظبي هاتف 6678920 - فاكس 6678921
الجمهورية اللبنانية الدار العربية للعلوم - بيروت هاتف 785107 - فاكس 786230	الجمهورية العربية السورية دار السنابل - دمشق هاتف 2242753 - فاكس 2237960	جمهورية مصر العربية دار السلام - القاهرة هاتف 2741578 - 2704280
مكتبة التمام - بيروت هاتف 707039 - جوال 03662783	مكتبة المنهاج القويم - دمشق هاتف 2235402 - فاكس 2235402	مكتبة نزار مصطفى الباز - القاهرة هاتف 25060822 - جوال 0122107253
المملكة الأردنية الهاشمية دار محمد دنديس - عمان هاتف 4653390 فاكس 4653380	مملكة البحرين مكتبة الفاروق - المنامة هاتف 17272204 - 17273464 فاكس 17256936	دولة قطر مكتبة الأقصى - الدوحة هاتف 4437409 - 4316895 فاكس 2291135
جمهورية أندونيسيا دار العلوم الإسلامية - سورابايا هاتف 3974094 - 006231	الجمهورية التونسية الدار المتوسطة للنشر - تونس هاتف 70698880 - فاكس 70698633	المملكة المغربية مكتبة التراث العربي - الدار البيضاء هاتف 022306240 - فاكس 022447666

جمهورية داغستان
مكتبة دار الرسالة - محج قلعة
هاتف 0079285708188
هاتف 0079882010009

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول
هاتف 02126381633
فاكس 02126381700

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يديك الكتاب

الحمد لله على مزيد فضله ونعمته ، الذي صرف شؤون خلقه بمحض فضله وحكمته ، وضاعف الفضل على المؤمنين بهدايتهم إلى المنهاج الصحيح الذي ينجي من تشبث به ، فلم يوصم بهمز ولا نقص ولا علة .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير السراج المنير وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فلا شك أن علم الصرف **وعر المسالك ، صعب المراس** ؛ لذلك تجد أكثر الدارسين يتبرمون منه ، ويتهيئون اقتحام لجنته ، الأمر الذي حدا ببعض من رسخت قدمه في العلم ، وعلا شأنه في التصنيف أن يبادر إلى **تيسير هذا العلم لطالبه ، وتهوينه على راغبه ، وتحبيبه إلى دارسيه** ؛ كابن جنّي ، وابن عصفور ، وابن يعيش ، والزنجاني ، وغيرهم من الأعلام .

يقول ابن عصفور رحمه الله في « ممتع » (٢٢ / ١) مبيناً هذا : (لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم ، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولاً ؛ لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه . . **وضعت في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، وملكته عاصيه وطائعه**) .

وكان أيضاً من بين من أسهم في هذا المجال العلامة النحوي الأديب **أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني** رحمه الله تعالى ، فوضع متناً في التصريف ، سُمي « **تصريف العزي** » ، فجاء محكم البناء ، لطيف العبارة ، حسن الترتيب .
وقد قامت دار المنهاج بإفراد المتن في طبعة مستقلة نظراً لأهميته وتسهيلاً على الطلبة في دراسته والأخذ منه .

ولكون المتون الدرجة الأولى في سلم التعلم واللبنة الأساس في صرح العلم.. كان لا بد لمن أراد الارتقاء في معارج العلم والمعرفة أن يقف على الشروح لهذه المتون ؛ لكي يفيدوا منها على الوجه الأتم ، فيحصل المقصود ، ويُنال المطلوب .

ونظراً لما لمتن « تصريف العزي » من الأهمية .. فقد تناولته أيدي العلماء بالشرح والتوضيح ، حتى إن بعضهم قام بنظمه ؛ بغية تيسير حفظه ، وإن من أبرز من تصدوا لهذه المهمة الشريفة ، والغاية المنيعة ، العلامة المحقق ، والفهامة المدقق ، الإمام المتبحر سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى .

فقد قام هذا الإمام الهمام بصنع شرح نفيس لـ « تصريف العزي » ، كشف فيه عن مكنون جوهره ، وأماط اللثام عن صبيح وجهه ، فجاء شرحاً كما يقول هو في مقدمته : (يذل من اللفظ صعابه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سرّ حلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة ، وزوائد لطيفة) .

وإن المطالع لهذا الشرح سيجد هذا مائلاً أمامه بوضوح ؛ إذ إنه بحق قد بين كثيراً مما خفي ، ووضح كثيراً مما يحتاج إلى توضيح ، موشياً ذلك بحسن التعليل تارة ، وبثّ الفوائد النفيسة تارة أخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشارح رحمه الله تعالى قد قام باستدراك بعض ما فات الماتن العلامة الزنجاني رحمه الله تعالى ، والإشارة إلى بعض ما جاء من فروق بين نسخ المتن ، وكثيراً ما كان يبين أن بعض الزيادات التي وجدت في بعض النسخ إنما أدرجت من بعض الشروح .

وكذلك قام غير مرة باقتراح الأولى في سبك عبارة المتن ؛ لتكون أدل على المراد ، وأقرب إلى الصواب والسداد .

كما أنه ذكر بعض قواعد الإملاء في كتابة بعض الكلمات التي تستعصي على بعض الكتّبة والطلبة ، مبيناً كل ذلك بأسلوب رشيق ، وبيان أنيق دقيق .

وها هي **دار المنهاج** على العهد دائماً ، تقدم لطلاب العلم عامة ، وطلاب
العربية خاصة هذا السفر الجليل ، والشرح المبارك ، مزيناً بحلل التحقيق ،
وموشى بحلي التنسيق ، جامعة في ذلك بين حسن المنظر ، وجودة المخبر .
فدونك أيها القارئ الكريم « شرح تصريف العزي » بهجة للنفس ، ومتعة
للعقل والفكر .

والله تعالى هو الموفق ، وهو من وراء القصد

وهو حسبنا ونعم الوكيل

النشر

ترجمة
العلامة النحوي الأديب
عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
المتوفى سنة (٦٥٥ هـ)
صاحب متن «تصريف العزّي»

لم يحظ الزنجاني رحمه الله تعالى بترجمة حافلة في كتب التاريخ والترجمات ، على كثرة النقول والإحالة على كتبه في علوم العربية ، فقد ذكر المؤرخون مئات العلماء الذين انتفعوا بكتبه ، وعلى رأسها كتاب التصريف المنعوت بـ «**العزّي**» ، ولعل الزنجاني كان ممن يؤثر جانب الظل ، ويميل للعزلة عن الخلق وإلى الحق سبحانه ، **ولا عجب إن كان التوفيق الذي حالف كتبه مسبباً عن تلك العلة .**

اسمه ونسبه :

هو العالم الأديب عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني الشافعي ، والمعروف بالعزّي .
وزنجان التي لها نسبته بلدة مشهورة على حد أذربيجان من بلاد الجبال ، منها كانت تفترق القوافل إلى الري وقزوین وهمذان وأصبهان ، والعجم يقولون لها :
(زنكان) بالكاف .

ووالد الزنجاني فقيه شافعي له أثره في المذهب ، ترجم له ابن السبكي في «طبقاته» ، وذكر شيئاً من أقواله^(١) .

وقد استوطن المؤلف تبريز ، وأقام بالموصل ، وسكن في أخريات حياته في بغداد .

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١١٩ / ٨) .

فضله وعلمه :

كان الزنجاني أديباً ، عالماً بالنحو واللغة والتصريف ، والمعاني والبيان ، والعروض ، مشاركاً في غيرها من العلوم النقلية والعقلية ، صاحب أثر طيب في التأليف .

يظهر أثره الأدبي جلياً في كتابه « المضمون به على غير أهله » ، إذ انتخب أشعاراً من شعراء الجاهلية وُصُولاً إلى عصره ، وكذا في اعتنائه بعلوم الشعر ؛ كالعروض والقوافي والبديع في كتابه « معيار النظر في علوم الأشعار » وكتاب « تصحيح المقياس في تفسير القسطاس » .

ولكن أثره في علم الصرف كان أبرز سِمَةٍ تميزه ، فقد اعتنى علماء الصرف بعده بالنقل عن كتبه .

قال الحافظ السيوطي في ترجمته : (صاحب شرح « الهادي » المشهور ، أكثر الجاربردي من النقل عنه في « شرح الشافية » وقفت عليه بخطه ، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وست مئة ، ومتن « الهادي » له أيضاً ، وله التصريف المشهور بـ « تصريف العزي » ، ومؤلفات في العروض والقوافي ، وخطّه في غاية الجودة ، تكرر ذكره في « جمع الجوامع » ^(١) .

والسيوطي نفسه نقل عن الزنجاني في كتابه « همع الهوامع » ناقداً أو موافقاً .

مؤلفاته :

- من أشهر مخلفه العلمي الذي تركه الزنجاني رحمه الله تعالى :
- تصحيح المقياس في تفسير القسطاس ، شرح فيه « القسطاس » للزمخشري في علم العروض .
- تصريف العزي ، وهو متن كتابنا هذا .
- عمدة الحساب .

(١) بغية الوعاة (١٢٢/٢) .

- فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح ، شرح فيه كتاب « مراح الأرواح » في الصرف ، وهو لأحمد بن علي بن مسعود .
- الكافي شرح الهادي ، وهو في النحو والصرف .
- المضمنون به على غير أهله ، وهو كتاب الشعر المشار إليه سابقاً .
- المعرب عما في الصحاح والمغرب ، وهو في اللغة ، أتمّه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل .
- معيار النظار في علوم الأشعار .
- الهادي ، وهو متن « الكافي » .

وفاته :

توفي رحمه الله تعالى ببغداد ، سنة (٦٥٥هـ) أو بعدها على أصح الروايات ، فقد كان فراغه من تأليف « الكافي » سنة (٦٥٤هـ) كما وجد ذلك بخط يده .

رحمته رحمة واسعة ، ونفع بأثاره

ترجمة
الإمام العلامة الكبير
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١)
(٧١٢ ~ ٧٩٢ هـ)
صاحب «شرح تصريف العزّي»

اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة الكبير ، فريد عصره ، ووحيد دهره ، صاحب التصانيف المشهورة ، والتأليف الكثيرة : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (٢) .

مولده ونشأته :

ولد التفتازاني رحمه الله تعالى سنة (٧١٢ هـ) بـ (تفتازان) قرية بنواحي (نسّا) من بلاد خراسان ، وكانت إقامته بـ (سرخس) ، وقيل : إنه ولد سنة (٧٢٢ هـ) ، كما ذكر الشوكاني في « البدر الطالع » ، والبغدادي في « هدية العارفين » .

(١) انظر : « الدرر الكامنة » (٣٣٢ / ٤) و (٣٥٠ / ٤) ، و « إنباء الغمر » (٣٨٩ / ١) ، و « المنهل الصافي » (٢٤١ / ١١) ، و « وجيز الكلام » (٢٩٥ / ١) ، و « بغية الوعاة » (٢٨٥ / ٢) ، و « شذرات الذهب » (٥٤٧ / ٨) ، و « البدر الطالع » (ص ٨٢١) ، و « هدية العارفين » (٤٢٩ / ٦) ، و « الفوائد البهية » (ص ٢٢١) ، و « الأعلام » (٢١٩ / ٧) ، و « معجم المؤلفين » (٨٤٩ / ٣) .

(٢) هكذا ورد اسمه في مصادر ترجمته ، إلا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ذكره في « إنباء الغمر » باسم محمود بن عمر ، وذكره في « الدرر الكامنة » في موضعين ، الأول (٣٣٢ / ٤) باسم محمود بن عمر بن عبد الله الفارسي ، الشيخ تاج الدين التفتازاني ، ولم يزد على هذا ، والثاني (٣٥٠ / ٤) باسم مسعود بن عمر التفتازاني ، وتكلم عن مصنفاته وعلومه ، ومولده ووفاته . ولعل الصواب أنه (مسعود) ؛ وذلك لأنه قد ورد في مقدمة هذا الشرح المبارك في كل النسخ التي اعتمدها في التحقيق قوله بعد المقدمة : (وبعد . . . فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني . . .) ، فهذا تصريح منه باسمه ، والله أعلم .

أما عن نشأته . . فلم أجد من تطرق إلى الحديث عنها صراحة ممن ترجم له ، غير أنه من الواضح أنه بدأ في التحصيل في سن مبكرة ، والذي يدل على هذا أنه قد فرغ من « شرح تصريف العزي » وهو ابن ست عشرة سنة كما ذكره معظم مترجميه ، وقد قال هو في مقدمة هذا الكتاب : (. . . فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والتصريف ، مختصراً في هذا المختصر ما قرأته في علم التصريف) ، فهو يشير بذلك إلى أنه باكورة إنتاجه البار ، وأول قطرة من غيثه الهامع ، ولم لا وهو قد كان في جملة من أخذ عن العضد الإيجي كما سيأتي لاحقاً ؟!

مكانته العلمية :

أطبق المترجمون للتفتازاني رحمه الله تعالى على أنه كان ذا باع طويل ، وقدم راسخة في العلم والفضل .

فقد قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله في « الدرر الكامنة » : (وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم) .

فهو قد فاق في النحو والتصريف ، والمعاني والبيان ، والأصول والتفسير ، والمنطق والكلام ، وكثير من العلوم ، **وطار صيته ، واشتهر ذكره ، ورحل إليه الطلبة ، وانتفع الناس بتصانيفه .**

حتى إن ابن خلدون ذكره في مقدمة « تاريخه » (٦٣٣ / ١) قائلاً : (ولقد وقفت بمصر على تأليف في المعقول متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان ، يشتهر بسعد الدين التفتازاني ، منها في علم الكلام ، وأصول الفقه ، والبيان ، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم ، وفي أثناءها ما يدل على أن له اطلاعاً على العلوم الحكمية ، وقدماً عالية في سائر الفنون العقلية) .

وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه (٧٤٩ / ١) : (وبقي بعض الحضارة في ما وراء النهر ؛ لما هناك من الحضارة بالدولة التي فيها ، فلهم بذلك حصّة من

العلوم والصنائع لا تنكر ، وقد دلنا على ذلك كلام بعض علمائهم من تأليف وصلت إلينا إلى هذه البلاد ، **وهو سعد الدين التفتازاني** .

وقد ذكر اللكنوي رحمه الله تعالى في « الفوائد البهية » (ص ٢٢٢) أن الكفوي يقول عنه : (كان التفتازاني من كبار علماء الشافعية ، ومع ذلك له آثار جلية في أصول الحنفية ، وكان من محاسن الزمان ، لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان ، وهو الأستاذ على الإطلاق ، والمشار إليه بالاتفاق ، والمشهور في ظهور الآفاق ، المذكور في بطون الأوراق ، اشتهرت تصانيفه في الأرض ، وأتت بالطول والعرض ، حتى إن السيد الشريف في مبادئ التأليف ، وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ، ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ، ويعترف برفعة شأنه وجلالته ، وقدر فضله وعلو مقامه) .

كرامة جلية للسعد :

ذكر ابن العماد في « شذرات الذهب » (٥٤٨ / ٨) قصة جرت مع السعد التفتازاني رحمه الله تعالى ، وهو في بداية طلبه للعلم ، تدل على عظم شأنه ، وعلى عناية الله تعالى به فقال : (وحكى بعض الأفاضل أن الشيخ سعد الدين كان في ابتداء طلبه بعيد الفهم جداً ، ولم يكن في جماعة العضد أبداً منه ، ومع ذلك فكان كثير الاجتهاد ، ولم يؤيسه جمود فهمه من الطلب ، وكان العضد يضرب به المثل بين جماعته في البلادة .

فاتفق أن أتاه إلى خلوته رجل لا يعرفه ، فقال له : **قم يا سعد الدين لنذهب إلى السير** ، فقال : **ما للسير خلقت** ، أنا لا أفهم شيئاً مع المطالعة ، فكيف إذا ذهبت إلى السير ولم أطلع ؟!

فذهب وعاد ، وقال له : قم بنا إلى السير ، فأجابه بالجواب الأول ، ولم يذهب معه ، فذهب الرجل وعاد ، وقال له مثل ما قال أولاً ، فقال : ما رأيت أبداً منك ، ألم أقل لك : **ما للسير خلقت** ؟! فقال له : رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك .

فقام منزعجاً ، ولم يتنعل ، بل خرج حافياً ، حتى وصل به إلى مكان خارج البلد به شجيرات ، **فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه تحت تلك الشجيرات** ، فتبسم له وقال : « نرسل إليك المرة بعد المرة ولم تأت » ، فقال : يا رسول الله ؛ ما علمتُ أنك المرسل ، وأنت أعلم بما اعتذرت به من سوء فهمي ، وقلة حظي ، وأشكو إليك ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « افتح فمك » ، وتفل له فيه ، ودعا له ، ثم أمره بالعود إلى منزله ، **وبشره بالفتح** .

فعاد وقد تضرّع علماً ونوراً ، فلما كان من الغد . . أتى إلى مجلس العضد ، وجلس مكانه ، فأورد في أثناء جلوسه أشياء ظن رفقته من الطلبة أنها لا معنى لها ؛ لما يعهدون منه ، فلما سمعها العضد . . بكى ، وقال : أملك يا سعد الدين إلي ؛ فإنك اليوم غيرك فيما مضى ، ثم قام من مجلسه ، وأجلسه فيه ، وفخم أمره من يومئذ) .

شيوخه :

أخذ السعد التفتازاني رحمه الله تعالى العلم عن عدة علماء أجلاء نذكر منهم :

- العلامة المتكلم الكبير : **عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي** ، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وهو إمام في المعقولات ، عارف بالأصلين ، والمعاني والبيان والنحو ، مشارك في الفقه ، وهو صاحب كتاب « المواقف » في علم الكلام ، وله « شرح مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه ، و « القواعد الغياثية » في المعاني والبيان .

غضب عليه صاحب كرمان ، فحبسه في قلعة دريَمِيان إلى أن توفي بها رحمه الله تعالى .

- الشيخ العلامة : **محمد بن محمد الرازي** ، قطب الدين المعروف بالتحفاني ، المتوفى سنة (٧٦٦هـ) ، إمام مبرز في المعقولات ، اشتهر اسمه ، وبُعد صيته ،

وهو شافعي المذهب، عارف بالتفسير، والمعاني والبيان، مشارك في النحو، له حاشية على «الكشاف»، وشرح على «الشمسية» في المنطق، وغيرهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «الدرر الكامنة» (٣٣٩/٤) :
(قال الإسنوي : وإنما قيل له : التحتاني ؛ تمييزاً له عن قطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة) يعني المدرسة الظاهرية بدمشق ؛ لأنه كما قال السبكي في «طبقات الشافعية» (٢٧٥/٩) : (ورد إلى دمشق في سنة ثلاث وستين وسبع مئة) ثم ذكر بعد ذلك أنه توفي فيها عن نحو أربع وسبعين سنة .

- الإمام العلامة : **ضياء بن سعد بن محمد القزويني القرمي العفيفي** ، المتوفى سنة (٧٨٠هـ) ، علامة متفنن ، أحد أكابر العلماء بالتفسير والعربية ، والمعاني والبيان ، والفقه والأصول ، ذو ذكاء متوقد ، كان ملازماً للاشتغال والإفادة حتى في مشيه وركوبه .

قال السيوطي رحمه الله تعالى في «بغية الوعاة» (١٣/٢) : (كان يقول : أنا حنفي الأصول ، شافعي الفروع ، وكان يستحضر المذهبين ، ويفتي فيهما ، ويحل «الكشاف» و«الحاوي» حلاً إليه المنتهى ، حتى يُظن أنه يحفظهما) .

تلاميذه :

نظراً لعلو رتبة التفتازاني رحمه الله تعالى ، وغزارة علمه ، وتقدمه في كثير من الفنون توجه طلاب العلم إلى مجلسه ، **فصار قبلة الطلاب والدارسين** ، وكثر الآخذون منه والمتخرجون به ، والناهلون من معينه ، **ونذكر منهم :**

- العلامة : **الحسن بن علي بن محمد الأبيوردي الشافعي** ، المتوفى سنة (٨١٦هـ) ، عالم بالمعقولات ، وصنف «ربيع الجنان في المعاني والبيان» ، وكان ديناً خيراً زاهداً .

- العلامة : **حيدرة الشيرازي ثم الرومي** ، برهان الدين ، المتوفى بعد سنة (٨٢٠هـ) ، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية ، شرح «الإيضاح» للقزويني شرحاً ممزوجاً .

- العلامة : **محمد بن عطاء الله الرازي الأصل الهروي الشافعي** ، المتوفى سنة (٨٢٩هـ) ، كان عالماً فاضلاً ، متفنناً له تصانيف كـ « شرح المشارق » ، وشرح « صحيح مسلم » المسمى « فضل المنعم » .

- الإمام العلامة : **علي بن محمد بن محمد ابن محمد علاء الدين البخاري الحنفي** ، المتوفى سنة (٨٤١هـ) ، كان مقدماً في الفقه والأصول ، والعربية واللغة ، والمنطق والجدل ، والمعاني والبيان ، وغير ذلك من المعقولات والمنقولات .

- العلامة : **جبريل بن صالح بن إسرائيل البغدادي** ، أمين الدين ، علامة في العربية والمعاني والأصول ، وغير ذلك ، انتفع به قاضي القضاة بدر الدين العيني .

مؤلفاته :

ترك التفتازاني رحمه الله تعالى إراثاً كبيراً من التصانيف ، أغنى بها المكتبة الإسلامية في مجالات شتى ؛ كالتفسير والأصول ، والمنطق والكلام ، والنحو والصرف ، والفقه والفرائض ، وغيرها ، ولا يسع طالب العلم إلا قراءتها وتدبرها ، ومطالعتها والإفادة من معينها ، ونذكر منها :

- حاشية على « الكشف » للزمخشري ، لم تتم .

- التلويح إلى كشف حقائق التنقيح .

- مفتاح الفقه .

- فتاوى الحنفية .

- المطول في شرح تلخيص المفتاح .

- شرح العقائد النسفية .

- حاشية شرح المختصر للعضد الإيجي .

- مقاصد الطالبين في علم أصول الدين ، وشرحه .

- شرح الشمسية في المنطق .

- تهذيب المنطق والكلام .

- إرشاد الهادي في النحو .
- الإصباح في شرح ديباجة المصباح .
- حل المعاهد في شرح القواعد لابن هشام الأنصاري .
- شرح تصريف العزي ، وهو كتابنا هذا .
- قوانين الصرف .
- شرح السراجية في الميراث .
- شرح الأربعين النووية .
- كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن ، وهو بالفارسية .
- وله غير ذلك من المؤلفات في علوم مختلفة ، ومجالات شتى ، تُنظر في المصادر .

- الخلاف في مذهب التفتازاني :

إن من يستعرض مؤلفات السعد التفتازاني رحمه الله تعالى.. يجدها متنوعة ، ويجد صعوبة في تحديد مذهبه الفقهي .

فقد أُلّف في فقه الحنفية وأصولهم ، فلذا جعله بعض من ترجم له حنفياً ، بينما نجد في المقابل من ذكر أنه كان من كبار علماء الشافعية ، كالكفوي والسيوطي وغيرهم ، وقد قال السخاوي في « وجيز الكلام » (١ / ٢٩٥) :
(ويغلب على ظني أنه كان شافعيّاً) .

وقد وجدت في هامش « إنباء الغمر » (١ / ٣٩٠) تعليقاً منقولاً من هوامش إحدى مخطوطاته جاء فيه : في حاشيته للعضد في بحث « الواجب والفرض هل هما مترادفان » قوله : والنزاع لفظي عامد إلى التسمية ، فنحن نجعل اللفظين اسماً لمعنى واحد متفاوت أفراده ، وهم يخصون كلاهما بقسم من ذلك المعنى ، ويجعلونه اسماً له ، انتهى . فقلوه : (فنحن) أي : الشافعية... إلى آخره ، يعني أنه شافعي ، والله الموفق .

ومن طالع « التلويح ».. وجد فيه ما يدل على أنه حنفي ؛ كقوله فيه

(٣٢١ / ١) : (فعنده - يقصد الإمام الشافعي رحمه الله - لا يجوز نكاح الأمة عند استطاعة نكاح الحرة ، ويكون هذا حكماً شرعياً ثابتاً بطريق المفهوم ، مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ، **وعندنا** هو عدم أصلي لا حكم شرعي ، فلا يصلح مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ على ما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في أن المخصص لا يجب أن يكون موصولاً بالعام ، ولا ناسخاً له على ما هو مذهبنا في المتراخي أنه نسخ لا تخصيص) .

وقد ورد مثله في أكثر من موضع في « التلويح » ، وإنما سقنا لك هذا ؛ لنظرك على الخلاف ، دون أن نرجح جانباً على آخر ، فهذا يستلزم بحثاً أطول ، ودراسة أعمق لا تناسب ما نحن فيه من ترجمة وجيزة .

وفاته :

ذكر ابن العماد والشوكاني واللكوني أن المناظرة جرت بين السعد التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني كانت سبباً في وفاة السعد رحمه الله تعالى . وذلك أن تيمورلنك الطاغية الكبير جمع بين السيد والسعد في مناظرة ، فقدم السيّد على السعد ، وقال : لو فرضنا أنكما سيان في الفضل . فللسيد شرف النسب ، فاغتم لذلك التفتازاني ، وحزن حزناً شديداً ، فما لبث حتى مات رحمه الله تعالى سنة (٧٩٢هـ) ، وذلك بسمرقند ، ونقل إلى سرخس ، ودفن بها ، وفي بعض المصادر أنه توفي سنة (٧٩١هـ) ، والله أعلم .

بقي أن نقول : إن المناظرة كانت تتمحور حول كون الانتقام سبباً للغضب ، أو الغضب سبباً لإرادة الانتقام ، وقيل : جرت بينهما مناظرة في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في كلام صاحب « الكشاف » في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ، وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي ، فرجح كلام السيد ، فاغتم السعد ، ولم يبق بعدها إلا قليلاً ، ثم توفي .

رحمته وروى شراهِ بشايب رحمه

وصف النسخ الخطية

كان من فضل الله سبحانه علينا أن رقدتنا المكتبة الأزهرية بخمس مصورات من محفوظاتها ، فكانت بمجموعها أصلاً لهذا السفر المبارك وهي :
- النسخة (أ) :

تحمل الرقم (٩٢٦) خاص ، (٤٦١٠) عام .
وتعدُّ هذه النسخة أهمَّ نسخة اعتمدنا عليها ؛ لأنها مضبوطة بالشكل في كثير من المواضع ، وخصوصاً عندما ترد الأوزان الصرفية ، وأصول الكلمات المشتقة ، ويزيد أهميتها أنها مقابلة ومقروءة على العلامة محمد ابن طولون الدمشقي ، ذكر ناسخها ذلك غير مرة على هامشها ، وفي آخرها إجازة من ابن طولون لناسخها ومالكها علاء الدين علي بن صدقة السيوفي ، وهذه الإجازة مكتوبة بخط ابن طولون نفسه .

تقع هذه النسخة في (٤٦) ورقة ، بدأ عدد سطورها بـ (٢٠) سطراً في الورقة الواحدة ، ثم أخذ العدد يزيد تدريجياً حتى وصل إلى (٢٨) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة .
وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من نفاسة هذه النسخة إلا أنها تضمنت بعض التصحيقات ، غير أنها قليلة .

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن المتن كتب فيها بلون مغاير للشرح ، فقد كتب باللون الأحمر ، وهو بدوره كان فيه بعض النقص استكملناه من النسخ الأخرى ، أو من نسخ المتن المستقلة عن الشرح ، وهذا قليل أيضاً ، وعليها على صفحة الغلاف تملك بالشراء الشرعي سنة (١٢٦٦ هـ) للسيد حمد ابن الشيخ عقيل .

- النسخة (ب) :

تحمل الرقم (١١٣١) خاص ، (٦٨٢٢٠) عام .

وهي نسخة جيدة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٥٣) ورقة ، عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

تتميز ببعض الزيادات دون بقية النسخ ، ويغلب على الظن أن هذه الزيادات أضيفت من بعض الحواشي ؛ نظراً لتأخر تاريخ نسخها وهو عام (١٣٠٨ هـ) ، إضافة إلى ذلك كتب متنها بلون غير لون الشرح ، وبهامشها بعض التعليقات ، وقد كانت كثيرة في أولها ، وقليلة في آخرها .

- النسخة (ج) :

تحمل الرقم (١٣١٠) خاص ، (١١٠٤٧٩) عام .
وهي نسخة واضحة ، مكتوبة بخط نسخي مقروء وجميل ، تقع في (٦٤) ورقة ، عدد السطور في الصفحة الواحدة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

وهي بالجملة جيدة ، فيها بعض التصويبات على الهامش ، إلا أنها قليلة جداً ، كما وقع فيها بعض التصحيفات والنقص في بعض المواطن ، غير أننا أفدنا منها في بعض المواضع من حيث قراءة بعض ما أشكل في النسخ الأخرى ؛ نظراً لجودة خطها ووضوحه .

بقي أن نشير إلى أن متنها مكتوب بلون مغاير ، وأنه لم يوجد على أولها ولا آخرها ما يشير إلى مالكتها أو ناسخها ، ولا إلى تاريخ نسخها ، مما حدانا إلى تقديم غيرها عليها في مواضع كثيرة .

- النسخة (د) :

تحمل الرقم (٩٦٨) خاص ، (٤٩٨١٦) عام .
وهي نسخة جيدة بشكل عام ، خطها نسخي واضح ومقروء ، تقع في (٥٥) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة .

يوجد فيها بعض النقص من حيث سقوط بعض الكلمات ، كما يوجد فيها أيضاً بعض التصويبات على الهامش .

كتب متنها بلون مغاير للشرح ، وليس عليها تاريخ للنسخ ، وقد كتبها ووقفها خليل محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي .

- النسخة (هـ) :

تحمل الرقم (٧٩) خاص ، (٥٣٩٨) عام .

وهي نسخة صالحة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٣٩) ورقة ، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر (١٥) كلمة .

فيها بعض التصحيقات والأخطاء ، وهي مزودة بحواشٍ كثيرة ، وفوائد جانبية ، كما انفردت بحل بعض الإشكالات في النسخ الأخرى ، متنها مميز بلون مغاير للشرح ، وكتبها ووقفها هو مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي سنة (١٢٢٠ هـ) .

بقي أن نشير إلى أنه وقع فيها نقص بمقدار ورقتين ، وهما الورقتان (٣٤) و (٣٥) .



منهج العمل في الكتاب

- اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب على خمس نسخ خطية كما أسلفنا ، محاولين قدر الإمكان عدم ذكر الفروق بينها ، إلا ما لم يكن منه بدٌ .
- تخريج الآيات القرآنية ، ووضعها برسم المصحف الشريف ، وما كان على غير رواية حفص . . أثبتناه كما هو رسماً مشيرين إلى صاحب الرواية المتواترة أو غيرها مع ضبطه كاملاً بالشكل .
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، وتمييزها بين قوسين « » ، وهي قليلة جداً .
- عزو الشواهد الشعرية إلى المصادر التي تعنى بذلك في حال توافرها لدينا ، وضبطها بالشكل الكامل ، وذكر بحرها الشعري ، وقائلها إن وقفنا عليه .
- توثيق ما ذكره المؤلف من نقولات عن أمات الكتب غالباً .
- تزويد الكتاب بعلامات الترقيم المناسبة حسب منهج الدار ، وذلك كوضع علامة قبل جواب الشرط أو الخبر البعيد ، وهي علامة (. .) ، وبعض العلامات الأخرى التي تسهم في فهم النص الفهم الأمثل .
- التعليق على بعض المواضع التي مسّت الحاجة إليها .
- تمييز متن الكتاب بوضعه بين قوسين () ، وكذلك وضع فقرات من المتن قبل فقرات الشرح المتعلقة بها ، حسب تقسيمنا للكتاب ، ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أننا قمنا باستخلاص « متن تصريف العزي » من هذا الكتاب نفسه ؛ أي : من نسخ الشرح التي اعتمدناها في التحقيق ؛ ولذلك سيجد القارئ الكريم شيئاً من الاختلاف بين المتنين ؛ أعني : المتن في هذا الكتاب ، والتمن المطبوع كتاباً مستقلاً برأسه ، وذلك راجع إلى اختلاف نسخ الشرح عن نسخ المتن ، فليُعلم .
- ترجمة المؤلف ترجمة مختصرة ، سلطت بعض الضوء على أهم جوانب حياته .

هَذَا ، فَمَا كَانَ مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطَأٍ وَزَلَلٍ
فَمِنْ عَجْزِنَا وَقُصُورِنَا .

فَتَتَوَجَّهْ بِقُلُوبِنَا إِلَى اللَّهِ ، مُتَضَرِّعِينَ إِلَيْهِ جَلَّ فِي عِلَالِهِ أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّوَابَ ،
وَيَجْنِبَنَا الْخَطَأَ وَالْاضْطِرَابَ ، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا ، وَيَعْلَمَنَا مَا يَنْفَعُنَا ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

مُشَقَّاتُ شَامٍ

(١٥) ربيع الأول (١٤٣٠ هـ)

(١٢) آذار / مارس (٢٠٠٩ م)

وَكَيْتُ

مُحَمَّدُ جَاسِمُ الْمُحَمَّدِ

إجازة ابن طولون لعلاء الدين علي بن صدقة السيوفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنزه عن الخلاف والإبدال ، المقدّس عن الثقل والقلب
والإعلال .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله خير آل .

وبعد : فقد قرأ علي جميع « شرح تصريف العزي » للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي تغمدهما الله برحمته وأسكنهما بحبوة جنته مالك هذه النسخة وكتبها الأخ في الله تعالى الشيخ الصالح المفيد ، العالم الفاضل المجيد ، عين الطالبين علاء الدين أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين صدقة بن علي السيوفي الشافعي ، بلغه الله من العلم مرامه ، وملكه من الفضل زمامه ، قراءة تحقيق لمبانيه ، وتدقيق لمعانيه .

وأجزت له أن يُذكر فيه من أحب من الطالبين على الوجه المشكور عند العلماء المعبرين ، بحق روايتي له كذلك **عن** الشيخ أبي بكر محمد بن محمد العوفي ، **عن** المحقق علاء الدين البخاري **عن** مؤلفه .

وكان ذلك في مجالس متعددة ، آخرها يوم الخميس ثامن عشرين ربيع الأول سنة اثنين وثلاثين وتسع مئة ، بالجامع الأموي بدمشق المحروسة ، خلا مجلس الختم ، فكان بالعمارة السليمة بصالحيتها^(١) .

وسمع مني في هذا المجلس **جزء** « منية الأطفال وبغية الرجال » ، وهو مشتمل على الحديث المسلسل بالأولية ، وفي ضمنه اثنا عشر تسلسلاً ، **وعلى**

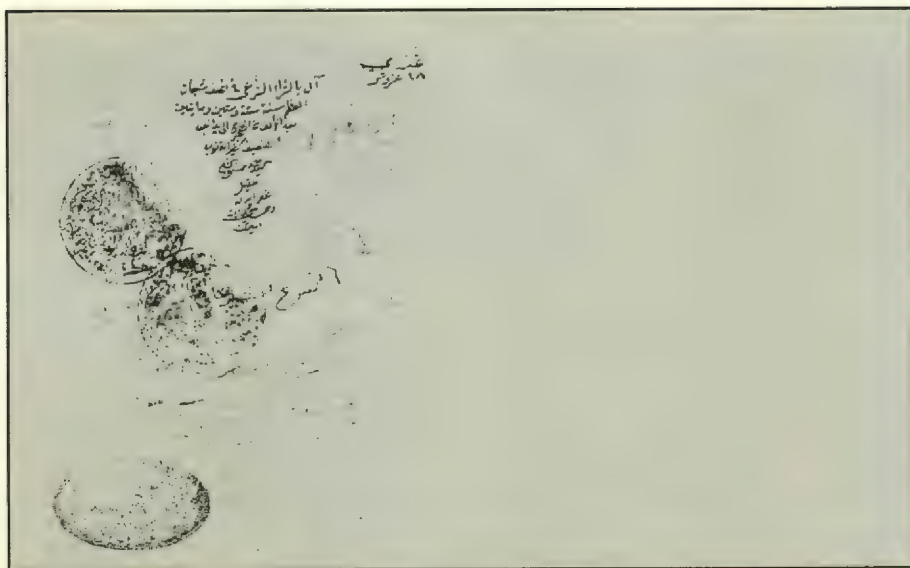
(١) هو جامع السلطان سليم الأول ، الذي أنشئ في عهده عام (٩٢٤هـ) ، وإلى جواره ضريح الشيخ محيي الدين ابن عربي ، وهو يعرف اليوم باسمه . انظر « مشيدات دمشق » (ص ٥٨١) .

حديثين من « صحيح إمام الحفاظ أبي عبد الله البخاري » ، ذكرهما عنه الحفاظ أبو عيسى الترمذي في « جامعه » ، وليس فيه عنه غيرهما ، **ثم حديث من** « صحيح محقق الحفاظ أبي الحسين مسلم » ، ذكره عنه الحفاظ أبو عيسى الترمذي في « سننه » أيضاً ، وليس فيه عنه غيره ، **ثم حديث ثانٍ من هذا الصحيح** ، مسلسل بحذف الميم من أوله إلى متناه ، لا أعلم فيه حديثاً مسلسلاً كذلك سواه ، وذلك من تخريجي ، **وأجرت له** أن يروي ذلك وما لي روايته بشرطه .

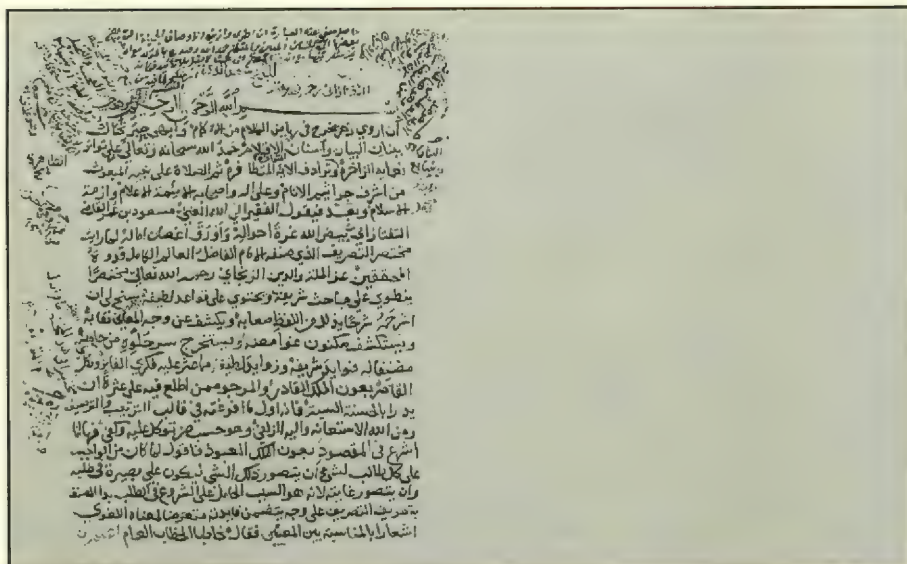
وكتبه
محمد بن طولون الحنفى
 عفا الله عنه

صور لمخطوطات مستعان بها





راموز ورقه العنوان للمسخة (أ)



راموز الورقة الأولى للمسخة (أ)

[illegible]

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (أ)



راموز ورقه عنوان للمسخنه (ب)

اوقفه فميسر وسبل هذا الكتاب الفقير خليل بن محمد
 ابن مريد اعد الحزبي الطناني علي بن شينغ من
 الاشعة المحمد بن المشرفة المصنعة فبها رتبة علي
 صلاح والبريد بن مريد ما سمعهم فاما ان يمد علي
 بيد نوره الفهم فقبل رشا وارش يا جواد ما كن في روي

راموز ورقه عنوان للنسخه (د)

[illegible][illegible]

راموز الورقة الأولى للنسخة (د)

تَضَرُّفُ الْعِزِّيِّ

تَأَلَّفُ

الْعَلَّامَةُ النَّجْوِيُّ الْأَدِيبُ

عِزُّ الدِّينِ أَبِي الْعَالِي عَبْدِ الْوَقَّابِ بْنِ الْبَرَاءِ عِمِّ الزَّيْنِي

الْمَعْرُوفُ بِـ «الْعِزِّيِّ»



[تَعْرِيفُ عِلْمِ الصَّرْفِ]

أَعْلَمَ : أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ . وَفِي الصَّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا .

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ]

ثُمَّ الْفِعْلُ . . . إِمَّا : ثَلَاثِي ، وَإِمَّا : رُبَاعِي . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . . . إِمَّا : مُجَرَّدٌ ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا . . . إِمَّا : سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ .

[الْمَعْنَى بِالسَّالِمِ عِنْدَ الصَّرَفِيِّينَ]

وَنَعْنِي بِ(السَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ .

[الْبَابُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي]

أَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ **فَعَلَ** مَفْتُوحَ **الْعَيْنِ** . . . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعَلُ** ، أَوْ **يَفْعِلُ** ، بِضَمِّ **الْعَيْنِ** ، أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

[الْبَابُ الثَّالِثُ]

وَيَجِيءُ عَلَى **يَفْعَلُ** مَفْتُوحَ **الْعَيْنِ** ، إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ ، أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ . وَهِيَ : الَّهْمْزَةُ وَالْهَاءُ ، وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ ، وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ ؛ نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَأَبَى يَأْبَى شَاذٌ .

[الْبَابُ الرَّابِعُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى **فَعَلَ** ، مَكْسُورَ **الْعَيْنِ** . . . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعُلُ** ،

بِفَتْحِ الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَأَخَوَاتِهِ .

[الْبَابُ الْخَامِسُ]

وَأِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ **فَعَلَ** مَضْمُومَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ
يَفْعُلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

[الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ : فَهُوَ **فَعْلَل** ، كَدَحَرَجَ دَحْرَجَةً ، وَدَحَرَجَأَ .

[أَوْزَانُ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، **كَأَفْعَل** ؛ نَحْوُ : أَكْرَمَ
إِكْرَامًا .

وَفَعَّل ؛ نَحْوُ : فَرَّحَ تَفْرِيحًا .

وَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتَلَةً ، وَقِتَالًا .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ :

- إِمَّا أَوَّلُهُ **الْتَاءُ** ؛ مِثْلُ :

تَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : تَكَسَّرَ تَكْسُّرًا .

وَتَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا .

- وَإِمَّا أَوَّلُهُ **الْهَمْزَةُ** ؛ مِثْلُ :

أَنْفَعَلَ ؛ نَحْوُ : أَنْقَطَعَ أَنْقِطَاعًا .

وَأَفْتَعَلَ ؛ نَحْوُ : اجْتَمَعَ اجْتِمَاعًا .

وَأَفْعَلَ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرَ أَحْمَرَارًا .

وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ؛ مِثْلُ :
 اسْتَفْعَلَ ؛ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .
 وَأَفْعَالَ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرَّ أَحْمِيرَارًا .
 وَأَفْعُوْعَلْ ؛ نَحْوُ : أَعْشَوْشَبَ أَعْشِيشَابًا .
 وَأَفْعُوْعَلْ ؛ نَحْوُ : أَجْلَوْذَ أَجْلِوْذًا .
 وَأَفْعَنْلَلْ ؛ نَحْوُ : أَقْعَنْسَسَ أَقْعِنْسَاسًا .
 وَأَفْعَنْلَى ؛ نَحْوُ : أَسْلَنْقَى أَسْلِنْقَاءَ .

[أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ : فَأُمِثِلْتُهُ ثَلَاثَةً :
 تَفَعَّلَ ؛ كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا .
 وَأَفْعَنْلَلْ ؛ كَأَحْرَنْجَمَ أَحْرَنْجَامًا .
 وَأَفْعَلَّلَ ؛ كَأَفْشَعَرَ أَفْشَعْرَارًا .

نَبَيَّيْهَ

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ إِلَى مُتَعَدٍّ وَلَا زِم]

الْفِعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛
 كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَيُسَمَّى أَيْضًا : وَاقِعًا ، وَمُجَاوِزًا .
 وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسَنَ
 زَيْدٌ ، وَيُسَمَّى : لَا زِمًا ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ .
 وَنُعَدِّيهِ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ : بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ ، وَبِالْهَمْزَةِ ؛
 كَقَوْلِكَ : فَرَحْتُ زَيْدًا ، وَأَجْلَسْتُهُ ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ ؛ نَحْوُ :
 ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَنْطَلَقْتُ بِهِ .

في أمثلة تصريف هذه الأفعال

[تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]

أَمَّا الْمَاضِي . . فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي .

[أَنْسَاءُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]

- **فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ** : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا ؛ مِثَالُهُ : نَصَرَ نَصْرًا نَصَرُوا ، نَصَرْتُ نَصْرًا نَصَرْنَا ، نَصَرْتَ نَصْرَتًا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتِ نَصْرَتًا نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ نَصْرًا .
وَقِسْ عَلَى هَذَا : أَفْعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ ، وَافْعَلَّ ، وَافْعَوْعَلَ .
وَلَا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الْأَلِفَاتِ فِي الْأَوَائِلِ ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ ، تَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ .

- **وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ** - وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا ؛ كَ : فَعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَفُعُولَ ، وَفُفُعَلَ .

أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا ؛ نَحْوُ : أَفْعِلَ ، وَاسْتَفْعِلَ .
وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتَّبِعُ هَذَا الْمَضْمُومَ فِي الِضْمِّ . وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ زَيْدٌ ، وَاسْتَخْرَجَ الْمَالَ .

[أَفْعَلُ الْمُضَارِعِ]

وَأَمَّا أَلْفِعْلُ الْمُضَارِعِ . فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ، وَهِيَ : الهمزة ، والتَّوْنُ ، والتَّاءُ ، والْيَاءُ ، يَجْمَعُهَا : أَنْتَ ، أَوْ أَنْتِ ، أَوْ نَاتِي .
فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَالتَّوْنُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَدًا ، وَمُثْنَى ، وَمَجْمُوعًا ، مُذَكَّرًا كَانَ ، أَوْ مُؤَنَّثًا .
وَالْيَاءُ لِلْغَائِبَةِ الْمُفْرَدَةِ ، وَلِْمُثْنَايَا .
وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ الْمَذْكُورِ ، مُفْرَدًا ، وَمُثْنَى ، وَمَجْمُوعًا ، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ .

وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَالْإِسْتِقْبَالِ ، تَقُولُ : يَفْعَلُ الْآنَ ، وَيُسَمَّى حَالًا وَحَاضِرًا ، وَيَفْعَلُ غَدًا ، وَيُسَمَّى مُسْتَقْبَلًا .
فَإِذَا أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ السَّيْنَ ، أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ . . أَخْتَصَرَ بِزَمَانِ الْإِسْتِقْبَالِ .

[أَقْسَامُ أَلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا . . إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : يُدْخِرُ ، وَيُكْرِهُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيَفْرَحُ . وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا أَبَدًا .
مِثَالُهُ مِنْ **يَفْعَلُ** : يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ .

وَقَسَّ عَلَى هَذَا : يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ،
وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرِحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ،
وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ،
وَيَجْلُوذُ ، وَيَتَدَخِرُ ، وَيَحْرَنْجُمُ ، وَيَقْشَعِرُ .

وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا ،
وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ،
وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرِحُ ، وَيَسْتَخْرِجُ .

[(مَا) وَ (لَا) النَّافِيَتَانِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (مَا) وَ (لَا) النَّافِيَتَانِ ،
فَلَا تُغَيِّرَانِ صِيَغَتَهُ ، تَقُولُ : لَا يَنْصَرُ لَا يَنْصُرَانِ لَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى
آخِرِهِ .

وَكَذَلِكَ مَا يَنْصَرُ مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى آخِرِهِ .

[دُخُولُ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ ، فَيُحَذَفُ حَرَكَةُ الْوَاحِدِ ، وَنُونُ التَّنْيَةِ ،
وَالْجَمْعُ الْمَذْكُرُ ، وَالْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ .

وَلَا يُحَذَفُ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَالْوَاوِ فِي جَمْعِ
الْمَذْكُرِ ، فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصَرُ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ
يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصَرُ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرْنَ ، لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرِي لَمْ
تَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ أَنْصُرِي .

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ ، فَيُبَدَلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتَحَةً ، وَيُسْقِطُ التَّوْنَاتِ ،
سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصَرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ

يَنْصُرُوا... إِلَى : لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .
 وَمِنْ الْجَوَازِم : لَمْ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ : لِيَنْصُرَ
 لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ، لِيَنْصُرَ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُونَ .
 وَقِسْ عَلَى هَذَا : لِيَضْرِبَ ، وَلِيَعْلَمَ ، وَلِيَدْخُلَ ، وَلِيَدْخِرْ ،
 وَغَيْرَهَا .

وَمِنْهَا : (لَا) النَّاهِيَّةُ ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ : لَا يَنْصُرَ لَا
 يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرَ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرُونَ . وَفِي نَهْيِ
 الْحَاضِرِ : لَا تَنْصُرَ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا
 تَنْصُرُونَ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ .

[فِعْلُ الْأَمْرِ]

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ : وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ . . فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ
 الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ .
 فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا . . فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفُ
 الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ
 تَدْخِرْ : دَخِرْ دَخِرَا دَخِرُوا ، دَخِرْجِي دَخِرْجَا دَخِرْجَنَ .
 وَهَكَذَا تَقُولُ فِي : فَرَّحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكَسَّرْ ، وَبَاعِدْ ، وَتَدْخِرْ .
 وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ سَاكِنًا . . فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفُ
 الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةً
 وَصَلٍ ، مَكْسُورَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا . .
 فَتَضُمَّهَا ، فَتَقُولُ : اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا ، اُنْصُرِي اُنْصُرَا اُنْصُرْنَ .
 وَكَذَلِكَ : أَضْرِبْ ، وَأَعْلَمْ ، وَأَنْقَطِعْ ، وَأَجْتَمِعْ ، وَأَسْتَخْرِجْ .

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمَ ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ
تُكْرِمَ : تُؤَكِّرِمُ .

[اجْتِمَاعُ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعٍ تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ،
وَتَفَعَّلَ . . فَيَجُوزُ اثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَبَّبُ ، وَتَتَقَاتَلُ ، وَتَتَدَخَّرُ .
وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَن تَلَمْ تَصَدَّى ﴾ ، وَ﴿ نَارًا
تَلْظَنُ ﴾ ، وَ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُكُ ﴾ .

[مَتَى تُقْلَبُ تَاءُ (أَفْتَعَلَ) طَاءً ؟]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَأُ أَفْتَعَلَ صَادًا ، أَوْ ضَادًا ، أَوْ طَاءً ، أَوْ
ظَاءً . . قُلِبَتْ تَاوُهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ : أَصْطَلَحَ ،
وَمِنَ الضَّرْبِ : أَضْطَرَبَ ، وَمِنَ الطَّرْدِ : أَطْرَدَ ، وَمِنَ الظُّلْمِ : أَظْلَمَ .
وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : أَصْطَلَحَ ، يَصْطَلِحُ ،
أَصْطِلَاحًا ، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَلِكَ مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ ، وَالْأَمْرُ :
أَصْطَلِخْ ، وَالنَّهْيُ : لَا تَصْطَلِخْ .

[مَتَى تُقْلَبُ تَاءُ (أَفْتَعَلَ) ذَالًا ؟]

وَمَتَى كَانَ فَأُ أَفْتَعَلَ ذَالًا ، أَوْ ذَالًا ، أَوْ زَايًا . . قُلِبَتْ تَاوُهُ ذَالًا ،
فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الدَّرءِ ، وَالذِّكْرِ ، وَالزَّجْرِ : أَدْرَأَ ، وَأَذَكَّرَ ،
وَأَزْدَجَرَ .

[نُونُ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةُ وَالثَّقِيلَةُ]

وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي ، وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ
سَاكِئَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلَّا فِيمَا تَخَصَّصَ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ الْإِثْنَيْنِ ،

وَجَمَاعَةُ النِّسَاءِ . . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَدًا ؛ فَتَقُولُ : أَذْهَبَانِ لِلْاِثْنَيْنِ ،
وَأَذْهَبَانِ يَا نِسْوَةً ، فَتَدْخُلُ أَلْفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِتَقْصِلَ بَيْنَ
النُّونَاتِ ، وَلَا تَدْخُلَهُمَا الْخَفِيفَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الِاتِّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ
حَدِّهِ ؛ فَإِنَّ الِاتِّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ،
وَالثَّانِي مُدْغَمًا ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

وَيُحْذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا التُّونُ الَّتِي فِي الْأُمْتِلَةِ الْخَمْسَةِ ،
وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .
وَتُحْذَفُ أَوَّاءُ يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَاءُ تَفْعَلِينَ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا
قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لَا تَخْشَوْنَ ، وَلَا تَخْشِينَ ، وَ﴿تَبْلُغُونَ﴾ ، وَ﴿فِيمَا
تَرَيْنَ﴾ .

وَيُفْتَحُ مَعَ التُّونَيْنِ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلُ الْوَاحِدِ ، وَالْوَاحِدَةُ
الْغَائِبَةُ . وَيُضْمُّ إِذَا كَانَ فِعْلُ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ . وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلُ
الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكَّدًا بِالتُّونِ الثَّقِيلَةِ :
لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانَّ لِيَنْصُرَنَّ ، لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانَّ لِيَنْصُرَنَّ .
وَبِالْخَفِيفَةِ : لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَنَّ .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مُؤَكَّدًا بِالتُّونِ الثَّقِيلَةِ : أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَانَّ
أَنْصُرَنَّ ، أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَانَّ أَنْصُرَنَّ ، وَبِالْخَفِيفَةِ : أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَنَّ
أَنْصُرَنَّ .

وَقِسْ عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ . . فَلَا كَثْرَ أَنْ

يَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ،
 نَاصِرَةٌ نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرُ .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى مَفْعُولٍ ، تَقُولُ : مَنصُورٌ مَنصُورَانِ
 مَنصُورُونَ ، مَنصُورَةٌ مَنصُورَتَانِ مَنصُورَاتٌ ، وَمَنَاصِرُ . وَتَقُولُ :
 مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ
 بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ بِكِ مَمْرُورٌ بِكُمَا
 مَمْرُورٌ بِكُنَّ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا .

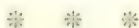
فَتَتَنَّى وَتَجْمَعُ ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ ، فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ
 الْجَرِّ ، لَا اسْمُ الْمَفْعُولِ .

وَفَاعِلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ كَالرَّحِيمِ بِمَعْنَى الرَّاحِمِ ،
 وَبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ؛ كَالْقَتِيلِ بِمَعْنَى الْمَقْتُولِ .

[اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَالضَّابُّ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ
 الْمَضْمُومَةَ ، مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي
 الْفَاعِلِ ، وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرِمٌ ، وَمُدْخِرٌ
 وَمُدْخِرٌ ، وَمُسْتَخْرَجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ؛
 كَمُحَابٍّ وَمُتَحَابٍّ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ ، وَمُنْصَبٍّ وَمُنْصَبٍّ
 فِيهِ ، وَمُنْجَابٍّ وَمُنْجَابٍّ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ .



المضاعف

وَيُقَالُ لَهُ : (الْأَصَمُّ) .

وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ، وَالْمَزِيدِ فِيهِ : مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَرَدٍّ ، وَأَعَدٍّ ؛ فَإِنْ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعَدَدَ .

وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ : مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَا مُمُّهُ الْأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ الثَّانِيَّةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمُطَابِقُ أَيْضاً ؛ نَحْوُ : زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلَزَالاً .

وَإِنَّمَا الْحَقُّ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يُلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ بِمَعْنَى أَمَلْتُ . وَالْحَذْفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسْتُ وَظَلْتُ ، بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكسْرِهَا ، وَأَحَسْتُ ؛ أَيِ : مَسِسْتُ وَظَلَلْتُ وَأَحَسَسْتُ .

[الِإِدْغَامُ]

وَالْمُضَاعَفُ يُلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ : مُدْغَمًا ، وَالثَّانِي : مُدْغَمًا فِيهِ . وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يُعِدُّ ، وَأَنْقَدَّ يَنْقُدُّ ، وَأَعْتَدَّ يُعْتَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَأَطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ، وَتَمَادَّ يَتِمَادُّ .

وَكَذَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُدَّ يُمَدُّ ، وَكَذَا

نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدَّ مَصْدَرًا . وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ أَلِفُ
الضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاوُهُ ؛ نَحْوُ : مَدَّامُدُّوا مُدِّي .

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتَ . . . إِلَى مَدَدْتَنِّ ،
وَمَدَدَنَ ، وَيَمْدُدُنَ ، وَتَمْدُدُنَ ، وَأَمْدُدُنَ ، وَلَا تَمْدُدُنَ .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ
الْعَيْنِ ؛ كَيْفَرُ ، أَوْ مَفْتُوحَهُ ؛ كَيْعَضُ . . فَنَقُولُ : لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعَضَّ
بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ، وَلَمْ يَفِرَّزْ ، وَلَمْ يَعَضَّضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ
يَقْشَعِرُّ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ .

وَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا . فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ
مَعَ الْإِذْغَامِ ، وَفَكَّهُ ، نَقُولُ : لَمْ يَمْدُدْ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَلَمْ يَمْدُدْ .
وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ ، فَنَقُولُ : فِرَّ وَعَضَّ ، بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ،
وَأَفِرَّزْ وَأَعْضَضْ ، وَمُدِّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَأَمْدُدْ .

وَنَقُولُ فِي أَسْمِ الْفَاعِلِ : مَاذُ مَاذَانِ مَاذُونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَادَّةٌ
مَاذَتَانِ مَاذَاتٌ ، وَمَوَادُّ . وَفِي أَسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ؛ كَمَنْصُورٍ .

* * *

[فِي الْمُعْتَلِّ]

الْمُعْتَلُّ : مَا كَانَ أَحَدُ أَصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : الْوَاوُ ،
وَالْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ ، وَتُسَمَّى : حُرُوفَ أَلَمَدٍّ وَاللَّيْنِ . وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ
تَكُونُ مُنْقَلَبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .
وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ :

الْأَوَّلُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمِثَالُ ؛ لِمِثَالَتِهِ الصَّحِيحِ
فِي أَحْتِمَالِ الْحَرَكَاتِ . أَمَّا الْوَاوُ . . فَتُحَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
الَّذِي عَلَى يَفْعِلُ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى فِعْلَةٍ ،
وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، وَوَعَدَا ، فَهُوَ
وَاعِدٌ ، وَذَلِكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدٌ ، وَلَا تَعُدُ . وَكَذَلِكَ وَمَقٌ يَمِقُ مِقَةً ،
فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا . . أُعِيدَتْ الْوَاوُ الْمَحْذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ
يُوعَدَ .

وَتَثْبُتُ فِي يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ ؛ كَوَجَلِ يَوْجَلُ ، ائْجَلُ ، قَلِبَتْ الْوَاوُ
يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنْ ائْتَصَمَ مَا قَبْلَهَا . . عَادَتْ
الْوَاوُ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ ائْجَلُ ، تُلْفِظُ بِالْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ .
وَتَثْبُتُ الْوَاوُ فِي يَفْعَلُ بِالضَّمِّ ؛ كَوُجْهَ يَوْجُهُ ، أَوْجُهُ لَا تَوُجُّهُ .
وَحُذِفَتْ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّهَا
فِي الْأَصْلِ يَفْعِلُ ، بِالْكَسْرِ ، فَفُتِحَ الْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِ .

وَحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى يَدْعُ .

وَأَمَّا تَوَاضَعٌ يَدْعُ وَيَذَرُ . وَحَذَفُ الْفَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَآوُ .

وَأَمَّا أَلْيَاءُ . . فَتَبَيَّنَتْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمَنُ يَمِينُ ، وَيَسَرُ

يَسِيرُ ، وَيَسَرُ يَسِيرُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنَ أَلْيَائِي : أَيْسَرُ يُوَسِّرُ ، فَهُوَ

مُوسِرٌ ، تُقَلِّبُ أَلْيَاءَ مِنْهُمَا وَآوَا ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

وَفِي أَفْعَلَ مِنْهُمَا : أَتَعَدَّ يَتَعَدُّ ، فَهُوَ مُتَعَدِّ ، وَأَتَسَّرَ يَتَسَّرُ ، فَهُوَ

مُتَسَّرٌ ، وَيُقَالُ : إِيْتَعَدَّ يَاتَعَدُّ ، فَهُوَ مُوْتَعَدِّ . وَإِيْتَسَّرَ يَاتَسَّرُ ، فَهُوَ

مُوتَسَّرٌ ، وَهَذَا مَكَانٌ مُوْتَسَّرٌ فِيهِ .

وَحُكْمُ وَدَّ يَوُدُّ ؛ كَحُكْمِ عَضَّ يَعْضُ ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : ائِدِدْ ،

كَاعْضَضُ .

الثَّانِي : الْمُمْتَلِئُ الْعَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْأَجُوفُ ، وَدُوَ الثَّلَاثَةُ ؛

لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحْوُ : قُلْتُ

وَبِعْتُ ، فَالْمُجَرَّدُ تُقَلِّبُ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلْفَا ، سَوَاءً كَانَ وَآوَا أَوْ

يَاءً ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا ، وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ

الْغَائِبِ . . نَقَلَ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِيِّ إِلَى فَعَلَ ، وَمِنْ أَلْيَائِي إِلَى فَعَلَ ؛

دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعْلٌ ، وَلَا فَعَلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ ، وَنُقِلَتْ

الضَّمَّةُ ، وَالْكَسْرَةُ إِلَى الْفَاءِ ، وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ،

فَتَقُولُ : صَانَ صَانَا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتْا صُنَّ ، صُنْتَ صُنْتَمَا

صُنْتُمْ ، صُنْتَ صُنْتَمَا صُنْتَنْ ، صُنْتُ صَنَا .

وَتَقُولُ : بَاعَ بَاعَا بَاعُوا ، بَاعَتْ بَاعَتْا بَعُنَ ، بَعْتَ بَعْتَمَا

بِعْتُمْ ، بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ ، بِعْتُ بِعْنَا .
وَإِذَا بَيَّنَّتْهُ لِلْمَفْعُولِ .. كَسَرَتْ أَلِفَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ ، فَقُلْتُ :
صَيْنَ ، وَأَعْتَلَّاهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ . وَبِيعَ ، وَأَعْتَلَّاهُ بِالنَّقْلِ .
وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِيعُ ، وَأَعْتَلَّاهُمَا بِالنَّقْلِ .
وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَأَعْتَلَّاهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ .

[دُخُولُ الْجَازِمِ عَلَى الْأَجُوفِ]

وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، فَيَسْقُطُ أَلْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ ،
وَيَنْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَصْنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا ، لَمْ
تَصْنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يَصْنَنَّ ، لَمْ تَصْنَنَّ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا ، لَمْ تَصُونِي
لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصْنَنَّ ، لَمْ أَصْنْ لَمْ نَصْنَنَّ .

وَهَكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِيعْ لَمْ يَبِيعَا . وَلَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا . وَقَسْ عَلَيْهِ
الْأَمْرُ ؛ نَحْوُ : صُنْ صُونَا صُونُوا ، صُونِي صُونَا صُنِّي .

[دُخُولُ نُونِ التَّأْكِيدِ عَلَى الْأَجُوفِ]

وَبِالتَّأْكِيدِ : صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنَّ ، صُونِنَنَّ صُونَانِنَنَّ صُونُونَنَّ .
وَبِيعَ يَبِيعَا يَبِيعُوا ، يَبِيعِي يَبِيعَا بِعْنِ . وَخَفَ خَافَا خَافُوا ، خَافِي خَافَا
خَفْنِ .

وَبِالتَّأْكِيدِ : يَبِيعَنَّ وَخَافَنَّ .
وَكَذَا تَقُولُ فِي الْخَفِيفَةِ : صُونَنَّ ، وَيَبِيعَنَّ ، وَخَافَنَّ ... إِلَى
الْآخِرِ .

[مَزِيدُ الثَّلَاثِيِّ الْأَجُوفِ]

وَمَزِيدُ الثَّلَاثِيِّ لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَتْنِيَّةٍ ، وَهِيَ نَحْوُ : أَجَابَ

يُجِيبُ إِجَابَةً ، وَأُسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ أَسْتِقَامَةً ، وَأَنْقَادَ يَنْقَادُ أَنْقِيادًا ،
وَأَخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَارًا .

وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . . قُلْتَ : أُجِيبُ يُجَابُ ، وَأُسْتَقِيمُ يُسْتَقَامُ ،
وَأَنْقِيدُ يُنْقَادُ ، وَأَخْتِيرُ يُخْتَارُ .

وَالْأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبًا ، وَأَسْتَقِمْ أَسْتَقِيمًا ، وَأَنْقِذْ أَنْقَادًا ،
وَأَخْتَرْ أَخْتَارًا .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوْلَ وَقَاوَلَ ، وَتَقَوْلَ وَتَقَاوَلَ ، وَزَيْنَ وَتَزَيَّنَ ،
وَسَايَرَ وَسَايَرًا ، وَأَسْوَدَّ وَأَبْيَضَّ ، وَأَسْوَادًا وَأَبْيَاضًا ، وَكَذَا سَائِرُ
تَصَاريفِهَا .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجُوفِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالْهَمْزَةِ ؛ كَصَائِنٍ ،
وَبَائِعٍ . وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا أَعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ ؛ كَمُجِيبٍ ،
وَمُسْتَقِيمٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ بِالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ ؛
كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ .

وَالْمَحْذُوفُ وَאוּ مَفْعُولٍ عِنْدَ سَيِّوِيهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي
الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ . وَيَبْنُو تَمِيمٌ يُثْبِتُونَ الْيَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبِئُوعٌ . وَمِنَ
الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالْقَلْبِ ، إِنْ أَعْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمُجَابٍ ، وَمُسْتَقَامٍ ،
وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

الثَّالِثُ : الْمَعْتَلُّ اللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : النَّاقِصُ ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ ؛
لِكَوْنِ مَا ضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرَتْ عَنْ نَفْسِكَ .

فَالْمَجْرَدُ تَقَلَّبَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْهُ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا وَأُنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛
كَغَزَا ، وَرَمَى ، وَعَصَا ، وَرَحَى .

وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛
كَأَعْطَى ، وَأَشْتَرَى ، وَأَسْتَقْصَى ، وَالْمُعْطَى ، وَالْمُشْتَرَى ،
وَالْمُسْتَقْصَى . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ :
يُغْزَى ، وَيُعْطَى ، وَيُرْمَى .

وَأَمَّا الْمَاضِي .. فَتُحَذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقًا ،
وَفِي مِثَالِ (فَعَلْتَ) ، وَ(فَعَلْتَا) إِذَا أُنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَثْبُتُ فِي
غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَزَا غَزَوْا غَزَوْا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ
غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا . وَرَمَى
رَمَيَا رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا
رَمَيْتُنَّ ، رَمَيْتَ رَمَيْنَا . وَرَضِيَ رَضِيَا رَضُوا ، رَضَيْتَ رَضَيْتَا رَضَيْتُمْ ،
رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُنَّ ، رَضَيْتَ رَضَيْنَا .
وَكَذَلِكَ سَرَوْ سَرَوْا سَرَوْا ، سَرَوْتَ سَرَوْتَا سَرَوْنَ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا
سَرَوْتُنَّ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُنَّ ، سَرَوْتُ سَرَوْنَا .

وَإِنَّمَا فَتَحَتْ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمَتْ
فِي : رَضُوا ، وَسَرَوْا ؛ لِأَنَّ وَاوِ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ
بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ ؛ فَإِنْ أُنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .. أَتْبَعِي عَلَى الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ
ضُمَّ ، أَوْ كُسِرَ . ضُمَّ .

وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ أَلْيَاءِ إِلَى الضَّادِ ، وَحُذِفَتْ
أَلْيَاءُ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

[الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ . . فَتُسَكَّنُ اللَّامُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ ، وَتُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ أَلَوَاؤُهَا فِي النَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ الْأَلْفُ .

وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ الْتُونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوا ، وَلَمْ يَرَمْ وَلَمْ يَرْمِمْ ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضِمْ ، وَلَنْ يَغْزُو ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَلَنْ يَرْضَى .

وَتَثْبُتُ لَامُ الْفِعْلِ فِي فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ . وَتُحَذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزُونَ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُونَ تَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُونَ تَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُونَ ، أَعْزُو نَعْزُو .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي الْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ جَمِيعاً ، لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ : يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ . وَوَزْنُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ .

وَتَقُولُ : يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ ، أَرْمِي نَرْمِي . وَأَصْلُ يَرْمُونَ : يَرْمِيُونَ ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا .

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُوراً ؛ كِيَهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبِرِي ، وَيَسْتَدْعِي ، وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرِوْرِي .

وَتَقُولُ : يَرْضَى يَرْضِيَانِ يَرْضُونَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ يَرْضِينَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ تَرْضِينَ ، أَرْضَى نَرْضَى .

وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّى ،
وَيَتَصَابَى ، وَيَتَقَلَّسَى .

وَلَفْظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْخِطَابِ كَلَفْظِ الْجَمْعِ فِي بَابِي : يَرْمِي
وَيَرْضَى ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ : تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلٌ ،
وَوَزْنُ الْجَمْعِ : تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ .

[الْأَمْرُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْأَمْرُ مِنْهَا : أَغْزُ أَغْزُوا أَغْزُوا ، أَغْزِي أَغْزُوا أَغْزُونَ . وَأَرْمِ
أَرْمِيَا أَرْمُوا ، أَرْمِي أَرْمِيَا أَرْمِينَ . وَأَرْضْ أَرْضِيَا أَرْضُوا ، أَرْضِي
أَرْضِيَا أَرْضِينَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ . . أُعِيدَتْ اللَّامُ
الْمَحذُوفَةُ ، فَقُلْتَ : أَغْزُونَ ، وَأَرْمِينَ ، وَأَرْضِينَ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا : غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ
غَازِيَاتٌ ، وَغَوَازٍ . وَكَذَلِكَ رَامٍ ، وَرَاضٍ .

وَأَصْلُ غَازٍ : غَازَوْ ، قُلِبَتْ أَلَوَاؤُ يَاءٌ ؛ لِتَطْرُقَ فِيهَا وَانْكِسَارُ مَا
قَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غَزِيٍّ ، ثُمَّ قَالُوا : غَازِيَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرَعُ
الْمُذَكَّرِ ، وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : مَغْزُوءٌ ، وَمِنْ أَلْيَائِي : مَرْمِيٌّ ،
تَقْلَبُ أَلَوَاؤُ يَاءٌ ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ أَلَوَاؤَ وَأَلْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا فِي
كَلِمَةٍ ، وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ . . قُلِبَتْ أَلَوَاؤُ يَاءٌ ، وَأُدْغِمَتِ أَلْيَاءُ فِي
أَلْيَاءٍ .

وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : عَدُوٌّ ، وَمِنْ أَلْيَائِي : بَغِيٌّ ،

وَتَقُولُ فِي فَعِيلٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : صَبِيٌّ ، وَمِنْ الْيَائِيِّ : شَرِيٌّ .

[الْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ النَاقِصِ]

وَالْمَزِيدُ فِيهِ : ثَقَلْتُ وَאוּهُ يَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا قُلِبَتْ يَاءٌ ، فَتَقُولُ : أَعْطَى يُعْطِي ، وَأَعْتَدَى يَعْتَدِي ، وَأَسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي . وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَأَعْتَدَيْتُ ، وَأَسْتَرْشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَغَايِرُنَا ، وَتَرَاجَيْنَا .

الرَّابِعُ : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَاللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْلَفِيفُ الْمَقْرُونُ ؛ فَتَقُولُ : شَوَى يَشْوِي شِيًّا ؛ مِثْلَ : رَمَى يَرْمِي رَمِيًّا ، وَقَوَى يَقْوِي قُوَّةً ، وَرَوَى يَرْوِي رِيًّا ؛ مِثْلَ : رَضِيَ يَرْضَى ، فَهُوَ رِيَّانٌ ، وَأَمْرَأَةٌ رِيًّا ؛ مِثْلَ : عَطَشَانَ ، وَعَطَشَى ، وَأَرْوَى ؛ كَأَعْطَى ، وَحَيَّيَ ؛ كَرَضِي ، وَحَيَّيَ يَحْيَا حَيَاءً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيًّا وَحَيًّا ، فَهُمَا حَيَّانٍ ، وَحَيُّوا ، فَهُمُ أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيُّوا بِالْتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .
وَالْأَمْرُ : أَحْيَ ؛ كَارَضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَى يُعْطِي بَعْنِهِ ، وَحَايَا يُحَايِي مُحَايَاً . وَأَسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي أَسْتَحْيَاءً ، أَسْتَحْيِي فِي الْأَمْرِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَسْتَحَى يَسْتَحِي أَسْتَحَ ، وَذَلِكَ الْخُذْفُ ؛ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِي ، فِي : لَا أَدْرِي .
الْخَامِسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ وَاللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْلَفِيفُ الْمَفْرُوقُ ؛ فَتَقُولُ : وَقَى ؛ كَرَمَى ، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ .

وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : قَ ، فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ

فِي الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : قَهْ ، فَتَقُولُ : قَهْ يَا رَجُلُ قِيَا قُوا ، قِي قِيَا قَيْنَ .
وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ : قَيْنَ قِيَانُ قُنَّ ، قِنَّ قِيَانُ قَيْنَانُ . وَبِالْخَفِيفَةِ :
قَيْنَ قُنَّ قِنَّ .

وَتَقُولُ : وَجِي يَوْجِي ؛ كَرَضِي يَرْضَى . وَالْأَمْرُ : ائِجْ ؛
كَارِضَ .

الْسَّادِسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ؛ كَيِّنَ ، فِي أَسْمِ مَكَانٍ .
وَيَوْمَ ، وَوَيْلٍ ، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ الْفِعْلُ .

السَّابِعُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامُ ، وَذَلِكَ وَאוּ وَيَاءُ لِاسْمِي
الْحَرْفَيْنِ .

* * *

سِي فِي الْمَمُوزِ

حُكْمُ الْمَمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الهمزةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لِكِنَّهَا قَدْ تَخَفَّفُ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلٌ يَأْمُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ . وَالْأَمْرُ : أَوْمَلُ ، بِقَلْبِ الهمزةِ وَآوًا ؛ لِأَنَّ الهمزَتَيْنِ إِذَا التَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا ؛ كَأَمَنْ ، وَأَوْمِنَ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتْ أَلَوَّلَى هَمْزَةً وَصَلٍ . . تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

وَحُذِفَتِ الهمزةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكثَرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرٌّ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

وَأَزَرَ يَأْزُرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَالْأَمْرُ : إِزِرْ . وَأَدَبَ يَأْدُبُ ؛ كَكَرَّمَ يَكْرُمُ . وَالْأَمْرُ : أُوْدَبْ . وَسَالَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَالْأَمْرُ : إِسْأَلْ .

وَيَجُوزُ : سَالَ يَسْأَلُ سَلً . وَأَبَ يُوْوِبُ ، وَسَاءَ يَسُوءُ ؛ كَصَانَ يَصُونُ . وَجَاءَ يَجِيءُ ؛ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ سَاءٌ ، وَجَاءَ . وَأَسَا يَأْسُو ؛ كَدَعَا يَدْعُو . وَآتَى يَأْتِي ؛ كَرَمَى يَرْمِي .

وَالْأَمْرُ : آيْتُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تِ تَشْبِيهَا لَهُ بِخُذْ . وَوَأَى يَيْي ؛ كَوَقَى يَقِي . وَأَوَى يَأْوِي آيًّا ؛ كَشَوَى يَشْوِي شِيًّا . وَالْأَمْرُ : إِيوِ . وَنَأَى يَنَآيُ ؛ كَرَعَى يَرَعَى .

وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى ، لَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ
الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَى يَرِيَانِ يَرُونَ ، تَرَى تَرِيَانِ يَرِينَ ،
تَرَى تَرِيَانِ تَرُونَ ، تَرِينَ تَرِيَانِ تَرِينَ ، أَرَى نَرَى .

وَأَنْتَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ
الْوَاحِدَةِ : تَفِينٌ ، وَالْجَمْعِ : تَفَلْنِ . فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ . فَقُلْتَ عَلَى
الْأَصْلِ : أَرَهُ ؛ كَأَرَعَ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزِمُ الْهَاءُ فِي
الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَهَ رِيَا رَوْا ، رِيَّ رِيَا رِينَ .

وَبِالْتَّكِيدِ : رِيَّ رِيَانٍ رَوْنٌ ، رِيَّ رِيَانٍ رِيَانٌ . وَبِالْخَفِيفَةِ : رِيْنٌ
رَوْنٌ رِينَ ، فَهُوَ : رَاءِ رَائِيَانٍ رَاوُونٌ ؛ كَرَاعٍ رَاعِيَانٍ رَاعُونٌ . وَذَاكَ
مَرِئِيٌّ ؛ كَمَرِئِيٍّ .

وَبِنَاءِ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالَفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضًا ؛ فَتَقُولُ : أَرَى يُرِي إِرَاءَةً ،
وِإِرَاءَةً ، وَإِرَائَةً ، فَهُوَ : مُرٍ مُرِيَانٍ مُرُونٌ ، وَأَرْتُ ، فَهِيَ : مُرِيَةٌ
مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ ، وَذَاكَ مُرِيٌّ مُرِيَانٍ مُرُونٌ ، مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرِيَاتٌ .

وَفِي الْأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِالْتَّكِيدِ : أَرِيْنٌ
أَرِيَانٌ أَرُنٌ ، أَرِنٌ أَرِيَانٌ أَرِينَانٌ .

وَبِالْهَيْ : لَا تَرِ لَا تَرِيَا لَا تَرُوا ، لَا تَرِي لَا تَرِيَا لَا تَرِينَ .
وَبِالْتَّكِيدِ : لَا تَرِينَ لَا تَرِيَانٍ لَا تَرُنٌ ، لَا تَرِنٌ لَا تَرِيَانٍ لَا تَرِينَانٌ .

وَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنْ مَهْمُوزِ الْفَاءِ : أَيْتَالَ ؛ كَأَخْتَارَ ، وَأَيْتَلَى ؛
كَأَفْتَضَى .



فِي بَنَاءِ اسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

مِنْ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ ؛ كَالْمَجْلِسِ ،
وَالْمَيْتِ .

وَمِنْ يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا ، عَلَى مَفْعِلٍ مَفْتُوحٍ
الْعَيْنِ ؛ كَالْمَذْهَبِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالْمَقَامِ .

وَشَذَّ الْمَسْجِدُ ، وَالْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَطْلِعُ ،
وَالْمَجْزُرُ ، وَالْمَرْفِقُ ، وَالْمَفْرِقُ ، وَالْمَسْكِنُ ، وَالْمَسْكُ ،
وَالْمَنْبِتُ ، وَالْمَسْقُطُ .

وَحَكِي الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا ، وَأُجِيزَ الْفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا . هَذَا إِذَا كَانَ
الْفِعْلُ صَحِيحَ أَلْفَاءٍ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِنْ الْمُعْتَلِّ أَلْفَاءٍ مَكْسُورٍ عَيْنُهُ أَبَدًا ؛ كَالْمَوْضِعِ ،
وَالْمَوْعِدِ .

وَمِنْ الْمُعْتَلِّ أَلْفَاءٍ مَفْتُوحٍ أَبَدًا ؛ كَالْمَأْوَى ، وَالْمَرْمَى .

وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ ؛ كَالْمِظَنَةِ ، وَالْمَقْبَرَةِ ،
وَالْمَشْرِقَةِ . وَشَذَّ الْمَقْبَرَةُ وَالْمَشْرِقَةُ ، بِالضَّمِّ .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، كَأَسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ كَالْمُدْخَلِ ،
وَالْمَقَامِ .

وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ . . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنْ الثَّلَاثِيَّ
الْمُجَرَّدِ ؛ فَيَقَالُ : أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذَابَةٌ ، وَمَبْطَخَةٌ ،
وَمَقْتَنَةٌ .

[أَسْمُ آلَاةٍ]

وَأَمَّا أَسْمُ آلَاةٍ - وَهُوَ مَا يَعَالَجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولَ ؛ لِوُصُولِ الْأَثَرِ إِلَيْهِ .. فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مِخْلَبٍ ، وَمِكَسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ . وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، عَلَى هَذَا . وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ .. أَرَادَ الْمَكَانَ .

وَشَذَّ مُذْهَنٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌ ، وَمُنْخَلٌ ، وَمُكْحَلَةٌ ، وَمُخْرُضَةٌ ، مَضْمُومَةُ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدَقٌ ، وَمِدَقَّةٌ عَلَى الْقِيَاسِ .

نَبَاتِيَّةٌ

[بِنَاءُ الْمَرَّةِ]

الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ عَلَى فَعْلَةٍ ، بِالْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِيَزَادَةِ الْهَاءِ ؛ كَالْإِعْطَاءَةِ ، وَالْإِنْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءٌ التَّانِيثِ مِنْهُمَا . فَالْوَصْفُ فِيهِ بِالْوَاحِدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَخَرَجْتُهُ دَخْرَجَةً وَاحِدَةً .

[بِنَاءُ الْهَيْئَةِ]

وَالْفِعْلَةُ بِالْكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الطَّعْمَةِ ، وَالْجُلْسَةِ .



شرح بصرة الخري

تأليف

الملاّمة الفقيه الإمام لعريّة والبيان والمنطق
سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله النّفّازيّ
الهرويّ الجراسانيّ الجنفيّ
رحمه الله تعالى
(٧١٢ - ٧٩١ هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو حسي

[خُطْبَةُ الْكِتَابِ]

إن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام ، وأبهى حبر تحاك بينان
البيان وأسنان الأقلام . . حمدُ الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاخرة
الظاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتطافرة^(١) .

ثم الصلاة والسلام^(٢) على نبيه محمد^(٣) المبعوث من أشرف جرائم
الأنام^(٤) ، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمة الإسلام .

وبعد :

فيقول الفقير إلى الله الغني : **مسعود بن عمر القاضي التفتازاني** ، بيض الله
غرة أحواله ، وأورق أغصان آماله :

لما رأيت « **مختصر التصريف** » ، الذي صنفه الإمام الفاضل ، العالم
الكامل ، قدوة المحققين ، عز الملة والدين : الزنجاني رحمه الله تعالى مختصراً
ينطوي على مباحث شريفة ، ويحتوي على قواعد لطيفة . . **سنح لي أن أشرحه**
شرحاً يذلل من اللفظ صعبه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف
مكنون غوامضه ، ويستخرج سر حلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة ،
وزوائد لطيفة ، مما عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الملك
القادر .

والمرجو ممن اطلع فيه على عشرة أن يدرأ بالحسنة السيئة ؛ فإنه أول ما أفرغته

(١) المتطافرة : بالطاء المهملة ؛ أي : السريعة الحصول ، من طفر يطفر ، إذا وثب . انظر « تدرج
الأداني » (ص ٤) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) زيادة من (ب) و (ج) و (د) و (هـ) .

(٤) **جرائم** : جمع جرثومة ، وهي : أصل الشيء ومجمعه . انظر « لسان العرب » مادة (جرثم) .

في قالب الترتيب والترصيف ، مختصراً في هذا « المختصر » ما قرأته في علم
التصريف .

ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى ، وهو حسب من توكل عليه وكفى

[تَعْرِيفُ عِلْمِ الصَّرْفِ]

فها أنا أشرع في المقصود ، بعون الملك المعبود ، فأقول :

لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولاً ؛ ليكون على بصيرة في طلبه ، وأن يتصور غايته ؛ لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب . . **بدأ المصنف رحمه الله تعالى بتعريف التصريف** ، على وجه يتضمن فائدته ، متعرضاً لمعناه اللغوي ؛ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين ؛ فقال مخاطباً بالخطاب العام :

أَعْلَمُ : أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ . وَفِي الصَّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا .

(اعلم : أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف ؛ للمبالغة والتكثير (في اللغة : التغيير) ، تقول : صرّفت الشيء ؛ أي : غيرته ، **يعني أن للتصريف معنيين :**

- **لغوي :** وهو ما وضعه له واضع لغة العرب . **واللغة :** هي الألفاظ الموضوعية للمعاني ، من (لغِي) بالكسر يلغِي لغاً ، إذا لهج بالكلام ، وأصلها : لُغِي أو لُغُو ، والهاء عوض ، وجمعها : لُغِي ، مثل بُرّة وبُرَى .

- **وصناعي :** وهو ما وضعه له أهل هذه الصنعة ، وإليه أشار بقوله : (**وفي الصناعة**) بكسر الصاد ، وهي : العلم الحاصل من التمرن على العمل ، والمراد بها هنا : صناعة التصريف ؛ أي : التصريف في الاصطلاح : (**تحويل الأصل الواحد**) أي : تغييره ، والأصل : ما يبنى عليه الشيء ، والمراد ههنا : المصدر .

(إلى أمثلة) أي : أبنية وصيغ ، وهي : الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض ، وتأخير عنه .
(مختلفة) باختلاف الهيئات ؛ كضرب ويضرب ، ونحوهما من المشتقات .

(لمعان) جمع معنى ، وهو في الأصل : مصدر ميمي من العناية ، نقل إلى معنى المفعول ، وهو : ما يراد من اللفظ ؛ أي : التصريف تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة ؛ لأجل حصول معان (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلا بها) أي : بهذه الأمثلة .

وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه ؛ مثلاً : الضرب هو الأصل الواحد ، فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما . . هو التصريف في الاصطلاح ، والمناسبة بينهما ظاهرة .

والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية . واختار التحويل على التغيير ؛ لما في التحويل من معنى النقل .
قال في « المغرب » : (التحويل : نقل الشيء من موضع إلى آخر)^(١) .
وقال في « الصحاح » : (التحويل : التنقل من موضع إلى موضع آخر . وحوله فتحول وحول أيضاً بنفسه يتعدى ولا يتعدى ، والاسم منه الحَوْل ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَبْعُثَنَّاهَا حَوْلًا ﴾^(٢) ، فهو أخص من التغيير .

ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرهما ، فيكون التحويل أولى من التغيير ، ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل ؛ لأنه أخص من التصريف .

(١) المغرب (١ / ٢٣٥) .

(٢) صحاح اللغة ، مادة (حول) .

ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع ؛ المادية والصورية والفاعلية والغائية^(١) .

قيل : التحويل : **هي الصورة** ، ويدل بالالتزام على الفاعل ، وهو **المُحوِّل** ، والأصل الواحد : **هي المادة** ، وحصول المعاني المقصودة : **هي الغاية** .
فإن قلت : **المُحوِّل** أهو الواضع أم غيره ؟

قلت : الظاهر أنه كل من يصلح لذلك ؛ كما يقال في العرف : صرفت الكلمة ، لكنه في التحقيق هو الواضع ؛ لأنه هو الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنما قلنا : إنه حول الأصل الواحد إلى الأمثلة - أي : اشتق الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاً من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها - لأن هذا أدخل في المناسبة ، وأقرب إلى الضبط .

واختار (الأصل الواحد) على المصدر ليصح على المذهبين ؛ فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل ، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم : أن المصدر يعل بإعلال الفعل ، فهو فرع الفعل . وأجيب عنه : بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق ؛ كما أن نحو : **أَعَدُّ وَنَعَدُّ وَتَعَدُّ** فرع **يَعَدُّ** في الإعلال ، مع أنه ليس بمشتق منه ، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل ، **فتأمل** .

(١) قال في « تدرج الأداني » (ص ١٠) : (التصريف الصناعي مركب صادر عن فاعل مختار ، وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع ، وإنما تحصر العلل في ذلك ؛ لأن العلة : إما أن تكون داخلية في المعلوم ، أو خارجة عنه . فالأول : إما أن يكون حصول المعلوم بها بالفعل أو بالقوة ، الأولى العلة الصورية ، والثانية العلة المادية .

والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلوم ، أو لا ، الأول العلة الفاعلية ، والثاني العلة الغائية ، وهي في الأمثلة المذكورة حروف الأصل ، والهيئة العارضة لها هي العلة المادية ، والصورة الحاصلة من اجتماعهما هي العلة الصورية ، والواضع - مثلاً - العلة الفاعلية ، وحصول المعاني المقصودة العلة الغائية ، فعلم أن تعريف المصنف تضمن الإشارة إلى كل العلل ، وهو الأحسن .

واعلم : أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد ؛ لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه .

فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها ؟

قلت : مرجع الجميع إلى المصدر ، والكل مشتق منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره ، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى والمجموع ، والمصغر والمنسوب ، ونحو ذلك ، وهذا أقرب .

فإن قلت : لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه ؟
قلت : لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة ، فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير .

وهذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول : معلوم أن الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف .

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ]

ولما كان بحثه في الفعل وما يشتق منه . . . شرع في بيان تقسيمه إلى ما له من الأقسام فقال :

ثُمَّ الْفِعْلُ . . . إِمَّا ثَلَاثِيٌّ وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . . . إِمَّا مُجَرَّدٌ ،
أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا . . . إِمَّا سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ .

(ثم الفعل) بكسر الفاء ؛ لأنه اسم لكلمة مخصوصة ، وأما بالفتح . .
فمصدر فعل يفعل .

(إما ثلاثي ، وإما رباعي) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة ، فالأول الثلاثي ، والثاني الرباعي ؛ إذ لم يبين منه الخماسي ، ولا الثنائي ، بشهادة التبع والاستقراء ، وللمحافظة على الاعتدال لثلا يؤدي الخماسي إلى الثقل ، والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات ، ولم يمنع الخماسي في الاسم ؛ خطأ لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل .

لا يقال : هذا تقسيم الشيء إلى نفسه ، وإلى غيره ؛ لأن مورد القسمة فعل ، وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ، فمورد القسمة أيضاً أحدهما ، وأياً ما كان . . يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره ؛ لأننا نقول : الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من الثلاثي والرباعي ؛ فإن المراد به مطلق الفعل ، من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة ، **وهكذا جميع التقسيمات .**

وتحقيق ذلك : أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل ، لا ما صدق عليه مفهوم الفعل ، والمحكوم عليه في قولنا : (كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي) ما يصدق

عليه مفهوم الفعل ، لا نفس مفهومه ، فلا تلزم النتيجة ؛ أي : تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره .

(وكل واحد منهما) أي : من الثلاثي والرباعي (. . إما مجرد ، أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً على حروفه الأصلية أو لا ، الأول المجرد ، والثاني المزيد فيه .

(وكل واحد منها) أي : من هذه الأربعة (. . إما سالم ، أو غير سالم) لأنه إن خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف . . فسالم ، وإلا . . فغير سالم .

فصارت الأقسام ثمانية ، والأمثلة : نصر ، وعد ، أكرم ، أوعد ، دحرج ، زلزل ، تدحرج ، تزلزل .

* * *

[الْمَعْنَى بِالسَّالِمِ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ]

وَنَعْنِي بِ(السَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابِلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ .

(ونعني) في صناعة التصريف (بالسالم) : ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة (وهي الواو والألف والياء) والهمزة والتضعيف) .

وقيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو : (مست وظلت) ، بحذف أحد حرفي التضعيف ، فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل ، وكذا نحو : (قل وبع) وأمثال ذلك ، وليدخل فيه نحو : (أكرم واعشوشب واحماراً) ، فإنها من السالم لخلو أصولها عما ذكر ، وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرفَ علة مما هو مذكور في المطوَّلات .

وسمي **سالمًا** لسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم .
وأشار بقوله : (التي تقابل... إلى آخره) إلى تفسير الحروف الأصول .

لكن ينبغي أن يستثنى الزائد للتضعيف أو للإلحاق ، وإلى أن الميزان هو :
(الفاء والعين واللام) لأنه أعم الأفعال معني ؛ لأن الكل فيه معنى الفعل ، وهو أليق من (جَعَلَ) لخفته ، ولمجيء (جعل) بمعنى آخر مثل : (خلق وصير) ، ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق .

ثم الثلاثي المجرد هو الأصل ؛ لتجرده عن الزوائد ، وكونه على ثلاثة أحرف ؛ فلذا قدمه وقال :

[الْبَابُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي]

أَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَجْرَدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ . .
فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ أَوْ يَفْعِلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ،
وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

(أما الثلاثي المجرد) - وفي بعض النسخ : (السالم) - وينافيه التمثيل بسأل يسأل ، ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين ، أو فعل مكسورها ، أو فعل مضمومها ؛ لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، وكون الفتحة أخف الحركات واللام مفتوح ؛ لما سنذكره إن شاء الله تعالى ، والعين لا يكون إلا متحركاً ؛ لثلاث يلزم التقاء الساكنين في نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبْنِ ، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : نِعِمَّ وَشَهِدْ ، بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين وكسرها . . فَمُزَالٌ عن الأصل ؛ لضرب من الخفة ، والأصل فيهما فَعِلَ بكسر العين ، ففيه أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين وكسرها ، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها ، وهذه جارية في كل اسم أو فعل على (فَعِلَ) مكسور العين وعينه حرف حلق .

(فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ أَوْ يَفْعِلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ) مثال لضم العين ، يقال : نصره ؛ أي : أعانه ، ونصر الغيث الأرض ؛ أي : أعاثها .
قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّنْ يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا ﴾ أي : أن لن يرزقه الله ^(١) .

(١) مجاز القرآن (٤٦/٢) .

(**وضرب يضرب**) مثال **لكسر العين** ، يقال : ضربه بالسوط وغيره ،
وضرب في الأرض ؛ أي : سار ، وضرب مثلاً كذا ؛ أي : بين .

[البَابُ الثَّالِثُ]

وَيَجِيءُ عَلَى **يَفْعَلُ** مَفْتُوحَ الْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ عَيْنٌ فِعْلُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ
حُرُوفِ الْحَلْقِ . وَهِيَ : الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين
والخاء ؛ نحو : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ ، وَأَبَى يَأْبَى شاذٌّ .

(**ويجيء**) مضارع فعل مفتوح العين (**على** **يفعل** مفتوح العين ، إذا كان عين
فعله أو لامه) أي : لام فعله (**حرفاً من حروف الحلق**) واشترط هذا ليقاوم
حرف الحلق فتحة العين ؛ **فإن حروف الحلق أثقل الحروف** ، ولا يُشكِّلُ ما ذكرنا
بمثل : دخل يدخل ، ونحت ينحت ، وجاء يجيء ، وما أشبه ذلك مما عينه أو
لامه حرف حلق ، ولم يجيء على **يفعل** بفتح العين ؛ لأننا نقول : إنه يجيء على
يفعل بالفتح ؛ إذا وجد هذا الشرط ، فمتى انتفى الشرط . . لا يكون على **يفعل**
بالفتح ، لا أنه إذا وجد هذا الشرط . . يجب أن يكون على **يفعل** بالفتح ؛ إذ
لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

(وهي) أي : **حروف الحلق ستة** : (**الهمزة والهاء ، والعين والحاء**)
المهملتان (**والغين والحاء**) المعجمتان (**نحو** : **سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ**) قدم
الهمزة لأن مخرجها من أقصى الحلق ، ثم الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج
الهمزة ، والبواقي على هذا الترتيب .

ثم استشعر اعتراضاً بأن : **أَبَى يَأْبَى** جاء على **يفعل** بالفتح مع انتفاء
الشرط ، فأجاب بقوله : (**وأبى يَأْبَى شاذ**) مخالف للقياس لا يعتد به ، فلا يرد
نقضاً .

فإن قيل : كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام ؟! قال الله تعالى : ﴿ وَيَأْتِ اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ .

قلت : كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في كلام فصيح ؛ فإنهم قالوا : **الشاذ على ثلاثة أقسام :**

- قسم مخالف للقياس دون الاستعمال .

- وقسم مخالف للاستعمال دون القياس ، **وكلاهما مقبول .**

- وقسم مخالف للقياس والاستعمال ، **وهو مردود .**

لا يقال : إن (أبى يأبى) لأمه حرف حلق ؛ إذ الألف من حروف الحلق ، فلذا فتح عينه ؛ لأننا نقول : لا نسلم أنها من حروف الحلق .

ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق ، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها ؛ للزوم الدور ، لأن وجود الألف موقوف على الفتح ؛ لأنه في الأصل ياء قلبت ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح بسببها . . .
لزم الدور ؛ لتوقف الفتح عليها ، وتوقفها عليه ، فهو مفتوح العين في الأصل .

ولهذا لم يذكر المصنف الألف في حروف الحلق ؛ إذ هي لا تكون هلهنا إلا منقلبة من الياء أو الواو ، وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله .

وأما (قلّ يقلّ) بالفتح . . فلغة بني عامر ، والفصيح الكسر في المضارع ، و(بقى يبقى) بالفتح لغة طيء ، والأصل كسر العين في الماضي ، فقلبوه فتحة ، واللام ألفاً تخفيفاً ، وهذا قياس عندهم .

وأما (رَكَنَ يَرْكُنُ) . . فمن تداخل اللغتين ، أعني أنه جاء من باب (نصر ينصر) و(علم يعلم) ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من الثاني .

[الْبَابُ الرَّابِعُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى فِعْلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ .. فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ يَفْتَحِ
الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَأَخَوَاتِهِ .

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى) وزن (فِعْلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ .. فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ يَفْتَحِ)
العين ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَأَخَوَاتِهِ (فإنها
جاءت بكسر العين فيهما ، وَقَلَّ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ ؛ نَحْوُ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَنِعِمَ يَنْعِمُ ، وَكَثُرَ فِي الْمَعْتَلِّ ؛ نَحْوُ : وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، وَوَرَعَ يَرْعُ ،
وَيَسَسَ يَسِسُ ، وَأَخَوَاتُهَا .
وأما فَضِلَ يَفْضُلُ ، وَنِعِمَ يَنْعَمُ ، وَمِيتٌ يَمُوتُ^(١) ، بكسر العين في
الماضي ، وضمها في المضارع .. فمن تداخل اللغتين ؛ لأنها جاءت من
باب : علم يعلم ، ونصر ينصر ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من
الثاني .

(١) قوله : مِتَ هو بكسر الميم ؛ إذ قد نُقِلَتْ إليها كسرة الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، إذ أصله
(مَوْتٌ) ، فلما نقلت كسرة الواو إلى الميم .. التقى ساكنان الواو المنقولة حركتها ، والتاء الأولى
الساكنة المدغمة في تاء ضمير الفاعل ، فحذفت الواو لأنها حرف علة ، وإنما مثل الشارح بالمسند إلى
التاء لظهور الكسر فيه دون غيره ، وجاء في (أ) : (وَمِيتٌ يَمُوتُ) . انظر : « كتاب سيبويه »
(٤٠ / ٤) ، و« إصلاح المنطق » (ص ٢١٢) ، و« شرح الملوكي » (ص ٤٣) ، و« الفتح الرباني »
(ص ٨) ، و« تدريج الأداني » (ص ٢١) .

وقوله (يموت) : كذا هي في جميع النسخ ، ولعل الأولى : (تَمُوتُ) .
واعلم : أن أصلها : (تَمُوتُ) نقلت حركة الواو إلى الميم قبلها ؛ لاستثقال الضمة على الواو ،
فصارت : (تَمُوتُ) .

[الْبَابُ الْخَامِسُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ بِضَمِّ
الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ بِضَمِّ
الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ) لأن هذا الباب موضوع للصفات
اللازمة ، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين ؛
رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ، ويكون لأفعال الطبائع ؛ كالحسن والكرم
والقبح ونحوها ، ولا يكون إلا لازماً .
وشذ قولهم : رَحِبْتُكَ الدَّارُ ، والأصل : رَحِبْتُ بِكَ الدَّارَ ، فحذف الباء
اختصاراً لكثرة الاستعمال .

[الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ : فَهُوَ فَعَّلَلَ ، كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدَحْرَجَ .

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ : فَهُوَ فَعَّلَلَ) بفتح الفاء واللامين وسكون العين
(كَدَحْرَجَ) فلان الشيء ؛ أي : دوره (دَحْرَجَةً وَدَحْرَجَ) لأن الفعل الماضي
لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ، ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء
الساكنين في نحو : دحرجت ودحرجنا ، فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا
العين ؛ لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة .
ويلحق به نحو : جَوْرَبَ ، وَجَلْبَبَ ، وَيَبْطَرُ ، وَهَرَوَلَ ، وَشَرِيفَ ، ودليل
الإلحاق اتحاد المصدرين .

[أَوْزَانُ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : **الْأَوَّلُ** : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، **كَأَفْعَل** ؛ **نَحْوُ** : **أَكْرَمَ** **إِكْرَامًا** . **وَفَعَلَ** ؛ **نَحْوُ** : **فَرَحَ** **تَفْرِيحًا** . **وَفَاعَلَ** ؛ **نَحْوُ** : **قَاتَلَ** **مُقَاتَلَةً** **وَقِتَالًا** .

(وأما الثلاثي المزيد فيه . . فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إما حرف واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ؛ لثلاثي يلزم مزية الفرع على الأصل .
واعلم : أن الحروف التي تزداد لا تكون إلا من حروف (سألتمونيتها) ، إلا في الإلحاق والتضعيف ، فإنه يزداد فيهما أي حرف كان .
القسم (الأول) من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً ، وهو **ثلاثة أبواب** :
 ● (**كأفعل**) بزيادة الهمزة (**نحو** : **أكرم** **إكراماً**) وهو :
 - للتعدية غالباً ؛ **نحو** : **أكرمته** .
 - ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل ؛ **نحو** : **أغدَّ البعير** ؛ أي : صار ذا غدة ، ومنه **أصبحنا** ؛ أي : دخلنا في الصباح ؛ لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح .

- ولوجود الشيء على صفة ؛ **نحو** : **أحمدته** ؛ أي : وجدته محموداً .
 - وللسلب ؛ **نحو** : **أعجمت الكتاب** ؛ أي : أزلت عجمته .
 - وللزيادة في المعنى ؛ **نحو** : **شغلته** ، **وأشغلته** .
 - وللتعريض للأمر ؛ **نحو** : **أباع الجارية** ؛ أي : عرضها للبيع .
واعلم : أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً ، وذلك **نحو** : **أكب** **وأعرض** يقال : **كَبَّهْ** ؛ أي : ألقاه على وجهه فأكب ، **وعرضه** ؛ أي : أظهره

فأعرض ، **قال الزوزني** : (ولا ثالث لهما فيما سمعنا)^(١) .

○ (**وفعل**) بتكرير العين (**نحو** : **فَرَّحَ تَفْرِيحاً**) واختلف في أن الزائد هو الأولى أم الثانية ، ف قيل : الأولى ؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل ، وقيل : الثانية ؛ لأن الزيادة بالآخر أولى ، **والوجهان جائزان عند سيبويه**^(٢) ، وهو :

- للتكثير في الفعل ؛ **نحو** : **جَوَلَتْ** و**طَوَّفَتْ** .

- أو في الفاعل ؛ **نحو** : **مَوَّتَتِ** الإبل .

- أو في المفعول ؛ **نحو** : **غَلَّقَتِ** الأبواب .

- ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل ؛ **نحو** : **فَسَّقَتْه** ؛ أي : نسبته إلى الفسق .

- وللتعدية ؛ **نحو** : **فَرَّحَتْه** .

- وللسلب ؛ **نحو** : **جَلَّدَ** البعير ؛ أي : أزال جلده . ولغير ذلك .

○ (**وفاعل**) بزيادة الألف (**نحو** : **قاتل مقاتلة وقتالاً**) ومن قال : كذب

كذاباً . قال : **قاتل** قيتالاً ، وروي : **ماريته** مِراءً ، وقاتلته قِتالاً ، وهو قليل ، ولهذا تأسيسه على أن يكون من اثنين فصاعداً ، يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل صاحب به ؛ **نحو** : **ضارب** زيد عمراً ، ويكون بمعنى : **فَعَلَ** ؛ أي : للتكثير ؛ **نحو** : **ضاعفته** و**ضعفته** ، وبمعنى : **أَفْعَلَ** ؛ **نحو** : **عافاك** الله وأعفاك ، وبمعنى : **فَعَلَ** ؛ **نحو** : **دافع** و**دفع** ، و**سافر** و**سفر** .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ : - إِمَّا أَوَّلُهُ أَلْتَاءُ ؛ مِثْلُ : **تَفَعَّلَ** ؛ **نَحْوُ** : **تَكَسَّرَ تَكْسُراً** . **وَتَفَاعَلَ** ؛ **نَحْوُ** : **تَبَاعَدَ تَبَاعُداً** .

(والثاني) أي : والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على

(١) انظر « الكليات » لأبي البقاء (٢٢٧ / ٣) ، و « تاج العروس » مادة (حنج) .

(٢) انظر « كتاب سيبويه » (٣٢٩ / ٤) ، و « معجم الهوامع » (٤٥٧ / ٣) .

خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين ، **وهو نوعان** ، والمجموع خمسة أبواب ؛ لأنه (**إما أوله التاء ؛ مثل : تَفَعَّلَ**) بزيادة التاء وتكرير العين (**نحو : تَكَسَّرَ تَكْثُرًا**) وهو :

- لمطاوعة فَعَّلَ ؛ نحو : كسرتَه فتكسر ، **والمطاوعة** : حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كسرتَه . . فالحاصل له التكسر .
- وللتكلف ؛ نحو : تحلم ؛ أي : تكلف الحلم .
- ولاتخاذ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل ؛ نحو : توسدته ؛ أي : اتخذته وسادة .

- وللدلالة على أن الفاعل جانبَ الفعلِ ؛ نحو : تهجد ؛ أي : جانب الوجود .
- وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة ؛ نحو : تجرعه ؛ أي : شربه جرعة بعد جرعة .

- وللطلب ؛ نحو : تكبر ؛ أي : طلب أن يكون كبيراً .
(**وتفاعل**) بزيادة التاء والألف (**نحو : تباعد تباعداً**) وهو :
- لما يصدر من اثنين فصاعداً ؛ نحو : تضاربا وتضاربوا ، فإن كان من فاعل المتعدي إلى مفعولين . . يكون متعدياً إلى مفعول واحد ؛ نحو : نازعته الحديث وتنازعته ، **وعلى هذا القياسُ** ؛ وذلك لأن وَضَعَ (فَاعَلَ) لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره ، مع أن الغير أيضاً فعل ذلك ، و (تفاعل) وَضَعُهُ لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له .
- ولمطاوعة فَاعَلَ ؛ نحو : باعدته فتباعد .

- وللتكلف ؛ نحو : تجاهل ؛ أي : أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه ، والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب (تَفَعَّلَ) أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

وَأَمَّا أَوَّلُهُ الْهَمْزَةُ ؛ مِثْلُ : **أَفْعَلَ** ؛ نَحْوُ : **أَنْقَطَعَ** **أَنْقَطَاعاً** . **وَأَفْتَعَلَ** ؛
نَحْوُ : **اجْتَمَعَ** **اجْتِمَاعاً** . **وَأَفْعَلَّ** ؛ نَحْوُ : **أَحْمَرَ** **أَحْمَرَاراً** .

(وإما أوله الهمزة ؛ مثل : **انفعل**) بزيادة الهمزة والنون (نحو : **انقطع** **انقطاعاً**) وهو :

- لمطاوعة فعل ؛ نحو : قطعته فانقطع ؛ ولهذا لا يكون إلا لازماً .
- ومجيئه لمطاوعة أفعل ؛ نحو : أسفقت الباب ؛ أي : رددته فانسفق ،
وأزعجته ؛ أي : أبعدته فانزعج . . من الشواذ ، ولا يبنى إلا مما فيه علاج
وتأثير ، فلا يقال : انكرم ، وانعدم ، ونحوهما ؛ لأنهم لما خصوه
بالمطاوعة . . التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره ، وهو علاج ؛ تقوية للمعنى
الذي ذكر من أن المطاوعة حصول الأثر .

(**وافتمل**) بزيادة الهمزة والتاء (نحو : **اجتمع اجتماعاً**) وهو :

- لمطاوعة فَعَلَ ؛ نحو : جمعته فاجتمع .
- وللاتخاذ ؛ نحو : اختبز ؛ أي : اتخذ الخبز .
- ولزيادة المبالغة في المعنى ؛ نحو : اكتسب ؛ أي : بالغ واضطرب في
الكسب .

- ويكون بمعنى : فَعَلَ ؛ نحو : جذب واجتذب .

- وبمعنى : تفاعل ؛ نحو : اختصموا وتخاصموا .

(**وافعلَّ**) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو : **احمرَّ** **احمراراً**)

أي : حمر ، فهو :

- للمبالغة ، ولا يكون إلا لازماً ، واختص بالألوان والعيوب .

وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ؛ مِثْلُ : **أَسْتَفْعَلَ** ؛ نَحْوُ :
أَسْتَخْرِجَ **أَسْتَخْرِجَا** . **وَأَفْعَالٌ** ؛ نَحْوُ : **أَحْمَارٌ** **أَحْمِيرَارٌ** . **وَأَفْعَوَلٌ** ؛
نَحْوُ : **أَعْشَوْشَبَ** **أَعْشِيشَابًا** . **وَأَفْعَوْلٌ** ؛ نَحْوُ : **أَجْلَوَذَ** **أَجْلَوَاذًا** .
وَأَفْعَنَلَلٌ ؛ نَحْوُ : **أَقْعَنَسَسَ** **أَقْعِنَسَاسًا** . **وَأَفْعَنَلَى** ؛ نَحْوُ : **أَسْلَنَقَى** **أَسْلَنَقَاءَ** .

(و) القسم (الثالث) من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على ستة أحرف)
وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف (مثل : استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء
(نحو : استخرج استخرجاً) وهو :

- لطلب أصل الفعل ؛ نحو : استخرجته ؛ أي : طلبت خروجه .
- ولإصابة الشيء على صفة ؛ نحو : استعظمته ؛ أي : وجدته عظيماً .
- وللتحول ؛ نحو : استحجر الطين ؛ أي : تحول إلى الحجرية .
- ويكون بمعنى : فَعَلَ ؛ نحو : قر واستقر ، وقيل : إنه للطلب ، كأنه يطلب القرار من نفسه .

(**وأفعالٌ**) بزيادة الهمزة والألف واللام (**نحو** : **أَحْمَارٌ** **أَحْمِيرَارٌ**) وحكمه
حكم **أَحْمَرٍ** إلا أن المبالغة فيه زائدة .

(**وَأَفْعَوَلٌ**) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين (**نحو** : **أَعْشَوْشَبَ**)
الأرض (**أَعْشِيشَابًا**) أي : كثر عشبها ، وهو للمبالغة .

وفي بعض النسخ : (**وأفعولٌ** ؛ نحو : **أَجْلَوَذَ** **أَجْلَوَاذًا**) وهو بزيادة الهمزة
والواوين ؛ أي : مضى في السير وأسرع .

(**وأفعلنلٌ**) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (**نحو** : **أَقْعَنَسَسَ**
أَقْعِنَسَاسًا) أي : خلف ورجع .

قال أبو عمرو : سألت الأصمعي عنه ، فقال : هكذا ، فقدم بطنه ، وأخر
صدره .

(**وافعللى**) بزيادة الهمزة والنون والألف (**نحو** : **اسلنقى اسلنقاء**) أي : نام على ظهره ، ووقع على قفاه .

والبابان الأخيران من الملحقات بـ (**أَحْرَنْجَمَ**) ، فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم .

وكذا **تَفَعَّلَ** وتفاعل من الملحقات بتدحرج ، والمصنف لم يفرق بين ذلك .

[أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَأُمَثِّلُهُ ثَلَاثَةً : **تَفَعَّلَ** ؛ كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا .
وَأَفْعَلَّلَ ؛ كَأَحْرَنْجَمَ أَحْرَنْجَمًا . **وَأَفْعَلَّلَ** ؛ كَأَقْشَعَرَ أَقْشَعَرًا .

(**وأما الرباعي المزيد فيه . . فأمثله**) أي : أبنيته بحكم الاستقراء (**ثلاثة** : **تَفَعَّلَ**) بزيادة التاء (**كتدحرج تدحرجاً**) ضُمَّتْ لأمه فرقاً بينه وبين فعله ، ويلحق به نحو : تجلبب ؛ أي : لبس الجلباب ، وتجورب ؛ أي : لبس الجورب ، وتفيهق ؛ أي : أكثر في كلامه ، وترهوك ؛ أي : تبخر ، وتمسكن ؛ أي : أظهر الذل والمسكنة .

(**وافعَلَّلَ**) بزيادة الهمزة والنون (**كاحرنجم**) أي : ازدحم (**احرنجماً**) يقال : حرجمتُ الإبلَ فاحرنجمت ؛ أي : رددتُ بعضها إلى بعض فارتدت ، ويلحق به نحو : اقعنسس ، واسلنقى ، ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق ؛ لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بابي اقعنسس و احرنجم : أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني .

(**وافْعَلَّلَ**) بزيادة الهمزة واللام ، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرةً مشددةً ؛ (**كاقشعر**) جلده (**اقشعراراً**) أي : أخذته قَشْعِيرَةً .

الْفِعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَيُسَمَّى أَيْضًا : وَاقِعًا ، وَمُجَاوِزًا .

(تنبيه : الفعل : إما متعد ، وهو) أي : الفعل (الذي يتعدى) من الفاعل ؛ أي : يتجاوز (إلى المفعول به ؛ كقولك : ضربت زيدا) فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد ، فالدور مدفوع ؛ فإن المراد بقوله : (يتعدى) **معناه اللغوي** ، وإنما قيد المفعول بقوله : (به) ؛ لأن المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به ؛ نحو : اجتمع القوم والأمير يوم الجمعة في السوق اجتماعاً تأديباً لزيد ، ونحو ذلك .

ولا يُعترض بنحو : ما ضربت زيدا ؛ لأن الفعل إن أريد به لفظه الذي هو ضربت . . فهو قد تعدى إلى المفعول به في نحو : ضربت زيدا .
وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول . . فهذا مدفوع بلا خفاء^(١) .
(ويسمى أيضاً) أي : المتعدي (واقعاً) لوقوعه على المفعول به (ومجاوِزاً) لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم .

وَأَمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسَنَ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّى : لَا زِمًا ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ .

(وإما غير متعد ، وهو) الفعل (الذي لم يتجاوز الفاعل ؛ كقولك : حسن : حسن

(١) انظر « تدريج الأداني » (ص ٣٦) .

(**زيد**) فإن الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد ، بل ثبت فيه .
 (**ويسمى**) أي : غير المتعدي (**لازماً**) للزومه الفاعل ، وعدم انفكاكه عنه ، (**وغير واقع**) لعدم وقوعه على المفعول به .
 والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه إلى مفعول به ، **فيسمى متعدياً** ، وقد يتعدى بالحرف ، **فيسمى لازماً** ، وذلك عند تساوي الاستعمالين ؛ نحو : شكرته ، وشكرت له ، ونصحته ، ونصحت له .
والحق : أنه متعد ، واللام زائدة مطردة ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها ، والتعدي وال لزوم بحسب المعنى .

وَتُعَدِّيهِ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ: بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ وَبِالْهَمْزَةِ؛ كَقَوْلِكَ: فَرَحْتُ زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ؛ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَأَنْطَلَقْتُ بِهِ.

(**وَتُعَدِّيهِ**) أي : وتعدي أنت الفعل اللازم - وفي بعض النسخ : (وتعديته) -
 (**في الثلاثي المجرد**) خاصة بشيئين :
 (**بتضعيف العين**) أي : بنقله إلى باب التفعيل ، (**وبالهمزة**) أي : بنقله إلى باب الإفعال (**كقولك** : **فرحت زيداً**) فإن قولك : فرح زيد لازم ، فلما قلت : فرحته .. صار متعدياً .
 (**وأجلسته**) فإن قولك : جلست لازم ، فلما قلت : أجلسته .. صار متعدياً ، (**و**) تعديه (**بحرف الجر في الكل**) أي : من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه ؛ لأن حروف الجر وضعت لتجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ (**نحو** : **ذهب بزيد** ، **وانطلقت به**) فإن ذهب وانطلق لازمان ، فلما قلت ذلك .. صارا متعديين .
 ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع ؛
 نحو : ذهب به ، بخلاف : مررت به .

والذي تغير الباءُ معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به ؛ لأن
باء التعدية عنده بمعنى : مع .

قال سيبويه : الباء في مثله كالهزمة والتضعيف ، فمعنى ذهبته به : أذهبته ،
وتجوز المصاحبة وعدمها ، وأما في الهزمة والتضعيف . . فلا بد من التغير^(١) .
ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعل
واحد حروف كثيرة ، إلا إذا كانت بمعنى واحد ؛ نحو : مررت بزيد بعمره ،
فإنه لا يجوز ، بخلاف مررت بزيد بالبرية ؛ أي : في البرية .

ولا يتعدى كل فعل بالهزمة والتضعيف ؛ فإن النقل من المجرد إلى بعض
أبواب المنشعبة^(٢) موكول إلى السماع ، لا تقول : أنصرتُ زيداً عمراً ،
ولا ذهبتُ خالداً ، ونحو ذلك ، **كذا قال بعض المحققين**^(٣) .

والحق : أنه لا بد في المتعدي الذي نبحت عنه ونجعله مقابلاً لل لازم من تغيير
الحروف معناه ؛ لما مر من أنه بحسب المعنى ، فلا بد من معنى التغير ، كما
في : ذهبت به ، بخلاف : مررت به .

نعم ؛ يصح أن يقال في كل جار ومجرور : إن الفعل متعدي إليه ، كما يقال :
يتعدى إلى الظرف وغيره ، ولكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه .
على أن في قوله^(٤) : ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء . .
نظراً^(٥) .



-
- (١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١٣٩/٤ - ١٤٠) .
(٢) قوله : (أبواب المنشعبة) من إضافة الموصوف إلى صفته ، **والتقدير :** (أبواب الأفعال المنشعبة) ،
والمراد بها : أبواب المزيد فيه . انظر « تدرج الأداني » (ص ٣٩) .
(٣) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤٦٥/٣) و (١٤١/٤ - ١٤٢) .
(٤) أي : قول بعض المحققين المذكور آنفاً .
(٥) ذلك أن معنى الفعل بدون الحرف هو : الحدث مسنداً إلى فاعله ، ومع الحرف هو : الحدث مسنداً
إلى فاعله متعلقاً بمجروره ، فقد غير الحرف معناه ، ويمكن الجواب عن هذا بأن التغير هو : تبديل
معنى بمعنى ، ولا يحصل ذلك بغير الباء . انظر « تدرج الأداني » (ص ٤٠) .

فَصَلِّ فِي أَمْثَلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

هذا (فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثلاثي ، والرباعي المجرد ، والمزيد فيه . يعني إذا صرفت هذه الأفعال . . حصلت أمثلة ؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها ، فهذا الفصل في بيانها .
وقدم الماضي ؛ لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال ، ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع ؛ لأنه يحصل بالزيادة على الماضي ، ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة ، وأصالة ما حصل هو منه ، واشتق منه ، فقال :

[تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]

أَمَّا الْمَاضِي . . فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجَدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي .

(أما الماضي . . فهو الفعل الذي دلَّ على معنى ' وجد ') هذا بمنزلة الجنس ؛ لشموله جميع الأفعال .

وخرج بقوله : (وجد) أي : ذلك المعنى (في الزمان الماضي) ما سوى الماضي^(١) ، وأراد بالماضي في قوله : (الزمان الماضي) : اللغوي ، وبالأول : الصناعي ، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه .

فإن قيل : هذا الحد غير مانع ؛ إذ يصدق على المضارع المجزوم بـ (لم) ؛

(١) (ما) في قوله : (ما سوى) هي فاعل لقوله : (خرج) أي : خرج ما سوى الماضي بقوله : (وجد) .

نحو : لم يضرب ، فإنَّ (لم) قد نقلت معناه إلى الماضي .
وغير جامع ؛ إذ لا يصدق على نحو : نعم وبئس ، وليس وعسى ، وما أشبه ذلك ؟

فالجواب عن الأول : أن دلالة على الماضي عارضة ، نشأت من (لم) والاعتبار لأصل الوضع .

وعن الثاني : أنها من الجوامد ، **والمراد ههنا :** الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال .

وإن أريد به المطلق . . فالجواب عنه : أن تجردها عن الزمان الماضي عارض ، فلا اعتداد به ، وكذا الكلام في صيغ العقود ؛ نحو : بعث وأمثاله^(١) .

[أقسام الفعل الماضي]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا ؛ **مِثَالُهُ :** نَصَرَ نَصْرًا نَصَرُوا ، نَصَرْتُ نَصْرًا نَصَرْنَا ، نَصَرْتُ نَصْرًا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُ نَصْرًا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُ نَصْرًا .

ثم اعلم : أن الماضي إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .

(فالمبني للفاعل منه) أي : من الماضي (ما) أي : الفعل الماضي الذي (كان أوله مفتوحاً) نحو : نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحاً) نحو : اجتمع ، فإنَّ أول متحرك من (افعل) هو التاء ؛ لأن الفاء ساكنة ، والهمزة غير معتمد بها لسقوطها في الدرج ، وهو مفتوح .

ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مفتوحاً) . . لاندرج فيه القسمان ؛ لأن

(١) أي : يقال : إن تجردها عارض بقصد العقد ، والمُضَيُّ غير مقصود فيها ، وإلا . . لم يصح العقد .
انظر « تدریج الأداني » (ص ٤٢) .

أول متحرك من نصر هو النون ؛ كالتاء من اجتمع ، وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح .

وليس (أو) في قوله : (أو كان) مما يُفسدُ الحدَّ ؛ لأن المراد بها التقسيم في المحدود ؛ أي : ما كان على أحد هذين الوجهين ، وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك .

وإنما فُتِحَ أولُ متحرك منه ولم يُسَكَّنْ ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : افعل واستفعل ، وكون الفتح أخف الحركات ، كما بني آخره على الفتح ، سواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول .

أما البناء .. فلأنه الأصل في الأفعال ، وأما الحركة .. فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه ؛ نحو : زيد ضرب ، وزيد ضارب ، وأما الفتح .. فلخفته ، إلا إذا اعتل آخره ؛ نحو : غزا ورمى ، أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ؛ نحو : ضربت وضربن ، أو واو الضمير ؛ نحو : ضربوا .

(مثاله) أي : مثال المبني للفاعل ، ولم يقتصر على ذكر الكلي ؛ لأنه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ، ويقال له : إن مثاله : (نصر) للغائب المفرد ، (نصرا) لمثناه ، (نصروا) لجمعه . (نصرت) للغائبة المفردة ، (نصرتا) لمثناها ، (نصرتن) لجمعها . (نصرت) للمخاطب الواحد ، (نصرتما) لمثناه ، (نصرتن) لجمعها . (نصرت) للواحدة المخاطبة ، (نصرتما) لمثناها ، (نصرتن) لجمعها . (نصرت) للمتكلم الواحد ، (نصرتنا) له مع غيره .

زادوا تاءً في : (نصرت) للدلالة على التأنيث ، كما في الاسم ؛ نحو : ناصرة ، واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلاً بينهما ، إذ الفعل أثقل من الاسم كما تقدم ، وحركوها في الثنية لالتقاء الساكنين ، وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة^(١) ، وقد يحذف الواو في

(١) قوله : (الاثنين والجماعة) بدل من قوله : (للفاعل) .

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ^(١)

وزادوا تاء للمخاطب ، وتاء للمخاطبة ، وتاء للمتكلم ، وحركوها في الجميع ؛ خوف اللبس بتاء التأنيث ، وضموها للمتكلم ؛ لأن الضم أقوى ، والمتكلم مقدم فأخذه ، وفتحوها للمخاطب ؛ إذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم ، والفتح راجح لخفته ، والمذكر مقدم فأخذه ، فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها ، وإنما اختصت بالكسرة ؛ لئلا يلبس بالمتكلم على تقدير الضم ، والمخاطب على تقدير الفتح ، ولأن الياء تقع ضميرها في نحو : اضربي ، والكسرة أخت الياء ، فناسب إعطاؤها المخاطبة .

ولم يفرقوا بينهما في المثني ، لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطبتين والمخاطبتين ، وبين الغائبتين والغائبتين ، وضموا ما قبلها ؛ لأن الميم شفوية كالواو ، فیناسبها الضم ، ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميراً آخر وهو النون ؛ كما في المنفصلات ؛ نحو : نحن فقالوا : فعلنا ، وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب ، وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو ، والمؤنث بالنون دون العكس ؛ لأن الواو ههنا أثقل من النون^(٢) ؛ لأنها من حروف المد واللين ، وهي بالزيادة أولى ، والمذكر مقدم على المؤنث .

(١) لم أجد نسبةً لهذا البيت إلى أحد ، وقد سقط العجز منه من (أ) و(هـ) ، وفي بقية النسخ : (الشُّفَاءُ) بدل (الشُّفَاءُ) ، ولعل الصواب ما أثبت ، وقد جاء في « الحيوان » (٢٩٧/٥) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤١٣/٢) ، و« شرح المفصل » (٥/٧) ، و« همع الهوامع » (٢٢٩/١) ، و« خزائن الأدب » للبغدادي (٢٢٩/٥) لفظ (الأُسَاءُ) بدل (الشُّفَاءُ) ، وقد ذكر في « الخزائن » (٢٣٢/٥ - ٢٣٣) أن ابن الأنباري أورده في موضعين في « مسائل الخلاف » وأنه أظن في الموضعين ، وروى مع الشاهد بيتاً آخر كما يلي :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ

إِذْ مَا أَذْهَبُوا أَلْمَاءَ بَقْلِي وَإِنْ قِيلَ : الشُّفَاءُ هُمُ الْأَسَاءُ

وهذا ما دفعنا لإثبات ما أورده ابن الأنباري ، دون ما جاء في المصادر الأخرى ، والشاهد فيه قوله : (كَانَ) فقد حذف واو الجماعة ؛ لأن الأصل (كانوا) والله تعالى أعلم .

(٢) قوله (أثقل) : أي أقوى وأقعد ؛ لأنها مسبوقة بالضممة بخلاف النون .

وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم ؛ لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة ، واختصاص المؤنث بالنون ؛ كما في جمع الغائبة ، وشددوا النون ؛ لأنهم قالوا : أصله (نصرتن) ، فأدغمت الميم في النون إدغاماً واجباً ؛ ولذا ضموا ما قبل النون - أعني : التاء - لمناسبة الضم الميم ، وهذه مناسبات ذكروها ، وإلا . . فالحاكم بذلك الواضع لا غير .

وَقَسْ عَلَى هَذَا : أَفَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَأَنْفَعَلَ ، وَأَسْتَفَعَلَ ، وَأَفْعَلَّلَ ، وَأَفْعَوَعَلَ . وَلَا تُعْتَبَرُ حَرَكَاتِ الْأَلِفَاتِ فِي الْأَوَائِلِ ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ ، تَثْبُتُ فِي الْإِبْدَاءِ ، وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ .

(وقس على هذا) المذكور من تصريف (نصر) :

(أفعل ، وفعل ، وفاعل ، وفعلل ، وتفعَّل ، وافتعل ، وانفعل ، واستفعل ، وافعلَّل) نحو : اقشعر اقشعرا اقشعروا ، اقشعرت اقشعرتا اقشعرن ، اقشعرت اقشعرتما اقشعرتن ، اقشعرت اقشعرتنا .

(وافعول) نحو : اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا ، اعشوشبت اعشوشبتا اعشوشبن . . . إلى آخره .

وكذلك البواقي على هذا النهج ، وتركته لأنه لما ذكر واحداً . . فالبواقي على نهجه ، فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة ؛ إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر ، **فالفهم** الذكي يدرك بنظير واحد ما لا يدركه البليد بألف شاهد .

(ولا تعتبر) أنت - وفي بعض النسخ : (ولا تُعتبر) مبنياً للمفعول - (حركات الألفات) أي : الهمزات ، وعبر عنها بها ؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً . . تكتب على صورة الألف ويقال لها : ألف ، قال في « الصحاح » :

(الألف على ضربين لينة ومتحركة ، فاللينة تسمى : ألفاً ، والمتحركة تسمى : همزة)^(١) .

(في الأوائل) أي : في أوائل الفعل ؛ نحو : انفعل وافتعل واستفعل ، وما أشبهها مما في أوله همزة زائدة سوى همزة أفعال ، فإن همزته للقطع ؛ لأنها لا تسقط في الدرج ؛ ولذا فتحت ، يعني لا يقال : إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة ، بل مكسورة فلا يكون مبنياً للفاعل .

(فإنها) أي : فإن هذه الألفات (زائدة) لرفضهم الابتداء بالساكن ، (تثبت في الابتداء) للاحتياج إليها (وتسقط في الدرج) أي : في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها ؛ نحو : افتعل ، وانفعل ، واستفعل ، بحذف الهمزة ، واتصال الواو بالكلمة .

وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ - وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا ؛ كَ : فُعِلَ ، وَفُعِلِلَ ، وَأُفْعِلَ ، وَفُعِّلَ ، وَفُوعِلَ ، وَتَفُعِّلَ .
أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكِ مِنْهُ مَضْمُومًا ؛ نَحْوُ : أَفْعِلَ ، وَأَسْتَفْعِلَ . وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتَّبِعُ هَذَا الْمَضْمُومَ فِي الضَّمِّ . وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : نَصِرَ زَيْدٌ ، وَأَسْتُخْرِجَ الْمَالُ .

(والمبني للمفعول منه) أي : من الماضي ، أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ ، فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنى ، فقال : (وهو) أي : المبني للمفعول مطلقاً ، سواء كان من الماضي ، أو من المضارع : (الفعل الذي لم يسم فاعله) كما تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل ، ولا تذكر الفاعل لتعظيمه ، فتصونه عن لسانك ، أو لتحقيره ، فتصون لسانك عنه ، أو لعدم العلم به ، أو لقصد صدور الفعل عن أي

(١) الصحاح (٢٠١٥/٥) ، باب الألف اللينة .

فاعل كان ؛ إذ لا غرض في ذكر الفاعل ؛ نحو : قُتِلَ الخارجيُّ ، فإن الغرض المهم قتله لا قاتله ، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني ، وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل .

(ما كان) خبر المبتدأ ؛ أي : المبني للمفعول من الماضي الفعل الماضي الذي كان (أوله مضموماً ؛ ك : فُعِلَ ، وفُعِّلَ ، وأُفْعِلَ ، وفُعِّلَ ، وفُوعِلَ) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (وتُفَعِّلُ) بضم التاء والفاء أيضاً ؛ لأنك لو قلت : تُفَعِّلُ بضم التاء فقط . . لالتبس بمضارع فَعَّلَ .

وكذلك قالوا في تفاعل : تفوعل بضم التاء والفاء ؛ إذ لو اقتصروا على ضم التاء . . لالتبس بمضارع فاعل ، وقلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها .

(أو كان أول متحرك منه مضموماً ؛ نحو : افتُعِلَ) بضم التاء ؛ لأنه أول متحرك منه ، كما ذكرنا في المبني للفاعل (واستُفْعِلَ) بضم التاء ، وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل .

ولم يذكر انفعِلَ ، وافْعَلَّ ، وافْعُولُ - نحو : اجلُوذُ - وافْعوعِلَ ، وافْعنلِلَ ، وافْعَلِّلَ ، ونحو ذلك ؛ لأنها من اللوزام ، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد .

(وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك منه (في الضم) يعني : يكون مضموماً عند الابتداء ؛ كقولك مبتدئاً : أُسْتُخْرِجَ المال مثلاً ، بضم الهمزة لمتابعة التاء ، (وما قبل آخره) أي : آخر المبني للمفعول (يكون مكسوراً أبداً ؛ نحو : نُصِرَ زيد ، واستُخْرِجَ المال) وفي نحو : افْعَلَّ ، وافْعُولُ^(١) يقدر الأصل : افعلل وافعولل ، وفي نحو : افْعَلِّلَ ؛ نحو : اقْشَعِرَّ ؛ الأصل : افْعُلِّلِلَ ، فنقلت كسرة اللام [إلى ما قبلها] فليتأمل^(٢) .

(١) افْعُولُ كَأَحْمُورٍ .

(٢) ما بين معقوفين زيادة من « تدرج الأداني » (ص ٥٠) ، والعبارة فيه : (« فنقلت كسرة اللام » الثانية إلى ما قبلها ، وأدغمت الثانية في الثالثة فصار : افْعُلِّلِلَ) .

ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مضموماً) . . لكان كافياً كما تقدم^(١) .
والسر في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر : أنه لا بد من تغيير لِيُفَصِّلَ من
المبني للفاعل^(٢) ، والأصلُ : فَعَلَ ، فغيروه إلى : فُعِلَ ، بضم الأول وكسر
الثاني ، دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأول وضم
الثاني . . يحصل هذا الغرض ، لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من
العكس ؛ لأنه طلب خفة بعد الثقل ، ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم
الأول ، وكسر ما قبل الآخر ؛ طرداً للباب .

وما يقال من أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف . . **فليس بشيء** ؛
لأن المفعول المرفوع عَوِضٌ عنه ، وهو كافٍ عنه .
وجاء : (فُزِدَ لَهُ) بسكون الزاي ، والأصل : (فُصِدَ لَهُ) ؛ أسكن الصاد
وأبدل زايًا^(٣) .

وحكى قطرب : ضَرَبَ ، بنقل كسرة الراء إلى الضاد .
وجاء : عَصَرَ ، بسكون ما قبل الآخر^(٤) .
وقرىء (رِدَّتْ) في قوله تعالى : ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ بكسر الراء^(٥) ، وكل ذلك
مما لا يعتد به نقضاً .

(١) انظر (ص ٦٢) .

(٢) أي : ليفصل المبني للمفعول من المبني للفاعل .

(٣) **تقول العرب** : (لم يُحَرِّمْ من فُزِدَ لَهُ) أي : من فُصِدَ لَهُ ، قلبت الصاد زايًا بعد إسكانها كما أشار
المصنف ، **والمعنى** : لم يُحَرِّمْ من أصاب بعض حاجته وإن لم ينلها كلها .

وتأويل هذا : أن الرجل كان يُضَيِّف الرجل في شدة الزمان ، فلا يكون عنده ما يقره ، ويشحُّ أن ينحر
راحلته ، فيفصدها ، فإذا خرج الدم . . سخنه للضيف إلى أن يجمد ويقوى ، فيطعمه . فجرى المثل
في هذا . انظر « تاج العروس » مادة (فصد) .
(٤) كما في قول أبي النجم : (من الرجز)

﴿ لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَنُّ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ ﴾

انظر « كتاب سيبويه » (١١٤ / ٤) .

(٥) هي قراءة علقمة ، كما ذكر ذلك ابن جني في « المحتسب » (٣٤٥ / ١) ، والقرطبي في « تفسيره »
(٢٢٤ / ٩) ، والسيوطي في « الدر المنثور » (٥٥٦ / ٤) .

وجاء نحو : جُنَّ ، وَعُلَّ ، وَسَلَّ ، وَقَدَّ ، وَزُكِمَ ، وَحُمَّ ، وَوُعِكَ ، وَشُلَّ ،
وَقُئِدَ ، وَجُبِلَ مبنية للمفعول أبداً للعلم بفاعلها - في غالب العادة - أنه هو الله تعالى .

[أَفْعَلُ الْمُضَارِعِ]

وعقَّب الماضيَ بالمضارع ؛ لأن الأمر فرع عليه ، وكذا اسم الفاعل والمفعول ؛ لاشتقاقهما منه فقال :

وَأَمَّا أَفْعَلُ الْمُضَارِعِ . . فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ،
وَهِيَ : الهمزة ، وَالنُّونُ ، وَالْتَاءُ ، وَالْيَاءُ ، يَجْمَعُهَا : (أُنَيْتَ) أَوْ
(أَتَيْنَ) أَوْ (نَأْتِي) . فَالْهِمَزَةُ : لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَالنُّونُ : لَهُ إِذَا كَانَ
مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَالْتَاءُ : لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَدًا ، وَمُثْنًى ، وَمَجْمُوعًا ، مُذَكَّرًا
كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا . وَلِلْغَائِبَةِ الْمُفْرَدَةِ ، وَلِمُثْنَاهَا . وَالْيَاءُ : لِلْغَائِبِ
الْمُذَكَّرِ ، مُفْرَدًا ، وَمُثْنًى ، وَمَجْمُوعًا ، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ . وَهُوَ
يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَالْإِسْتِقْبَالِ ، تَقُولُ : يَفْعَلُ آلَانْ ، وَيُسَمَّى حَالًا
وَحَاضِرًا ، وَيَفْعَلُ غَدًا ، وَيُسَمَّى مُسْتَقْبَلًا .

(وأما الفعل المضارع . . فهو ما) أي : الفعل الذي (يكون في أوله إحدى
الزوائد الأربع ، وهي) أي : الزوائد الأربع : (الهمزة ، والنون ، والتاء ،
والياء ، يجمعها) أي : تلك الزوائد الأربع قولك : (أُنَيْتَ ، أَوْ أَتَيْنَ ، أَوْ
نَأْتِي) ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي ، واختصوا الزيادة به ؛ لأنه مؤخر
بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدم .
ولقائل أن يقول : هذا التعريف شامل لنحو : أكرم ، وتكسر ، وتباعد ؛
فإن أوله إحدى الزوائد الأربع ، وليس بمضارع .

ويمكن الجواب عنه : بأننا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ لأننا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده ، والنون التي تكون له مع غيره ، وكذا التاء والياء^(١) ، كما أشار إليه بقوله :

(**فالهمزة : للمتكلم وحده**) نحو : أنصرُ أنا .

(**والنون : له**) أي : للمتكلم (**إذا كان معه غيره**) نحو : ننصر نحن ، ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ تَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ .

(**والتاء : للمخاطب مفرداً**) نحو : أنت تنصر (**ومثنى**) نحو : أنتما تنصران ، (**ومجموعاً**) نحو : أنتم تنصرون ، (**مذكراً كان**) المخاطب كما في هذه الأمثلة الثلاثة ، (**أو مؤنثاً**) نحو : تنصرين تنصران تنصرون ، (**وللغائبة المفردة**) نحو : هي تنصر ، (**ولمثنائها**) نحو : هما تنصران ، (**والياء :** **للغائب المذكر ، مفرداً**) نحو : هو ينصر ، (**ومثنى**) نحو : هما ينصران ، (**ومجموعاً**) نحو : هم ينصرون ، (**ولجمع المؤنثة الغائبة**) نحو : هن ينصرن .

واعترض : بأنه يستعمل في الله تعالى ، وليس بغائب ، ولا مذكر ، ولا مؤنث ، **تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً** ، فالأولى أن يقال : والياء لما عدا ما ذكرناه .

وأجيب : بأن المراد من الغائب اللفظ .

فإذا قلت : الله تعالى يحكم . . فالله لفظ مذكر غائب ؛ لأنه ليس بمتكلم ، ولا بمخاطب ، وهو المراد بالغائب .

فإن قلت : لِمَ زادوا هذه الحروف دون غيرها ، وَلِمَ اختصوا كلاً منها بما اختصوا ؟

قلت : لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا إلى حروف تزداد لنصب

(١) أي : يقصد بهما التاء التي للمخاطب ، والياء التي للغائب .

العلامات ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ؛ لكثرة دورها في كلامهم ، إما بأنفسها ، وإما بأبعاضها - أعني : الحركات الثلاث - فزادوها ، وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرجها^(١) ، وأعطوها للمتكلم ؛ لأنه مقدم ، والهمزة أيضاً مخرجها مقدّم على مخرجهما ؛ لكونه من أقصى الحلق ، ثم قلبوا الواو تاء ؛ لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل ، لا سيما في نحو : (وَوَجَل) بالعطف ، وقلبها تاء كثير في الكلام ؛ نحو : تراث وتجاه ، والأصل : وراث ووجه ، فقلبوها ههنا أيضاً تاء ، وأعطوها للمخاطب ؛ لأنه مؤخر عنهما ، بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه^(٢) ، والواو تنتهي مخرج الهمزة والياء ؛ لكونها شفوية ، وأتبعوه الغائبة والغائبتين ؛ لثلاثا يلتبسا بالغائب والغائبين حيثئذ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين ، لكن هذا أسهل ، ويوجد الفرق بالواو والنون في جمع المذكر الغائب ، وجمع المؤنث الغائب ؛ نحو : يضربون ، ويضربن .

ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء ، كما في الواحدة ، بل بالياء كما هو مناسب للغائب ؛ لكون مخرج الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة والواو ، وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب^(٣) .

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره . . أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا النون ؛ لمشابتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة .

(١) قوله : (ومخرج الهمزة قريب من مخرجها) أي : من مخرج الألف ، وهذه الجملة جملة حالية واقعة موقع التعليل ؛ وذلك لأن قوله : (قلبوا الألف همزة) متضمن لحكمين : قلب الألف ، وقلبها همزة . فالأول - وهو قلب الألف - علله بقوله : (لرفضهم الابتداء بالساكن) ، والثاني - وهو قلبها همزة - علله بقوله : (ومخرج الهمزة . .) أي : فلنقرب مخرج الهمزة من مخرج الألف قلبوا الألف همزة . انظر « تدرج الأداني » (ص ٥٤) .

(٢) أي : إن الكلام يصدر من المتكلم متعلقاً بالغائب موجهاً للمخاطب على هذا الترتيب . انظر « تدرج الأداني » (ص ٥٤) .

(٣) أي : إن من يذكر الفعل المسند إلى الغائب إما أن يكون متكلماً أو مخاطباً .

فإن قلت : لِمَ سَمِّيَ هذا القسم مضارعاً ؟

قلت : لأن المضارعة في اللغة : المشابهة ، من الضرع ، كأن كَلَّ الشَّيْهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعاً ، وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركاً^(١) ، وتخصيصه بالسين وسوف واللام ، كما أن (رجلاً) يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو غيرهما ، فإذا عرفته باللام وقلت : الرجل . . اختص بواحد ؛ ولهذه المشابهة التامة أعرب المضارع من بين سائر الأفعال .

(وهو) أي : المضارع (يصلح للحال) **والمراد بها :** أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل ، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك : هو العرف لا غير .

(والاستقبال) **والمراد به :** ما تتقرب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه ، (تقول : يفعل الآن ، ويسمى حالاً وحاضراً ، ويفعل غداً ، ويسمى مستقبلاً) .
المشهور : المستقبل - بفتح الباء - اسم مفعول ، والقياس يقتضي كسرهما ليكون اسم فاعل ؛ لأنه يَسْتَقْبَلُ ، كما يقال : الماضي .

ولعل وجه الأول : أن الزمان نستقبله فهو مستقبل ، اسم مفعول .
لكن الأولى أن يقال : المستقبل ، بكسر الباء ؛ **فإنه الصحيح ، وتوجيه الأول لا يخلو عن حرازة^(٢) .**

قيل : إن المضارع موضوع للحال ، واستعماله في الاستقبال مجاز ، وقيل بالعكس ، **والصحيح :** أنه مشترك بينهما ؛ لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفراداه .

هذا ؛ ولكنَّ تبادُرَ الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنبئ عن كونه

(١) أي : المضارع مشترك بين الحال والاستقبال .

(٢) حرازة : هو بفتح الحاء المهمل والمعمتين ، من الحز ، وهو القطع ، كأن التعليل المذكور منقطع لضعفه وسقوطه . انظر « تدريب الأداني » (ص ٥٦) .

أصلاً في الحال ، وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل .

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السَّيْنَ ، أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ .. أَخْتَصَّ بِزَمَانِ الْإِسْتِقْبَالِ .

(فإذا أدخلت عليه) أي : على الفعل المضارع (السين ، أو سوف ، فقلت : سيفعل ، أو سوف يفعل .. اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعاً ، وسمياً حرفي تنفيس .

ومعناه : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسه ؛ أي : وسعته ، وسوف أكثر تنفيساً من السين ، وقد تخفف بحذف الفاء فيقال : سو ، وقد يقال : سي بقلب الواو ياء ، وقد يحذف الواو منه فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل التقاء الساكنين ، فيقال : سَفْ أفعُلْ ، وقيل : إن السين منقوص من سوف ؛ دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل .

قيل : وإذا دخله لام الابتداء .. **اختص بزمان الحال ؛** نحو قولك : لَيَفْعَلُ ، وفي التنزيل : ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي﴾ .

وأما في قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَارَضًى﴾ ، و﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ .. فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلاً عنها معنى الحالية ؛ لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما ، لا المستقبل الصرف .

وقوله : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ .. نزل منزلة الحال ؛ إذ لا شك في وقوعه .

وأمثال ذلك في كلام الله تعالى كثير ، وعند البصريين اللام للتأكيد فقط .

[أقسامُ الفعلِ المضارعِ]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً ، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضمُوماً أَبَداً ؛ نَحْوُ : يُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرِحُ . وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُوراً أَبَداً . **مِثَالُهُ مِنْ يَفْعُلُ :** يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ أَنْصُرَانِ أَنْصُرْنَ .

واعلم : أن المضارع أيضاً إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .
(فالمبني للفاعل منه) أي : من الفعل المضارع : **(ما)** أي : الفعل المضارع الذي **(كان حرف المضارعة منه)** أي : من المبني للفاعل **(مفتوحاً ، إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف)** نحو : دحرج ، وأكرم ، وقاتل ، وفرح .
(فإن حرف المضارعة منه) أي : مما كان ماضيه على أربعة أحرف **(يكون مضموماً أبداً ؛ نحو : يدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح)** .

أما الفتح . . فهو الأصل لخفته ، وكسُر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين ، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرى ، ولا ينطبق التعريف على ذلك .

وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف . . فإنه لو فتح في يُكرم مثلاً ، ويقال : يُكرم . . لم يعلم أنه مضارع المجرد هو أو المزيد فيه ، ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في يدحرج ، ويقاتل ، ويفرح ولا التباس فيه ، ثم يحمل يُكرم عليه ، وحمل الأقل على الأكثر أولى ؟

قلتُ : لأنه لو حمل الأقل على الأكثر . . . لزم الالتباس ولو في صورة واحدة ، بخلاف العكس ؛ فإنه لا التباس فيه أصلاً .

فإن قلت : فلم يختص الضم بهذه الأربعة ، والفتح بما عداها دون العكس ؟ **قلتُ** : لأنها أقل مما عداها ، والضم أثقل من الفتح ، فاختص الضم بالأقل والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما ، وهذا وقد عرف جواب ذلك مما مر .

ولقائل أن يقول : لا يدخل في هذا التعريف نحو : أهراق يهريق ، وأسطع يسطيع ، بضم حرف المضارعة والأصل : أراق ، وأطاع ، زیدت الهاء والسين ؛ فإنهما مبنيان للفاعل ، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً ، وليس أيضاً مما كان ماضيه على أربعة أحرف .

ويمكن الجواب عنه : بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ، فكأنهما على أربعة أحرف تقديراً ، أو بأنهما من الشواذ ، ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ .

ونحو : خصم وقتل بالتشديد^(١) ، والأصل : اختصم ، واقتتل ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وحذفت الهمزة ، فهو على خمسة أحرف تقديراً ؛ فلهذا يفتح حرف المضارعة ، ويقال : يَخْصِمُ وَيَقْتُلُ^(٢) ، **وهنا موضع بحث**^(٣) .
ولما ضم حرف المضارعة من هذه الأربعة - كما في المبني للمفعول - . .
أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل ، فقال :

(١) يجوز في فاء هذين الفعلين الفتح ؛ أي : خَصِمَ ، وَقَتَلَ ، وذلك بنقل حركة المدغم إليها . ويجوز تحريكها بالكسر بعد حذف حركة المدغم ؛ لأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ، **وهذا أولى** من **الأول** ؛ لأن في الأول التباس ماضي الافتعال بماضي التفعيل بعد حذف الهمزة . ومن العرب من إذا كَسَرَ الفاء . . يتبعها كسر العين فيقول : خِصِمَ ، وَقِتَلَ ، بكسر الخاء والصاد ، والقاف والتاء . ولهذا المذكور منقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال ، كذا ذكره الغزي . انظر « تدرج الأداني » (ص ٦٠) .

(٢) يفتح الباء فيهما ، ويجوز كسرها أيضاً ؛ إتباعاً لحركة ما بعدها إذا كسر كما سبق . انظر « تدرج الأداني » (ص ٦١) .

(٣) انظره في « تدرج الأداني » (ص ٦١) .

(علامة بناء هذه الأربعة) يعني : يدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح
 (للفاعل : كون الحرف الذي قبل آخره) أي : آخر كل واحد من هذه الأربعة
 حال كونه مبنياً للفاعل (مكسوراً أبداً) ؛ بخلاف المبني للمفعول ، فإنه فيه
 مفتوح أبداً ، كما سيذكر في بحثه إن شاء الله تعالى .

(مثاله) أي : مثال المبني للفاعل (مِنْ يَفْعُل) بضم العين : (ينصر ينصران
 ينصرون ، تنصر تنصران ينصرون ، تنصر تنصران تنصرون ، تنصرين تنصران
 تنصرن ، أنصر أنصر) .

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد ؛ كقوله ^(١) : [من الطويل]

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا أَبْنِ عَقَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمَ عِرْضاً مُمْنَعَا

وقوله ^(٢) : [من الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَرَّ شَيْخَا

وَقَسَّ عَلَى هَذَا : يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدْحِرْجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ،
 وَيُفْرَحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ،
 وَيَحْمَارُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ،
 وَيَجْلُوذُ ، وَيَتَدْحِرْجُ ، وَيَحْرَنْجِمُ ، وَيَقْشَعُرُ .

(وقس على هذا) المذكور من تصريف ينصر : (يضرب ، ويعلم ،
 ويدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح ، ويتكسر ، ويتباعد ، وينقطع ،
 ويجتمع ، ويحمر ، ويحمار ، ويستخرج ، ويعشوشب ، ويقعنسس ،
 ويسلنقي ، ويجلوذ ، ويتدحرج ، ويحرنجم ، ويقشعر) ونحن لا نشتغل

(١) البيت لسويد بن كراع ، وهو في « الصاحبي » (ص ٣٦٣) ، و« شرح المعلقات العشر » للتبريزي
 (ص ٣١) ، و« المزه » (١ / ٣٣٥) ، و« خزانة الأدب » للبغداد (١٧ / ١١) .

(٢) البيت لمضر بن ربيعي الأسدي ، وهو في « الصاحبي » (ص ١٤٠ ، ٣٦٣) ، و« شرح المعلقات
 العشر » للتبريزي (ص ٣١) ، و« المزه » (١ / ٣٣٥) ، و« خزانة الأدب » للبغداد (١٧ / ١١) .

بتفصيلها ؛ فإنه لا يخفى على من له أدنى تمييز ، ولو أشكل شيء من نحو :
أشعر واسلنقى . . يعرف في المضاعف والناقص .

وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا ، وَمَا قَبْلَ
آخِرِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدْحَرَجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ،
وَيُفْرَحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ .

(والمبني للمفعول منه) أي : من المضارع : (ما) أي : الفعل المضارع
الذي (كان حرف المضارعة منه مضمومًا) حملاً على الماضي ، (و) كان (ما
قبل آخره مفتوحاً) فإن كان مفتوحاً في الأصل . . أبقى عليه ؛ نحو : يشرب ،
وإلا . . فتح ؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي
(نحو : يُنْصَرُ ، وَيُدْحَرَجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ، وَيُفْرَحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ) وتصريفها
على قياس المبني للفاعل .
وفي نحو : يُفَعَّلُ ، ويُفَعَّلَ ، ويُفَعَّلْ ، يُفَعَّلَلْ ، يُفَعَّلَلْ ، ويُفَعَّلَلَلْ ،
ويفتح ما قبل الآخر .
ولم يذكر المصنف غير المتعدي ؛ لأنه قلما يوجد منه .

[(مَا) وَ (لَا) الْنَافِيَتَانِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى أَلْفَعْلِ الْمُضَارِعِ (مَا) وَ (لَا) الْنَافِيَتَانِ ، فَلَا
تُغَيَّرَانِ صِيغَتَهُ ، تَقُولُ : لَا يَنْصَرُ لَا يَنْصُرَانِ لَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى
آخِرِهِ . وَكَذَلِكَ : مَا يَنْصَرُ مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى آخِرِهِ .

(واعلم : أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع « ما » و « لا »)

النافيتان) للفعل (فلا تغيران صيغته) أي : صيغة الفعل المضارع .
وقد مر تفسير الصيغة في صدر الكتاب ؛ يعني : لا يعملان فيه لفظاً ، وقد
سمع عن بعض العرب الجزم بـ (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : جئته
لا يكن له عليّ حجة .
(تقول : لا ينصر لا ينصران لا ينصرون . . . إلى آخره) كما تقدم في ينصر
بعينه ، (وكذلك : ما ينصر ما ينصران ما ينصرون . . . إلى آخره) .

[دُخُولُ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ ، فَيَحْذِفُ : حَرَكَةَ الْوَاحِدِ ، وَتَوْنَ الثَّنِيَّةِ ، وَالْجَمْعِ
الْمُذَكَّرِ ، وَالْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ .

(و) اعلم : أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الجازم) وهو : (« لم » و « لما »
و « لا ») في النهي ، و (اللام) في الأمر ، و (إن) الشرطية ، والأسماء التي
تضمنت معناها ، والغرض من هذا الفن : بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه .
(فيحذف حركة الواحد)^(١) نحو : لم ينصر بسكون الراء ، (و) يحذف
(نون الثنية) نحو : لم ينصرا ، (و) يحذف نون (الجمع المذكر) نحو : لم
ينصروا ، (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو : لم تنصري ؛ لأن النون
في هذه الأمثلة علامة الرفع ، كالضمة في الواحد ، فكما تحذف الحركة . . كذا
تحذف النون .

(١) قوله : (الواحد) يراد به الجنس ، وهو يتناول خمسة أمثلة من الأربعة عشر المعروفة في الصرف ،
فهو يتناول : المفرد المذكر الغائب ؛ نحو : لم ينصر ، والواحدة الغائبة ؛ نحو : لم تنصر ؛ أي :
هي ، والمفرد المذكر المخاطب ؛ نحو : لم تنصر ؛ أي : أنت ، والمفرد المتكلم ؛ نحو : لم
أنصر ، وجمع المتكلمين ؛ نحو : لم ننصر . انظر « تدرج الأداني » (ص ٦٤) ، و « شرح تصنيف
العزي » للعلامة أبي الحسن الكيلاني (ص ١٢) .

وإنما جعلت علامة للإعراب كالحركة ؛ لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربة ، والإعراب إنما يكون في آخر الكلمة ، وكانت أواخر هذه الأفعال ساكنة ، وهي الضمائر ؛ لأنها اتصلت بالأفعال ، وصارت كالجزم منها ، ولم يمكن إجراء الإعراب عليها . . وجب زيادة حرف للإعراب ، ولم يمكن زيادة حروف المد واللين ، فزادوا النون ؛ لمناسبتها إياها كما سبق^(١) .

وَلَا يَحْذِفُ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَالْوَاوِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ ، فَتَثَبْتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ أَنْصُرَا لَمْ أَنْصُرْنَ .

(ولا يحذف) أي الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال : لم ينصر ، في لم ينصرن (فإنه) أي : فإن نون جماعة المؤنث (ضمير ، كالواو في جمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فتثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر ، فإنها علامات للإعراب ، وهذه ضمير لا علامة للإعراب ؛ لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع . . صار مبنياً ؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته الاسم .
ولما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل ، ورجح جانب الفعلية ، وصار النون من الفعل بمنزلة حرف من الكلمة كما في (بعلمك) ، وتعذر الإعراب بالحرف والحركة على ما لا يخفى . . رد إلى ما هو أصل في الفعل ؛ أعني : البناء .

وأشار إلى الأمثلة بقوله : (تقول : لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا ، لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن ، لم تنصرا لم تنصرا لم تنصروا ، لم تنصري لم تنصرا لم تنصرن ، لم أنصر لم أنصرا لم أنصروا .)

(١) انظر (ص ١٠٢) .

وجاء (لم) في الضرورة غير جازمة^(١) ، وجاء أيضاً مفصلاً بينها وبين المجزوم^(٢) ، وجاء حذف المجزوم بعده^(٣) .

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ ، فَيَبْدُلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً ، وَيُسْقِطُ الَّتُونَاتِ ، سَوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا... إِلَى : لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .

(و) اعلم : أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) ، وهو : (أن) و (لن) و (كي) و (إذن) ، والأصل : (أن) ، والبواقي فرع عليها ، وإنما عملت النصب ؛ لكونها مشابهة لـ (أن) وهي تنصب الأسماء ، فهذه تنصب الأفعال .

(فيبدل من الضمة فتحة) كما هو مقتضى الناصب ، فإن النصب يكون بالفتحة ، كما أن الرفع يكون بالضمة ، والجزم بالسكون .

فإن قيل : كان الواجب أن يقول : من الرفع النصب ؛ لأنه معرب ، والضم والفتح إنما يستعملان في المبنيات . **فالجواب :** أن الغرض هنا بيان الحركة ، دون التعرض للإعراب والبناء ، والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر ، لا الرفع والنصب والجزم ، فإن هذا أمر زائد ، **فليتأمل .**

(١) كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعيم وأسرتهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
انظر « شرح الرضي على الكافية » (٨٢ / ٤) ، و « خزانة الأدب » للبغدادي (٣ / ٩) .

(٢) كقول ذي الرمة :

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها
كان لم سوى أهل من الوحش تؤهل
انظر « شرح الرضي على الكافية » (٨٢ / ٤) ، و « خزانة الأدب » للبغدادي (٥ / ٩) .

(٣) كقول الشاعر :

احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
انظر « شرح الرضي على الكافية » (٨٣ / ٤) ، و « خزانة الأدب » للبغدادي (٨ / ٩) .

(ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون جمع المؤنث) لما ذكرنا من أنه ضمير ، لا علامة للإعراب ، وإنما أسقط الناصب هذه النونات ؛ حملاً له على الجازم ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء ، فكما حُمِلَ النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع ، فكذا هنا حمل النصب على الجزم ، وحذفت النونات المحذوفات حال الجزم (فتقول : لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا... إلى : لن أنصر لن ننصر) .
ومعنى (لن) : نفي الفعل مع التأكيد في المستقبل ، ولا يقتضي التأييد ، خلافاً للزمخشري .

وَمِنْ الْجَوَازِمِ : لَامُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ : لَيَنْصُرُ لَيَنْصُرَا لَيَنْصُرُوا ، لَيَنْصُرْ لَيَنْصُرَا لَيَنْصُرْنَ . وَقَسْ عَلَى هَذَا : لَيَضْرِبْ ، وَلَيَعْلَمْ ، وَلَيَدْخُلْ ، وَلَيُذْخِرْ ، وَغَيْرَهَا .

(ومن الجوازيم : لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر . . شابه أمر المخاطب في كونه للطلب ، وهو مبني في الأصل ، ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة ، مع عدم تعذر الإعراب ، فأعرب بإعراب يشبه البناء ، وهو السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، فاللام - لكون المشابهة مستفادة منه - عَمِلَ الجزم .

وتكون اللام مكسورة تشبيهاً باللام الجارة ؛ لأن الجزم بمنزلة الجر ، وفتحها لغة سَلِيمٌ ، لكن إذا دخل عليها الواو والفاء أو ثم . . جاز سكونها ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ قرئ بسكون اللام وكسرها^(١) .

(١) قراءة الكسر هي قراءة ابن عامر ، وأبي عمرو ، وورش ، ورويس ، وقتيل . انظر « الحجة للقرآن السبعة » (٢٦٩/٥) ، و « الدر المصون » (٢٦٨/٨) ، و « النشر في القراءات العشر » (٣٢٦/٢) .

وقوله : (فتقول في أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب ؛ لأن المخاطب له صيغة تخصه ، وقرئ ﴿ فَلْتَقَرُّوْا ﴾ بالتاء خطاباً وهو شاذ^(١) .

وجاء في المجهول نحو : لَتَضْرَبْ أَنْتِ . . . إلى الآخر ؛ لأن الأمر باللام ليس للفاعل المخاطب ، لأن الفاعل محذوف ، وكذا لأَضْرَبْ أنا ، ولنَضْرَبْ نحن ، ونحو ذلك ؛ لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب ، فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع ؛ لأنها غير المخاطب .

فكان على المصنف أن يقول : (فتقول في أمر غير المخاطب) ، ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول ، وفي الحديث : « قوموا فلاصل لكم »^(٢) ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ ﴾ .

وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب . . فالقياس تغليب الحاضر على الغائب ؛ نحو : افعلوا وافعلوا .

ويجوز على قلة : إدخال اللام على المضارع لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة ، مع التنصيص على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لتأخذوا مصافكم »^(٣) وقد جاء في الشعر حذفها وجزم الفعل ؛ كقوله^(٤) :

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالاً

(١) هي قراءة يزيد بن القعقاع ، ويعقوب ، وغيرهما . انظر « المحتسب » (٣١٣/١) ، و« تفسير القرطبي » (٣٥٤/٨) ، و« تدرج الأداني » (ص ٦٩) .

(٢) صحيح البخاري (٣٨٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وقد تناقله المفسرون والنحويون في كتبهم ، وقال عنه الزيلعي في « تخریج أحادیث الكشف » (١٢٧/٢) : غريب . ولتمام الفائدة انظر « مرعاة المفاتيح » (٥٣١/٥) .

(٤) قيل : إن البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهو ليس في « ديوانه » المطبوع ، وقيل : لأبي طالب عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : للأعشى . وانظر « كتاب سيبويه » (٨/٣) ، و« المفصل » (ص ٤٢٥) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٨٥/٤) و« خزنة الأدب » للبغدادي (١١/٩) .

أي : لتفد .

وكذا قوله ^(١) :

[من الرجز]

قُلْتُ لِبَوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا تَأْذُنُ فَإِنِّي حَمُؤُهَا وَجَارُهَا

أي : لتأذن ، وفيه شذوذ آخر ، وهو أنه أمر به المخاطب ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ ^(٢) ، وأجاز الفراء حذفها في الشر ؛ كقولك : قل له يفعل .

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، **والحق** : أنه جواب الأمر ، والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء ، وإنما اختص هذا الأمر باللام والمخاطب بغيرها ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف به أولى .

وأمثله : (لينصر لينصرا لينصروا ، لتنصر لتنصرا لينصرن) وفي المجهول : لتُنْصِرْ أنت ، لتُنْصِرَا لتُنْصِرُوا ، لتُنْصِرِي لتُنْصِرَا لتُنْصِرْنَ .

(وقس على هذا : ليضرب ، وليعلم ، وليدخل ، وليدحرج ، وغيرها) من نحو : ليكرم ، وليقاتل ، وليفرح ، وليتكسر ، وليتباعد ، ولينقطع ، وليجتمع . . . إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم .

وَمِنْهَا : (لَا) النَّاهِيَةُ ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ : لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ . وَفِي نَهْيِ الْحَاضِرِ : لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ .

(ومنها) أي : ومن الجوازم (لا الناهية) وهي التي يطلب بها ترك الفعل .

(١) البيت لمنظور بن مرثد ، انظر « مغني اللبيب » (٢٩٨ / ١) بلفظ :

قلبت لبواب لـديه دارها

وقال : حَذَفَ اللام ، وكَسَرَ حرف المضارعة ، وليس الحذف بضرورة ؛ لتمكنه من أن يقول : ائذن .

فراجع . وانظر « خزانة الأدب » للبغدادى (١٣ / ٩) .

(٢) انظر التعليق رقم (١) (ص ١١٣) .

وإسناد النهي إليها مجاز ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها ، وإنما عملت
 الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنها للطلب ، ونقيضتها من جهة أن اللام
 لطلب الفعل ، وهي لطلب تركه ، بخلاف (لا) النافية ؛ إذ لا طلب فيها .
 (فتقول في نهى الغائب : لا ينصر لا ينصر لا ينصروا ، لا تنصر لا تنصروا
 لا ينصرون ، وفي نهى الحاضر : لا تنصر لا تنصر لا تنصروا ، لا تنصري
 لا تنصرا لا تنصرن ، وكذا قياس سائر الأمثلة) من نحو : لا يضرب ،
 ولا يعلم ، ولا يدرج ... إلى غير ذلك كما مر في المجزوم ، وقد جاء في
 المتكلم قليلاً كلام الأمر .

[فِعْلُ الْأَمْرِ]

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ - وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ - . . . فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ
 الْمَجْزُومِ . فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا . . . فَتُسْقِطُ مِنْهُ
 حَرْفُ الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ
 تَدْخِرْجُ : دَخِرْجْ دَخِرْجَا دَخِرْجُوا ، دَخِرْجِي دَخِرْجَا دَخِرْجْنَ . وَهَكَذَا
 تَقُولُ فِي : فَرِّحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكَسِّرْ ، وَتَبَاعِذْ ، وَتَدَخِرْجْ .

(وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون
 اللام (وهو أمر الحاضر) أي : المخاطب (فهو جارٍ على لفظ المضارع
 المجزوم) في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم ،
 وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته ؛ أي : لا تخالف صيغة
 الأمر صيغة المضارع ، إلا أنه يحذف حرف المضارعة ، ويُعطى آخره حكم
 المجزوم .

وإنما قال : (جارٍ على لفظ المضارع المجزوم) لئلا يُتوهم أنه أيضاً مجزوم

معرب ، كما هو مذهب الكوفيين ، فإنه ليس بمجزوم ، بل هو مبني أُجْري مُجْرى المضارع المجزوم .

أما البناء .. فلأنه الأصل في الفعل ، وما أعرب منه فلمشابهته الاسم ، وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب ، والكوفيون على أنه مجزوم .
وأصل (افعل) : لِتَفْعَلْ ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، ثم حذف حرف المضارعة ؛ خوفَ التباسه بالمضارع .

وليس بالوجه ؛ لأن إضمار الجازم ضعيف ، كإضمار الجار ، وما ذكره خلاف الأصل فلا يرتكب .

وأما الإجراء مُجْرى المجزوم .. فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فتتأني البناء ؛ ولهذا لم تحذف نون جماعة المؤنث .

وإذا أُجْري ذلك على المجزوم .. (**فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً**) كتدحرج (.. **فَتُسْقِطُ**) أنت (منه) أي : من المضارع (**حرف المضارعة**) ليفرق من المضارع .

(**وتأتي بصورة الباقي**) بعد حذف حرف المضارعة (**مجزوماً**) وفي هذا اللفظ حرازة^(١) ؛ لأن صورة الباقي ليست مجزومة ، بل مثل المجزوم .
فالتوجيه أن يقال : حُذِفَ المضاف - وهو أداة التشبيه - تنبيهاً على المبالغة ، والأصل : مثل المجزوم ، وهذا كثير في الكلام ، أو يقال : المجزوم : بمعنى المُعَامَل معاملَ المجزوم مجازاً ، أو يجعل (مجزوماً) مفعولَ (تأتي) ، والباء لغير التعدية ؛ أي : تأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي ، فيكون من باب القلب .

والمعنى : تأتي الباقي بصورة المجزوم ، ولم يقل : مجزومة ؛ لأنه حال من الباقي ، أو لأنه وصف للفعل ؛ أي : حال كونها فعلاً مجزوماً على أحد التأويلين .

(١) انظر التعليق رقم (٢) (ص ١٠٣) .

وإذا حذفت حرف المضارعة ، وعاملت آخره معاملة المجزوم . . (فتقول في الأمر من تدرج : **دحرج دحرجا دحرجوا ، دحرجي دحرجا دحرجن**) .
وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم ؛ كقوله ^(١) : [من الطويل]
أَلَا فَأَرْحَمُونِي يَا إِيْلَهَ مُحَمَّدٍ فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ
(وهكذا تقول في) كل ما يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركاً ؛ نحو :
(**فرح ، وقاتل ، وتكسر ، وتباعد ، وتدحرج**) ، وإنما اشتق من المضارع لأن الماضي لا يؤمر به ، فلا مناسبة بينهما .

وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا . . فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ
الْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ
وَصَلٌّ ، مَكْسُورَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا . .
فَتَضُمَّهَا ، فَتَقُولُ : أَنْصُرْ أَنْصُرًا أَنْصُرُوا ، أَنْصُرِي أَنْصُرًا أَنْصُرْنَ .
وَكَذَلِكَ : أَضْرِبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَنْقَطِعُ ، وَأَجْتَمِعُ ، وَأَسْتَخْرِجُ .

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً) كما في تنصر (. . فتحذف منه
حرف المضارعة ، وتأتي بصورة الباقي مجزوماً) حال كون هذا الباقي (مزيداً
في أوله همزة وصل ، مكسورة) .

أما زيادتها . . فلدفع الابتداء بالساكن ، وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها
من الحروف . . فلأنها أقوى الحروف ، والابتداء بالأقوى أولى ، وأما كسرهما . .
فلأنها زیدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى
تحريكها . . حركت بالكسر ، كما هو الأصل في تحرك الساكن .

(١) لم أقف على قائله ، وقد ذكر صدره في « الكشاف » (٢٠٥ / ٣) ، و « البحر المحيط » (٤٢١ / ٦) ،
و « الدر المنون » (٣٦٦ / ٨) ، و « الكليات » للكفوي (١٤٦ / ٢) ، وذكره في « روح المعاني »
(٦٣ / ١٨) ، و « التحرير والتنوير » (٣٣٤ / ٢٩) كاملاً ، دون عزو إلى قائل معين .

وظاهر مذهب سيوييه : أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل^(١) ؛ لأننا نحتاج إلى متحرك ، لسكون أول الكلمة ، فزيادتها ساكنة ليست بوجه ، وسميت همزة وصل ؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن ، ويسمى الخليل : (سُلِّمَ اللسان) لذلك^(٢) ، فتكون مكسورة في جميع الأحوال (إلا) في حال (أن يكون عين المضارع منه) أي : من الباقي ، أو من المضارع (مضموماً . فتضمها) أي : تلك الهمزة ؛ لمناسبة حركة العين ، ولأنها لو كسرت . . لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولو فتحت . . لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم ، (فنقول : انصر انصرا انصروا ، انصري انصرا انصرن ، وكذلك : اضرب ، واعلم ، وانقطع ، واجتمع ، واستخرج) .

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمَ ؛ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ : تُوَكِّرُمُ .

ثم استشعر اعتراضاً بأن (أَكْرِمَ) بفتح الهمزة أمر من (تكرم) ، وما بعد حرف المضارعة ساكن ، وعينه مكسورة ، فلم لم يزد في أوله همزة مكسورة ؟ فأجاب بقوله : (وفتحوا همزة أَكْرِمَ ؛ بناء على الأصل المرفوض) أي : المتروك (فإن أصل تكرم : تُوَكِّرُم) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو : أوكرم ، ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه ، وقد استعمل الأصل المرفوض من قال^(٣) : [من الرجز]

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا

(١) أي : معتدلة بين الضمة التي هي أثقلها - أي : أثقل الحركات - والفتحة التي هي أخفها ، فالترجيح غير مراد . انظر « تدرج الأداني » (ص ٧٥) .

(٢) انظر « شرح الأشموني على ألفية ابن مالك » (٢٧٣ / ٤) .

(٣) انظر « أوضح المسالك » (٣٦١ / ٤) ، و « معجم الهوامع » (٤٦٣ / ٣) ، و « شرح الأشموني » (٣٤٣ / ٤) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (٣١٦ / ٢) .

فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة .. ردوها ؛ لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار ، فقالوا مِنْ تَوْكْرَم : أكرم ، كما قالوا مِنْ تَدَحْرَج : دحرج ، فلا يكون من القسم الثاني ، بل من القسم الأول .
وقوله : (بناء) نُصِبَ عَلَى المصدر بفعل محذوف في موضع الحال ، أو على المفعول له ، وهذا أُولَى .

[اجْتِمَاعُ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعٍ تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَعَّلَلَّ .. فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَنَّبُ ، وَتَتَقَاتَلُ ، وَتَدَحْرَجُ . وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَنْتَ لَهُمُ صَدَقَاتُكُمْ ﴾ ، وَ﴿ نَارًا تَلْقَٰنِ ﴾ ، وَ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ ﴾ .

(واعلم : أنه) الضمير للشان (إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعل ، وتفاعل ، وتفعّلل) وذلك حال كونه فعل المخاطب ، أو المخاطبة مطلقاً ، أو الغائبة المفردة ، أو المثناة ، إحداهما حرف المضارعة ، والثانية التاء التي كانت في أول الماضي .. (فيجوز إثباتهما) أي : إثبات التاءين ، وهو الأصل (نحو : تتجنب ، وتتقاتل ، وتدحرج ، ويجوز حذف إحداهما) أي : إحدى التاءين تخفيفاً ؛ لأنه لما اجتمع مثلاً ، ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن .. حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف ، كما تقول : أنت تَجَنَّبُ وتَقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ .

(وفي التنزيل : ﴿ فَأَنْتَ لَهُمُ صَدَقَاتُكُمْ ﴾) والأصل : تصدّي ؛ أي : تتعرض ، ولو كان فعل الماضي .. لوجب أن يقال : تصدّيت ؛ لأنه خطاب .

(و ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾) أي : تلهب ، والأصل : تلتطى ؛ إذ لو كان ماضياً .
لوجب أن يقال : تلظت .

(و ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ﴾) والأصل : تنزل الملائكة .

واختلف في المحذوف : فذهب البصريون إلى أنه هو الثانية ؛ لأن الأولى
حرف المضارعة ، وحذفها مُخِلٌّ ، وقيل : الأولى ؛ لأن الثانية للمطاوعة من
نفس الكلمة ، فحذفها مُخِلٌّ .

والوجه هو الأول ؛ لأن رعاية كونه مضارعاً أولى ، ولأن الثقل إنما يحصل
عند الثانية .

وإنما قال : (مضارع تفعل ، وتفاعل ، وتفعّل) بلفظ المبني للفاعل ؛
للتنبية على أن الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلاً ؛ لأنه خلاف الأصل ،
فلا يرتكب إلا في الأقوى ، وهو المبني للفاعل ، ولأنه في هذه الأبواب أكثر
استعمالاً من المبني للمفعول ، فالتخفيف به أولى ، ولأنه لو حذف التاء الأولى
المضمومة . . لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء ؛ لأن الفارق هو التاء
المضمومة ، ولو حذف التاء الثانية . . لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فَعَلْ ،
وفاعل ، وفعلل .

[مَتَى تُقَلِّبُ تَاءَ (أَفْتَعَلَ) طَاءَ ؟]

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَأْ أَفْتَعَلَ صَاداً ، أَوْ ضَاداً ، أَوْ طَاءً ، أَوْ ظَاءً . .
قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الصُّلَحِ : أَصْطَلَحَ ، وَمِنْ
الضَّرْبِ : أَضْطَرَبَ ، وَمِنْ الطَّرْدِ : أَطْرَدَ ، وَمِنْ الظُّلَمِ : أَظْلَمَ .

(واعلم : أنه متى كان فاء افتعل صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاءً . . قلبت
تاؤه) أي : تاء افتعل (طاءً) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف ، واختير

الطاء لقربها من التاء مخرجاً ، **والحاصل عندنا يرجع إلى السماع ، وعند العرب**
يرجع إلى التخفيف .

(فتقول في افتعل من الصلح : اصطلاح) والأصل : اصطلاح .

(و) في افتعل (من الضرب : اضطرب) والأصل : اضطرب ، والاضطراب
الحركة ، والموج يضطرب ؛ أي : يموج بعضها بعضاً^(١) .

(و) في افتعل (من الطرد : اطرَد) والأصل : اطرَد .

(و) في افتعل (من الظلم : اظلم) والأصل : اظلم .

واعلم : أن الوجه في نحو : اصطلاح واضطرب عدم الإدغام ؛ لأن حروف
الصفير وهي : الزاي المعجمة ، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها ،
وحروف (ضوي مشفر) بالصاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما
يقاربها^(٢) ، وقليل ما جاء أصْلَح ، واضْرَب ، بقلب الثاني إلى الأول ، ثم
الإدغام ، وهذا عكس قياس الإدغام ، فعلموه رعاية لصفير الصاد ، واستطالة
الصاد ، وضعف (اَطَّج) في : اضطجع ؛ أي : نام على الجنب .
وقرىء ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾^(٣) ، و﴿يَخْصِفُ بِهِمْ﴾^(٤) ، و﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾^(٥) ،
و﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾^(٦) بالإدغام .

(١) في « لسان العرب » مادة (ضرب) : (والموج يضطرب ؛ أي : يضرب بعضه بعضاً) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥١٠) .

(٣) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » للسيرافي (ص ٤٥) ، و« النشر في القراءات العشر » (٢٩٣ / ١) .

(٤) هي قراءة الكسائي . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٨) ، و« النشر في القراءات العشر » (١٢ / ٢) .

(٥) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٣٩) ، و« النشر في القراءات العشر » (١٢ / ٢) .

(٦) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٤) ، و« النشر في القراءات العشر »

(٢٩٢ / ١) ، والإدغام في الآيتين الأولى والرابعة يسمى : الإدغام الكبير ، وفي الثانية والثالثة
يسمى : الإدغام الصغير . والكبير : هو ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين ، والصغير : هو ما كان
المدغم ساكناً والمدغم فيه متحركاً ، والذي اهتم بهذا النوع من الإدغام هو أبو عمرو البصري ، وعنه
اشتهر من بين القراء السبعة قال في « الشاطبية » :

ودونك الإدغامَ الكبيرَ وقطُّه أبو عمرو البصريُّ فيه تحَفُّلاً

انظر « الوافي في شرح الشاطبية » (ص ٥٣) .

وأما في نحو : اطرَّد . . فيجب الإدغام ؛ لاجتماع المثليين مع عدم المانع من الإدغام ، وأما في نحو : اظطم . . **فثلاثة أوجه** :

الأول : اظطم بلا إدغام .

والثاني : اطم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها ، كما هو القياس .

والثالث : اظلم بالطاء المعجمة بقلب المهملة إليها ، ورويت الوجوه الثلاثة

في قول زهير^(١) :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَظْطِلِمُ

وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : أَصْطَلَحَ ، يَصْطَلِحُ ، أَصْطِلَاحاً ، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَاكَ مُصْطَلِحٌ عَلَيْهِ ، وَالْأَمْرُ : أَصْطَلِحْ ، وَالنَّهْيُ : لَا تَصْطَلِحْ .

(وكذلك جميع متصرفاته) أي : متصرفات كل واحد منها ، فإنه يجري فيها ذلك (نحو : اصطلح ، يصطلح ، اصطلاحاً ، فهو مُصْطَلِحٌ ، وذاك مُصْطَلِحٌ عليه ، والأمر : اصطلح ، والنهي : لا تصطلح) ، وكذلك : يضطرب ، فهو مضطرب ، ويطرد ، فهو مطرد ، ويططم ، فهو مظطم . وكذا بواقي الأمثلة بأسرها .

[مَتَى تُقْلِبُ نَاءً (أَفْتَعَلَ) دَالاً ؟]

وَمَتَى كَانَ فَاءُ أَفْتَعَلَ دَالاً ، أَوْ دَالاً ، أَوْ زَايَاً . . قُلِبَتْ تَاوُهُ دَالاً ، فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الدَّرِّ ، وَالذِّكْرِ ، وَالزَّجْرِ : أَدَّرَا ، وَأَذَكَّرَ ، وَأَزْدَجَرَ .

(و) اعلم : أنه (متى كان فاء افتعل دالاً ، أو ذالاً ، أو زايياً) معجمتين

(١) انظر « كتاب سيبويه » (٤ / ٤٦٨) ، و « الخصائص » (٢ / ١٤٣) ، و « شرح المفصل » (١٠ / ٤٧) .

(.. قلبت تاؤه) أي : تاء افتعل (دالاً) مهملة تخفيفاً .

(فتقول في افتعل من الدرء) وهو الدفع ، (والذكر) وهو ضد النسيان ،
(والزجر) وهو المنع والنهي : (أدراً) والأصل : ادترأ ، ولا يجوز إلا
الإدغام . (وأذكر)^(١) والأصل : اذتكر ، وفيه ثلاثة أوجه :
- اذكر بلا إدغام .

- وأذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها .

- وأذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها .

قال الشاعر^(٢) :

تُحْيِي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَاً وَالْهَرَمَ تُذْرِيه أَدْرَاءَ عَجَبَاً
وفي التنزيل : ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾ .

(وازدجر) والأصل : ازتجر ، وفيه وجهان :

- البيان ؛ نحو : ازدجر ، وفي التنزيل : ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرْ﴾ .

- والإدغام بقلب الدال زايأ ؛ نحو : ازَّجر ، دون العكس ؛ لفوات صغير
الزاي .

وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالاً كما في قوله^(٣) :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَرَّ شَيْحَا
والأصل : اجتز ؛ أي : اقتطع . فشاذ لا يقاس عليه ، والقلبان المتقدمان
على سبيل الوجوب .

ومتى كان فاء افتعل واواً ، أو ياءً ، أو ثاءً . فُلبت فاؤه تاءً ، فتقول في افتعل

من الوعد : اتَّعد ، ومن اليسر : اتَّسر ، ومن الثَّغر : اتَّغر .

(١) في (ج) : (واذكر) ، وفي (هـ) : (وأذكر) ، والذي أثبتناه من بقية النسخ ، وكلُّ صواب كما
ستراه مصرحاً به .

(٢) البيت لأبي حنك في «سر صناعة الإعراب» (١/١٨٧) ، و«المفصل» (ص ٥١٦) ، و«شرح
المفصل» (١٥٠/١٠) ، و«حاشية الصبان» (٣٣٢/٤) .

(٣) تقدم (ص ١٠٧) .

[نُونُ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةُ وَالثَّقِيلَةُ]

وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِئَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلَّا فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ الْأَثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ . . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَدًا ؛ فَتَقُولُ : أَذْهَبَانِ لِلْأَثْنَيْنِ ، وَأَذْهَبَنَانِ يَا نِسْأَةً ، فَتَدْخُلُ أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ الثُّنَوَاتِ ، وَلَا تَدْخُلَهُمَا الْخَفِيفَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِقْفَاءَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ ؛ فَإِنَّ الْإِقْفَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ، وَالثَّانِي مُدْغَمًا ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

(ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضي ، والحال نونان للتأكيد)
ولا يلحقان الماضي والحال ، قيل : لاستدعائهما الطلب ؛ إذ الطالب إنما يطلب في العادة ما هو مراد له ، فكان ذلك مقتضياً لتأكيدهِ ؛ لأن غرضه في تحصيله ، والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود ، وقيل : لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد .

وأما الحاصل في زمان الحال . . فهو وإن كان محتملاً للتأكيد ، بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد ، لكنه لما كان موجوداً ، وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته . . اختص نون التأكيد بغير الموجود الأولى بالتأكيد ؛ أي : الاستقبال .

ولا يئوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف ، من نحو : سيضربن ، وسوف يضربن ، فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب^(١) ، أو شبهه ، **وعليه جميع المحققين** حيث قالوا : ولا يلحق النونان إلا مستقبلاً فيه معنى

(١) قوله : (السعة) هي ما يقابل الضرورة .

الطلب ؛ كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ؛ لكونه غالباً يدخل على ما هو مطلوب .

وَيُسَبَّهُ بِالْقَسَمِ نَحْوُ : (إِمَّا تَفْعَلْنَ) فِي أَنَّ (مَا) لِلتَّكْثِيرِ (لَام) الْقِسْمِ ، وَلَأنَّهُ لَمَّا أَكَّدَ حَرْفَ الشَّرْطِ بِـ (مَا) .. كَانَ تَأْكِيدَ الشَّرْطِ أَوَّلَى ، وَقَدْ تَلْحَقَ بِالنَّفْيِ ؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِالنَّفْيِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١) :

[من الرجز]
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا
أَي : مَا لَمْ يَعْلَمْ ، قَلَبْتُ النُّونَ أَلْفًا لِلْوَقْفِ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى :
﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ؛ أَي : لَنَسْفَعُنَّ .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ أَلْحَقَ بِالْمُسْتَقْبَلِ الصَّرْفَ فِي قَوْلِهِ ^(٢) :

[من المديد]
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
قُلْتَ : لِأَنَّهُ شُبَّهَ بِالنَّفْيِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ (رُبَّمَا) لِلْقَلَّةِ ، وَالْقَلَّةُ تَنَاسَبُ النَّفْيَ وَالْعَدَمَ ، وَالنَّفْيُ مِثْلُهُ بِالنَّفْيِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ خِلَافُ الْقِيَاسِ لَا يَعْتَدُّ بِهِ ، وَقَالَ سَيِّبِيُّهُ : يَجُوزُ فِي الزُّرُورَةِ : أَنْتَ تَفْعَلْنَ ^(٣) .

وَهَاتَانِ النُّونَانِ إِحْدَاهُمَا (خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ) كَقَوْلِكَ : أَذْهَبُنْ وَاضْرِبُنْ ، (وَ) الْآخَرَى (ثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ) نَحْوُ : أَذْهَبُنْ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّصْبِ ؛ أَي : حَالُ كَوْنِ إِحْدَاهُمَا خَفِيفَةً سَاكِنَةً ، وَالْآخَرَى ثَقِيلَةً مَفْتُوحَةً ، فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ (إِلَّا فِيمَا) أَي : فِي الْفِعْلِ الَّذِي (تَخْتَصُّ) النُّونُ الثَّقِيلَةُ (بِهِ) أَي : بِذَلِكَ الْفِعْلِ .
يَعْنِي : أَنَّ مِنْ بَيْنِ النُّونَيْنِ تَخْتَصُّ الثَّقِيلَةُ بِهَذَا الْفِعْلِ ؛ أَي : تَنْفَرِدُ بِلَحْوَقِ

(١) انظر « خزنة الأدب » للبغدادي (٤١٨/١١) وما بعدها ، وهو في « كتاب سيبويه » (٥١٦/٣) ، و« شرح الأشموني » (٢١٨/٣) ، و« همع الهوامع » (٦١٤/٢) ، و« شرح المفصل » (٤٢/٩) ، و« خزنة الأدب » للبغدادي (٤٠٩/١١) .

(٢) البيت لجذيمة الأبرش كما في « كتاب سيبويه » (٥١٨/٣) ، ونسبه في « المفصل » (ص ٤٢٨) لعمرو بن هند ، وهو أيضاً في « شرح المفصل » (٤٠/٩) ، وفي « خزنة الأدب » للبغدادي (٤٠٤/١١) وفيها نسبته لجذيمة الأبرش كما في « الكتاب » .

(٣) انظر « كتاب سيبويه » (٥١٧/٣) .

هذا الفعل ، كما يقال : نخصك بالعبادة ؛ أي : لا نعبد غيرك .

وبهذا ظهر فساد ما قيل : إنه كان حق العبارة أن يقول : إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة ؛ أي : لا يعم الثقيلة والخفيفة ؛ لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء ، بل تعم الجميع .

(وهو) أي : ما تختص به (فعل الاثنين) ، (و) فعل (جماعة النساء ، فهي) أي : النون الثقيلة (مكسورة فيه أبداً) وفي بعض النسخ (فيهما) أي : في فعل الاثنين ، وجماعة النساء ، فالضمير في (فيه) عائد إلى الفعل ، ويجوز أن يكون عائداً إلى (ما) ، (فتقول : اذهبانَّ للاثنين ، واذهبانَّ يا نسوة) بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنية ؛ لأنها واقعة بعد الألف ، مثل نون التثنية .

وأما ما أجازته يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين ، وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ، ومتحركة بالكسر عند بعض ، وقد حمل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْعَانِ ﴾^(١) بتخفيف النون . فلا يصلح للتعويل ؛ لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء ، وهي ليست في : (تَبْعَانِ) للتأكيد ، بل هي نون الإعراب ، و (لا) نافية .

(فتدخل) أنت (ألفاً بعد نون جمع المؤنث) كما تقول : اذهبانَّ ، والأصل : اذهبنَّ ، فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث ، وقبل النون الثقيلة ؛ (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة : نون جماعة النساء ، والمدغمة ، والمدغم فيها ، واختصوا الألف لخفتها .

(ولا تدخلهما) أي : فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال : أَضْرِبَانْ ، ولا أَضْرِبَانْ ؛ (لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون ، وحينئذ لو حركتها . لأخرجتها عن وضعها ؛ لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو : أَضْرِبِ القوم ،

(١) هي قرأة ابن ذكوان . انظر « النشر » (٢٨٦ / ٢) .

والأصل : أَضْرَبْنَ ، دون تحريكها ، قال الشاعر ^(١) :
 لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
 أي : لَا تُهَيِّنْ ، وإلا .. لوجب أن يقال : لَا تُهَيِّنْ ؛ لأنه نهى ، فحذفت
 النون ؛ لالتقاء الساكنين ، ولم تُحْرَك .

ولو حذفت الألف من فعل الاثنين .. لالتبس بفعل الواحد ، ولو حذفتها من
 فعل جماعة النساء .. لأدّى إلى حذف ما زيد لغرض ، هكذا ذكروه .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء
 الساكنين ، وهو ظاهر ؛ لأنك تقول : أَضْرِبْنَ ، فلو أدخلتها ، وقلت :
 أَضْرِبْنَ .. لا يكون من التقاء الساكنين في شيء .

وأشار ابن الحاجب إلى جوابه : بأن الثقيلة هي الأصل ، والخفيفة فرعها ،
 وأُدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة ، فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ؛ لئلا يلزم
 للفرع مزية على الأصل ^(٢) ، ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين ،
 وجماعة النساء أدخل الألف وقال : أَضْرِبَانْ وَأَضْرِبْنَانْ ، دون أَضْرِبْنَ ^(٣) .

وفيه نظر ^(٤) ؛ لأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين على ما نقل ، مع أن
 الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ، ثم إن المناسبة
 المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة ؛ لأن التأكيد في الثقيلة أكثر ،
 فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها .

ولما قال : لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده .. كأنه قيل : ما حده ،
 ومتى يجوز ؟ فقال : (**فإن التقاء الساكنين إنما يجوز**) أي : لا يجوز إلا (إذا

(١) البيت للأضبط بن قريع السعدي . انظر «المفصل» (ص ٤٣٠) ، و«شرح المفصل» (٤٣/٩) ،
 و«الإيضاح في شرح المفصل» (٢٧٧/٢) ، و«مغني اللبيب» (٢٠٦/١) ، و«خزانة الأدب»
 للبغدادى (٤٥٠/١١) وما بعدها .

(٢) انظر «الإيضاح في شرح المفصل» (٢٧٦/٢) .

(٣) انظر «كتاب سيويه» (٥٢٧/٣) ، و«شرح المفصل» (٣٨/٩) .

(٤) أي : في جواب ابن الحاجب .

كان الأول) من الساكنين (**حرف مد**) وهو الألف ، والواو ، والياء السواكن ، (**و**) كان (**الثاني**) منهما (**مدغماً**) في حرف آخر (**نحو دابة**) فإن الألف والباء ساكنان ، والألف حرف مد ، والباء مدغم ، فجاز ؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة ، والمدغم فيه متحرك ، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن ، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون .

وكان الأولي أن يقول : حرف لين ليدخل فيه نحو : خويصة ، ودويبة ؛ لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره ، لكن المصنف رحمه الله تعالى لم يفرق بينهما .

وفي عبارته نظر ؛ لأن (إنما) تفيد الحصر كما فسرنا ، وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى ، فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً ؛ لأنه محل التخفيف ، نحو : زَيْدٌ ، وَعَمْرُو ، وَيَكْرُ ، سلمنا أنه أراد غير الوقف ، لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام ، نحو : ألحسن عندك ؟ بسكون الألف واللام ، وهذا قياس مطرد ؛ لثلا يلتبس بالخبر ، وفي التنزيل : ﴿ ءَأَكْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ بسكون الألف واللام ، وفي بعض القراءات : ﴿ مِنْ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) و﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ و﴿ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) و﴿ أَلَأَيْنِ ﴾ ^(٣) و﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ ^(٤) ونحو ذلك ، فلا وجه للحصر .

ويمكن الجواب عنه : بأن كل ذلك من الشواذ ^(٥) ، ومراده غير الشواذ .

(١) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٢٩) ، و« النشر » (٢٩١ / ١) .

(٢) انظر التعليق رقم (٣ ، ٦) (ص ١٢١) .

(٣) قال في « النشر » (٤٠٤ / ١) : (وأما ﴿ أَلْتَقَى ﴾ فهو في (الأحزاب) و(المجادلة) وموضعي (الطلاق) - ثم ذكر الخلاف إلى أن قال - : واختلف عن أبي عمرو والبزي . . . وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياءً ساكنة . . . فيجتمع ساكنان فيمد ؛ لالتقاء الساكنين ، قال أبو عمرو بن العلاء : هي لغة قريش) .

(٤) قال في « النشر » (٢٦٧ / ٢) : (و﴿ مَحْيَايَ ﴾ أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش) .

(٥) يشير المصنف رحمه الله تعالى بذلك إلى ما وقع في بعض القراءات ، وهو يريد بالشذوذ المذكور مخالفته للقياس فقط لتواتر ما نقله من القراءات في التنزيل . انظر « تدرج الأداني » (ص ٨٧) .

فإن قلت : فلم لم يجز نحو : (في الدار) ، و (قالوا ادارأنا) مع أن الأول حرف مد ، والثاني مدغم ؟
قلت : جوازه مشروط بذلك ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم .

وَيُحَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ :
يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ . وَتُحَذَفُ وَאו
يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَاءُ تَفْعَلِينَ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لَا
تَخْشَوْنَ ، وَلَا تَخْشِينَ ، وَ﴿ تَتَّبَلُّونَ ﴾ ، وَ﴿ فَاِمَاتَرَيْنِ ﴾ .

(ويحذف من الفعل معهما) أي : مع النونين (النون التي في الأمثلة الخمسة) كما يحذف مع الجوازم (وهي : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين) لما سبق من أن النون في هذه الأمثلة علامة الإعراب ، والفعل مع نون التأكيد يصير مبنياً ؛ لما ذكرناه في نون جماعة النساء .
واعلم : أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان ، وقد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما ، فأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس ؛ حيث أجاز دخولها في يفعلان وتفعلان ، **وفساده يظهر بأدنى تأمل** ؛ إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس .

لكن يمكن الجواب عنه : بأن نقول : إن النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة ، وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية ، وأما ما لا يثبت معه المعية كـ (يفعلان) و (تفعلان) . . فلا يكون الحذف ثمة ، وقد تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين ، فلا يكون فيه ذلك ، **فافهم فإنه لطيف** .
(وتحذف) مع حذف النون (**واو يفعلون** ، و) واو (**تفعلون**) أي : في

فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب ، (**وياء تفعلين**) أي : في فعل الواحدة المخاطبة ؛ لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، لكنه ثَقُلَتِ الكلمة واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفنا ، **هَذَا مع الثقيلة** .

وأما مع الخفيفة . فالتقاء الساكنين على غير حده ، ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان ؛ لثلا يلتبس بالواحد ، والقياس يقتضي ألا تحذف الواو والياء أيضاً ، كما هو مذهب بعضهم ؛ إذ كل واحد منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل ، والتقاء الساكنين على حده ، لكن قد ذكرنا أنه لا يجب ، بل يجوز وإن كان على حده .
وقيل : حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين ، والثاني مدغماً ، ويكونان في كلمة واحدة ، فهو هنا ليس على حده ؛ لأنه في كلمتين : الفعل ، ونون التأکید ، لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ، ولكونها أخف ، **ولعله مراد المصنف رحمه الله تعالى** ، ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة ، أعني : دابة ، **وكذا فعل جار الله** ^(١) .

وههنا موضع تأمل ؛ ففي الجملة : تحذف الواو والياء ، (**إلا إذا انفتح ما قبلهما**) فإنهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما ؛ أعني : الضم والكسر ، بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين ؛ (**نحو** : **لا تخشون**) أصله : تخشيون ، حذفت ضمة الياء للثقل ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، فقليل : تَخْشَوْنَ ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقليل : لا تَخْشَوْ ، فلما ألحق نون التأکید . التقى ساكنان : الواو ، والنون المدغمة ، ولم يحذف الواو لعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه ، وهو الضم لكونه أخفه ، فقليل ^(٢) : لا تَخْشَوْنَ ، وهي نهي المخاطب لجماعة الذكور .

(١) انظر «المفصل» (ص ٤٥٥) .

(٢) في (ج) : (. . .) ولم يحذف أحدهما ، أما الواو . . . فلعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه وهو الضم ؛ لكونه أخفه ، وأما النون . . . فظاهر ، فقليل . . .) .

(ولا تخشين) أصله : تخشين ، حذفت كسرة الياء ، ثم الياء ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقليل : لا تَخْشِي ، فلما ألحق نون التأكيد . . التقى ساكنان : الياء ، والنون ، فلم يحذف الياء لما مر^(١) ، بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له ، وهي نهى المخاطبة .

(و ﴿ تَبْلَوْنَ ﴾) أصله : لتبلوون ، فأعلل إعلال تَخْشَوْنَ ، فقليل : تَبْلَوْنَ ، فأدخل عليه نون التأكيد ، وحذفت نون الإعراب ، وضمت الواو كما في : لا تخشون ، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنياً للمفعول ، من البلاء ، وهو التجربة .

(و ﴿ فِيمَا تَرَيْنَ ﴾) أصله : تَرَأَيْنَ ، على وزن تفعلين ، حذفت همزته بعد نقل حركتها ، كما سيجيء ، فقليل : ترين ، ثم حذفت كسرة الياء ، ثم الياء .
ولك أن تقول في الجميع : قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذف الألف ، وهذا أولى .

وإيّاك أن تظن المحذوف واو الضمير وياءه ، كما ظن الكواشي في « تفسيره » ؛ فإنه من بعض الظن ، بل المحذوف لام الفعل ؛ لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل ، وهو ظاهر ، فقليل : تَرَيْنَ ، فأدخلت (إما) ، وهي من حروف الشرط ، فحذفت النون علامة للجزم ، فألحق نون التأكيد ، وكسر الياء ، ولم يحذف ؛ لما ذكرنا في (لا تخشين) فصار : إما تَرَيْنَ ، وقد أخطأ من قال : حذف النون لأجل نون التأكيد ؛ لأنه لا يلحقه قبل دخول (إما) لما تقدم في أول البحث^(٢) ، وكذا (لا تخشون) ، و (لا تخشين) ، بخلاف ﴿ تَبْلَوْنَ ﴾ ، فإنه لحقه ؛ لكونه جواب القسم .

وعلى هذا الخفيفة ؛ نحو : لا تَخْشَوْنَ ، ولا تَخْشِينَ .
ولم يقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفاً ؛ لأن حركتهما عارضة لا اعتداد

(١) أي : لعدم ما يدل عليه .

(٢) انظر (ص ١٢٥) .

بها ، وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة ، حيث لم يقل : لا تخشاون .
وقال المالكي : حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية^(١) ؛ نحو : ارضن في ارضي ، وكذا لا تخشن في لا تخشي بالياء .

وَيُفْتَحُ مَعَ التَّوْنَيْنِ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدِ ، وَالْوَاحِدَةُ الْغَائِبَةُ .
 وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ . وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدَةِ
 الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ : لَيَنْصُرَنَّ
 لَيَنْصُرَانَّ لَيَنْصُرُونَ ، لَتَنْصُرَنَّ لَتَنْصُرَانَّ لَتَنْصُرُونَ . وَبِالْخَفِيفَةِ : لَيَنْصُرَنَّ
 لَيَنْصُرَانَّ لَتَنْصُرُونَ .

(ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد ، والواحدة الغائبة) لأنه الأصل لخفته ، فالعدول عنه إنما يكون لغرض .

(ويضم) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل جماعة الذكور) ليدل الضم على الواو المحذوفة .

(ويكسر) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل الواحدة المخاطبة) لتدل الكسرة على الياء المحذوفة .

وكان الأولى أن يقول : (ما قبل النون) بدل (آخر الفعل) ليشمل نحو : لا تخشون ، ولا تخشين ؛ فإن الواو والياء ليستا آخر الفعل ، بل كل منهما اسم برأسه ؛ لأن الفعل (يخشى) ، وهما ضمير الفاعل .

والجواب : أن هذا الضمير كجزء من الفعل ، فكأنه آخر الفعل ، وقيل : الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص ؛ لأن الناقص قد علم حكمه في : لا تخشون ، ولا تخشين .

(١) المالكي : هو ابن مالك المعروف صاحب « الألفية » . وانظر قوله في « شرح تسهيل الفوائد » للمرادي . (٣٦٩/١) .

(فنقول في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة : لينصِرَنَّ) بالفتح لكونه فعل الواحد ، (لينصِرَانَّ لينصِرُنَّ) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور ، أصله : لينصِرُوْنَ ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، (لتنصِرَنَّ) بالفتح أيضاً لأنه فعل الواحدة الغائبة ، (لتنصِرَانَّ لينصِرَنَانَّ ، وبالحفيفة : لينصِرَنَّ) بالفتح ، (لينصِرُنَّ) بالضم ، (لتنصِرُنَّ) بالفتح لما تعلم .
وترك البواقي لأن الحفيفة لا تدخلها .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ : أَنْصِرَنَّ أَنْصِرَانَّ أَنْصِرُنَّ ،
أَنْصِرَنَّ أَنْصِرَانَّ أَنْصِرَنَانَّ ، وَبِالْخَفِيفَةِ : أَنْصِرَنَّ أَنْصِرُنَّ أَنْصِرُنَّ . وَقِسْ
عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ .

(وتقول في أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة : انصِرَنَّ انصِرَانَّ انصِرُنَّ ، انصِرَنَّ) بالكسر ؛ لأنه فعل الواحدة المخاطبة (انصِرَانَّ انصِرَنَانَّ ، وبالحفيفة : انصِرَنَّ ، انصِرُنَّ ، انصِرُنَّ ، وقس على هذا نظائره) أي : نظائر كل من (لينصِرَنَّ) و(انصِرَنَّ) . . . إلى الآخر ، من نحو : اضربن ، واعلمن ، وليضربن ، وليعلمن ، وغير ذلك . . . إلى سائر الأفعال والأمثلة .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ . . . فَلَاكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ
أَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ، نَاصِرَةٌ
نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرٌ . وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى مَفْعُولٍ ،
تَقُولُ : مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ ،
وَمَنَاصِرٌ . وَتَقُولُ : مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا

مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ
بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُنَّ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا . فَتَشْنِي وَتَجْمَعُ ،
وَتَذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَا أَسْمَ الْمَفْعُولِ .

(وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد . . فالأكثر أن يجيء اسم
الفاعل منه على فاعل ، تقول : ناصر) للواحد (ناصران) للاثنتين حال الرفع ،
(وناصرين) حال النصب والجر ، (ناصرون) لجماعة الذكور في الرفع ،
(وناصرين) في النصب والجر ؛ وذلك لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف ،
وكان الحروف ثلاثة أعني الواو والألف والياء . . جعلوا رفع المثنى بالألف
لخفتها ، والمثنى مقدم ، ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ، ثم جعلوا جر
المثنى والمجموع بالياء ، وفتحوا ما قبل الياء في المثنى ، وكسروه في الجمع
فرقاً بينهما ، ولما رأوا أنه يفتح في بعض الصور في الجمع أيضاً ؛ نحو :
مصطفين . . فتحوا النون في الجمع ، وكسروه في المثنى ، ثم جعلوا النصب
فيهما تابعا للجر .

(ناصرة) للواحدة (ناصرتان) للثنتين ، (ناصرات) لجماعة الإناث ،
(ونواصر) أيضاً لها .

(و) الأكثر أن يجيء (اسم المفعول منه على مفعول ، تقول : منصور
منصوران منصورون ، منصورة منصورتان منصورات ، وناصر) ، وإنما قال :
(الأكثر) لأنهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول ، نحو : ضَرَّاب ،
وَضَرُوب ، وَمِضْرَاب ، وعلیم ، وَحَذِرٌ في اسم الفاعل ، ونحو : قَتِيل ،
وحلوب في اسم المفعول ، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل الصنعة .
(وتقول) : رجل (ممرور به) ، ورجلان (ممرور بهما) ، ورجال
(ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) ، وامرأتان (ممرور بهما) ، ونساء
(ممرور بهن) ، ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ، ممرور بك ممرور بكما

ممرور بَكُنْ ، ممرور بي ممرور بنا) أي : لا يبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعدّيه ؛ إذ ليس له مفعول (فتثني) أنت (وتجمع ، وتذكر وتؤنث الضمير فيما) أي : في اسم المفعول الذي (يتعدى بحرف الجر ، لا اسم المفعول) فلا تقول : ممروران بهما ، ولا ممرورون بهم ، ولا ممرورة بها ، ونحو ذلك ؛ لأن القائم مقام الفاعل لفظاً ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ، ولا مثنى ، ولا مجموع ، فلا وجه لتأنيث العامل ، وتثنيته وجمعه .
وظاهر كلام صاحب « الكشاف » أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يقدم ، فيقال : زيد به ممرور ؛ لأنه ذكر في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ أن (عنه) فاعل (مسؤولاً) قدم عليه ^(١) .

وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ كَالرَّحِيمِ بِمَعْنَى الرَّاحِمِ ، وَبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ؛ كَالْقَتِيلِ بِمَعْنَى الْمَقْتُولِ .

(**وفعيل** : قد يجيء بمعنى الفاعل ؛ كالرحيم بمعنى الراحم) مع المبالغة (وبمعنى المفعول ؛ كالقتيل بمعنى المقتول) وأمثلتهما في التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كأثلة اسم الفاعل والمفعول ، إلا أنه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الفعيل الذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوف ؛ نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، بخلاف مررت بقتيل فلان وبقتيلته ، فإنهما لا يستويان خوف اللبس .

(١) قوله : (فاعل مسؤولاً) أي : قائم مقام فاعله . انظر « تدرج الأداني » (ص ٩٦) ، و « الكشاف » (٢٤٤ / ٢) . وقد وَهَمَ ابنُ هشام في « مغني اللبيب » (٢٦٣ / ١) و (٧٦٩ / ٢) قائلٌ هذا ، وقال ما مُحْصَلُهُ : في الآية حذف مضاف وإضمار ؛ أي : إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه ، فضمير (كان) ليس راجعاً إلى (كل) لثلا يخلو (مسؤولاً) عن الضمير ، فيكون حينئذٍ مسنداً إلى (عنه) إذ الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما ، فالصواب أن اسم كان هو ضمير المكلف وإن لم يُذكر ، ومرفوع (مسؤولاً) مستتر فيه يعود إليه ، و (عنه) في موضع نصب .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . . فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ
الْمُضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْفَاعِلِ ،
وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُدْحَرِجٌ وَمُدْحَرَجٌ ،
وَمُسْتَخْرِجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

هذا في الثلاثي المجرد (وأما ما زاد على الثلاثة) ثلاثياً كان أو رباعياً
(. . فالضابط فيه) أي : في بناء اسم الفاعل ، والمفعول منه - والمراد
بالضابط : أمر كلي منطبق على الجزئيات - (أن تضع في مضارعه الميم
المضمومة موضع حرف المضارعة ، وتكسر ما قبل آخره) أي : ما قبل آخر
المضارع (في) اسم (الفاعل) كما فعلت في أكثر فعله ، وهو المبني
للفاعل ، (وفتحه) أي : ما قبل الآخر (في) اسم (المفعول) كما فتحته
في فعله ؛ أعني : المبني للمفعول (نحو : مكرم) بالكسر اسم الفاعل ،
(ومكرم) بالفتح اسم المفعول ، (ومدحرج ومدحرج ، ومستخرج
ومستخرج) .

وكذا قياس بواقي الأمثلة ، إلا ما شذ من نحو : أسهب - أي : أكثر وأطنب
في الكلام - فهو مسهب ، وأحصن فهو محصن ، وألفج - أي : أفلس - فهو
ملفج ، بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل .
وكذا أعشب المكان فهو عاشب ، وأورس فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو
يافع ، ولا يقال : مُعْشِبٌ ولا مُورِسٌ ولا مُوفِعٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ؛ كَمُحَابٍّ
وَمُتَحَابٍّ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ ، وَمُنْصَبٍّ وَمُنْصَبٍّ فِيهِ ، وَمُنْجَابٍّ
وَمُنْجَابٍّ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ .

(وقد يستوي لفظ) اسم (الفاعل و) اسم (المفعول في بعض المواضع ؛
كمحَابٍّ ومتحَابٍّ ، ومُخْتَارٍ ومُضْطَرٍّ ومُعْتَدٍّ ، ومنْصَبٍّ) في اسم الفاعل ،
(ومنْصَبٍّ فيه) في اسم المفعول ، (ومنْجَابٍّ) أي : منقطع ومنكشف في اسم
الفاعل ، (ومنْجَابٍّ عنه) في اسم المفعول ، فإن لفظ اسم الفاعل واسم
المفعول في هذه الأمثلة مستوي ؛ لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض ،
وبالقلب في بعض ، والفرق إنما يكون بحركته ، فلما زالت الحركة .. استويا .
(ويختلف التقدير) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل ، وفتحه في
اسم المفعول ، ويفرق في الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار
والمجرور ؛ لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل ، لا يقال : لا نسلم استواءهما
في الأخيرين ؛ لأننا نقول : اسم الفاعل والمفعول هما لفظاً (منصب)
(ومنْجَابٍّ) ، والجار والمجرور شرط لا شرط .

وإذ قد فرغنا من السالم .. فقد حان أن نشرع في غيره ، فنقول :
قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة ، وهي : المضاعف ،
والمعتل ، والمهموز ، والمصنف رحمه الله يذكرها في ثلاثة فصول ، مقدماً
المضاعف وإن كان ملحقاً بالمعتلات ، مناسباً أن يذكر عقيبتها ، لكن قدمه
لمشابهته السالم في قلة التغير ، وكون حروفه حروف الصحيح ، قائلاً :

فَصْلٌ فِي المضاعف

وَيَقَالُ لَهُ : (الْأَصَمُّ) . وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُبْجَرَّدِ ، وَالْمَزِيدِ فِيهِ : مَا
كَانَ عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَرَدَّ ، وَأَعَدَّ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ،
وَأَعَدَدَ .

(فصل : المضاعف) وهو اسم مفعول من ضاعف ، قال الخليل :
التضعيف أن يزداد على الشيء ، فيجعل اثنين أو أكثر ، وكذلك الإضعاف
والمضاعفة^(١) .

(ويقال له) أي : للمضاعف : **(الْأَصَمُّ)** لتحقيق الشدة فيه بواسطة
الإدغام ، يقال : حجر أصم ؛ أي : صلب . وكان أهل الجاهلية يسمون رجلاً
بشهر الله الأصم ، قال الخليل : إنما سمي بذلك ؛ لأنه لا يسمع فيه صوت
مستغيث ؛ لأنه من الأشهر الحرم ، ولا يسمع فيه أيضاً حركة قتال ، ولا قعقة
سلاح^(٢) .

ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي . . لم يجمعهما في تعريف
واحد ، بل ذكر أولاً الثلاثي **(و)** قال : **(هو)** أي : المضاعف **(من الثلاثي
المجرد ، والمزيد فيه : ما كان عينه ولا مُمُّه من جنس واحد)** يعني : إن كان العين
باء . . كان اللام باء ، وإن كان دالاً . . كان دالاً ، وهكذا **(كَرَدَّ)** في الثلاثي
المجرد ، **(وَأَعَدَّ)** الشيء ؛ أي : هياه ، في المزيد فيه ، فبيّن كونَ عَيْنِهِمَا
وَلَا مُمُّهُمَا من جنس واحد بقوله : **(فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعَدَدَ)** فالعين واللام

(١) انظر « العين » (٢٨١ / ١) ، باب العين والضاد والفاء معهما ، و « مختار الصحاح » مادة (ضعف) .

(٢) انظر « لسان العرب » مادة (صمم) .

دالان كما ترى ، فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية .
 فقوله : (المضاعف) مبتدأ أول ، و (هو) مبتدأ ثان خبره (ما كان) ،
 والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله : (من الثلاثي) حال ، وقوله : (ويقال
 له : الأصم) جملة معترضة ، ويجوز أن يكون (فصل المضاعف) على
 الإضافة .

وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ : مَا كَانَ فَاوُهُ وَلَا مُمُهُ الْأُولَى مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ
 عَيْنُهُ وَلَا مُمُهُ الثَّانِيَةُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمُطَابِقُ أَيْضاً ؛ نَحْوُ :
 زَلَزَلَ زَلَزَلَةً وَزَلَزَالاً . وَإِنَّمَا أُلْحِقَ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ
 التَّضْعِيفِ يُلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ بِمَعْنَى أَمَلْتُ .
 وَالْحَذْفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسْتُ وَظَلْتُ ، بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا ،
 وَأَحَسْتُ ؛ أَيْ : مَسَيْتُ وَظَلَلْتُ وَأَحَسَّيْتُ .

(و) هو - أعني : المضاعف - (من الرباعي) مجرداً كان ، أو مزيداً فيه :
 (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضاً
 (من جنس واحد ، ويقال له) أي : للمضاعف من الرباعي : (المطابق أيضاً)
 بالفتح اسم مفعول من المطابقة ، وهي الموافقة ، تقول : طابقت بين الشيئين ،
 إذا جعلتهما على حدٍّ واحد ، وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى ، والعين واللام
 الثانية (نحو : زلزل) الشيء (زلزلة وزلزالاً) أي : حركه ، ويجوز في مصدره
 فتح الفاء وكسرها ، بخلاف الصحيح ، فإنه بالكسر لا غير ؛ نحو : دحرج
 دحرجاً .

وقوله : (أيضاً) إشارة إلى أنه يسمى : الأصم أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن فيه
 إدغام ليتحقق شدته ، لكنه حمل على الثلاثي ، ولأن علة الإدغام اجتماع
 المثليين ، فإذا كان مرتين . . كان أدعى إلى الإدغام ، لكن لم يدغم لمانع ، وهو

وقوع الفاصلة بين المثليين ، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي ، فإنه يسمى بذلك^(١) ؛ حملاً على الأصل .

ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه : لم ألحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، مع أن حروفه حروف الصحيح ؟ .. أشار إلى جوابه بقوله :

(وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات ؛ لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر ، والحروف التي يجعل منها حرف موضع حرف آخر حروف : (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ) ، وكل منها يبدل من عدة حروف ، ولا يليق بيان ذلك هنا^(٢) .

وذلك الإبدال (كقولهم : أملت بمعنى أملت) يعني : أن أصله : أملت ، قلبت اللام الأخيرة ياء ؛ لثقل اجتماع المثليين ، مع تعذر الإدغام ؛ لسكون الثاني .

وأمثال هذا كثير في الكلام ؛ نحو : تَقَضَّى البازي ؛ أي : تَقَضَّضَ^(٣) ، وحسيت بالخبر ؛ أي : حسست به ، وتلعت ؛ أي : تلعت ، وكذا الرباعي ؛ نحو : دهديت ؛ أي : دهدهت ، وصهصيت ؛ أي : صهصهت ، وأمثال ذلك . (و) لأنه يلحقه (الحذف ؛ كقولهم : مَسَّتْ وَظَلَّتْ ، بفتح الفاء وكسرها ، وَأَحَسَّتْ) بفتح الفاء (أي : مَسَّتْ وَظَلَّتْ وَأَحَسَّتْ) يعني : أن أصل مسَّتْ : مَسَّتْ بالكسر^(٤) ، فحذفت السين الأولى ؛ لتعذر الإدغام مع اجتماع

(١) أي : يسمى بالأصم .

(٢) قال الزمخشري في « المفصل » (ص ٤٦٥) عن الإبدال : (وحروفه حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاي ، وجميعها قولك : « استنجد يوم صال زط ») ، ثم فصل ذلك ذاكراً كل حرف وما أبدل منه ، فانظره ثم .

(٣) قال في « تاج العروس » مادة (قضض) : (يقال : انقضَّ البازي ، وتَقَضَّضَ ، وربما قالوا : تَقَضَّى البازي تَقَضَّى ، على التحويل ، وكان الأصل : تَقَضَّضَ ، فلما اجتمعت ثلاث ضادات .. قلبت إحداهن ياء ؛ كما قالوا : تَمَطَّى ، وأصله : تَمَطَّطَ) .

(٤) أي : بكسر السين الأولى .

المثلين ، والتخفيف مطلوب ، واختصت الأولى ؛ لأنها تدغم ، وقيل : الثانية ؛ لأن الثقل إنما يحصل عندها .

أما فتح الفاء . . فلأنه حذفت السين مع حركتها ، فبقي الفاء مفتوحة بحالها ، وأما الكسر . . فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها ، وحذفت السين ، فقليل : مست بكسر الميم ، وكذا (ظلت) بلا فرق .

وأصل أحست : أحسست ، نقلت فتحة السين إلى الحاء ، وحذفت إحدى السينين ، فقليل : أَحَسْتُ ، وأنشد الأخفش :

[من البسيط]

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا حَتَّى نَرَى أَحَدًا يَهُوِي وَثُلَانَا^(١)
وفي التنزيل : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ .

وروى أبو عبيدة قول أبي زيد^(٢) :

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ
وهو من شواذ التخفيف ، قال في « الصحاح » : (مَسِسْتُ الشيء بالكسر أَمَسَّهُ بالفتح مَسًّا ، فهذه اللغة الفصيحة ، وحكى أبو عبيدة : مَسِسْتُ الشيء بالفتح أَمَسَّهُ بالضم)^(٣) .

ويقال : ظَلَلْتُ أفعل كذا ، بالكسر ظلولا ، إذا عملته بالنهار دون الليل .
وَأَحْسَسْتُ بالخبر وَحَسِسْتُ به ؛ أي : أيقنت به ، وربما قالوا : [حَسِيتْ

(١) ذكره الأخفش في « معاني القرآن » (٢٥٥ / ١) ، وعزاه إلى أوس بن مغراء على النحو التالي :
مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَطَاءَ لَهُم حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهُوِي وَثُلَانَا
وجاء في النسخة (ب) عندنا :

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهُمْ وَطَالَهُم حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَمْشِي وَثُلَانَا
وانظر « الصحاح » ، و « اللسان » ، و « التاج » ، مادة (مسس) .

(٢) الشاهد فيه : قوله (أَحَسَّنَ) أصله : أَحَسَسَنَ . انظر « الخصائص » (٢ / ٤٤٠) ، و « أمالي ابن الشجري » (١٤٦ / ١) ، و « المفصل » (ص ٥١٨) ، و « شرح المفصل » (١٥٤ / ١٠) ، و « الصحاح » مادة (حسس) .

(٣) « الصحاح » ، مادة (مسس) .

بالخبر وَأَحْسَيْتُ بِهِ^(١) به ، يبدلون من السين ياء ، قال أبو زيد :

حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^(٢)

فلما لحق الإبدال والحذف حرف التضعيف ، كما يلحقان حروف العلة - كما يذكر في بابه - . ألحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، وفيه نظر ؛ لأن الإبدال والحذف ، كما يلحقان المضاعف ، يلحقان الصحيح أيضاً ، أما الحذف . . ففي نحو : تَجَنَّبَ ، وَتَقَاتَلُ ، وَتَدَحْرَجُ ، كما مر ، وأما الإبدال . . فأكثر من أن يحصى .

ويمكن الجواب عنه : بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل ، بخلاف الصحيح ، فإنهما لا يلحقان حروفه الأصلية ، بل الإبدال يلحقها دون الحذف ، وقوله : (كما في قولهم : أملت . . . إلى آخره) رمز خفي إلى ذلك ، وكان الأولى أن يقول : لأن حرف التضعيف يصير حرف علة ، كما في أملت وأحسيت .

[الْإِدْغَامُ]

وَالْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ : مُدْغَمًا ، وَالثَّانِي : مُدْغَمًا فِيهِ .

(**والمضاعف يلحقه الإدغام ، وهو**) **في اللغة :** الإخفاء والإدخال ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ؛ أي : أدخلته في فيه ، وأدغمت الثوب في الوعاء .

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من « الصحاح » ؛ لأن الذي في كل النسخ التي بحوزتنا : (وربما قالوا : أحسيت بالخبر ، يبدلون . . .) .

(٢) انظر « الصحاح » ، مادة (حسس) .

والإدغام إفعالاً من عبارات الكوفيين ، والادّغام افتعالاً من عبارات البصريين^(١) ، وقد ظن أن الادّغام بالتشديد افتعالاً غير متعد ، وهو سهو ؛ لما قال في « الصحاح » يقال : أدغمت الحرف ، وأدغمته على افتعلته^(٢) .

وفي الاصطلاح : (أن يُسَكَّنَ الحرف الأول) من المتجانسين ، (ويُدرَج في) الحرف (الثاني) نحو : مدّ ؛ فإن أصله مدد ، أَسَكَّنْتَ الدال الأولى ، وأدْرَجْتَهَا في الثانية ، وإنما أسكن الأول ؛ ليتصل بالثاني ، إذ لو حرك لم يتصل به ؛ لحصول الفاصل ، وهو الحركة ، والثاني لا يكون إلا متحركاً ؛ لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه ، فكيف يظهر غيره ؟!

(ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمت (مدغماً) اسم مفعول ؛ لإدغامك إياه .

(و) يسمى الحرف (الثاني : مدغماً فيه) لإدغامك الأول فيه .

والغرض من الإدغام التخفيف ؛ فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حساً .

لا يقال : إن قوله : (أن يسكن الأول) غير شامل لنحو : مدّ مصدراً ؛ فإن أصله (مدد) والأول ساكن ، فلا يُسَكَّن ؛ **لأننا نقول :** إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه . . علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى .

وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يَعِدُّ ، وَأَنْقَدَّ يَنْقُدُّ ، وَأَعْتَدَّ يَعْتَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَأَطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ، وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ .

(وذلك) أي : الإدغام (واجب) في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقاً ، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها ، ما لم يتصل بهما الضمائر

(١) انظر « شرح المفصل » (١٠ / ١٢١) .

(٢) انظر « الصحاح » مادة (دغم) .

البارزة المرفوعة المتحركة ، فإن اتصلت . . ففيه تفصيل يذكر ^(١) .

فعبّر عما ذكرنا بقوله : (في نحو : مَدَّ يَمُدُّ ، وأَعَدَّ يُعِدُّ ، وانقَدَّ يَنْقُدُّ ، واعتَدَّ يَعتَدُّ) .

ولما كان هنا أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف . . ذكرها استطراداً بَيَّنَ ذلك ، لكنه خلطها ، وكان الأولى أن يميزها ، فقال :

(واسوَدَّ يسوَدُّ) من باب الأفعلال (واسوَأَدَّ يسوَأُدُّ) من باب الأفعيلا ، وليس من المضاعف ؛ لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد ؛ فإن عينهما الواو ، ولامهما الدال ، (واستَعَدَّ يستَعِدُّ) مضاعف من باب الاستفعال ، (واطمَأَنَّ يطمئنُّ) أي : سكن ، اطمئناناً وطمأينة ، ليس من المضاعف ؛ لأن عينه الميم ، ولامه النون ، وهو من باب الأفعلال كالأقشعرار ، (وتمَادَّ يتمادُّ) مضاعف من باب التفاعل ، فيجب في هذه الصور الإدغام ؛ لاجتماع المثلين ، مع عدم المانع من الإدغام ، وكذا إذا لحقتها تاء التانيث ؛ نحو : مَدَّتْ ، وأَعَدَّتْ ، وأنقَدَّتْ . . . إلخ .

وَكَذَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُدَّ يُمَدُّ ، وَكَذَا نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدَّ مَصْدَرًا . وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاءُهُ ؛ نَحْوُ : مُدًّا مُدُّوْا مُدِّي .

(وكذا هذه الأفعال) التي يجب فيها الإدغام إذا بنيت للفاعل ، يجب فيها الإدغام (إذا بُنِيَتْ للمفعول) ماضياً كان أو مضارعاً (نحو : مُدَّ) والأصل : مُدِدَ ، ومُدَّتْ والأصل : مُدِدَتْ ، (يُمَدُّ) والأصل : يُمَدِّدُ ، وكذا تَمَدَّدَ وأَمَدَّدَ ونَمَدَّدَ .

(١) سيذكره (ص ١٤٦) فانظره .

(وكذا نظائره) أي : نظائر نحو : مُدَّ يُمَدُّ ؛ كَاعِدَ يَعُدُّ ، وانْقَدَّ يُنْقَدُّ فيه ، واعتدَّ يُعْتَدُّ به ، واستعدَّ يُسْتَعَدُّ له ، وتُمَوَّدَ يُتَمَادُّ ، بالتقاء الساكنين على حده ، وكذلك البواقي ، فهذه هي الأبواب^(١) التي يدخل فيها الإدغام ، وما بقي فبعضه لم يجيء منه المضاعف ، وبعضه جاء ، ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ؛ نحو : مدَّد ، وتمدَّد في التفعيل والتفعل^(٢) ؛ وذلك لأن العين - وهو الذي يدغم - متحرك أبداً ؛ لإدغام حرف آخر فيه ، فهو لا يدغم في حرف آخر ؛ لامتناع إسكانه .

(وفي نحو : مَدَّ) أعني : (مصدراً) أي : وذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف ، لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ، ويكون الثاني متحركاً ، وعَقَّبَ (نحو مَدَّ) بقوله : (مصدراً) دفعاً لتوهم أنه ماضٍ ، أو أمر .

(وكذلك) الإدغام واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف ، أو ما شاكله مما مر (أَلِف الضمير ، أو واوه ، أو ياؤه) سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، مجرداً أو مزيداً فيه ، مجهولاً أو معلوماً ؛ ولذا قال : (بالفعل) ، ولم يقل : (بهذه الأفعال) وذلك ؛ لأن ما قبل هذه الضمائر - وهو الثاني من المتجانسين - يجب أن يكون متحركاً ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين ، وحينئذ إن كان الأول ساكناً . . يدرج ، وإلا . . يسكن ويدرج في الثاني .

فالألِف (نحو : مُدَّا) بفتح الميم أو ضمه ، فعل الاثنين من الماضي أو الأمر .

والواو ؛ نحو : (مُدَّوا) بفتح الميم أو ضمه ، فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر .

والياء ؛ نحو : (مُدِّي) بضم الميم ، وهو الأمر للمؤنث ، من تَمْدِين ، فإن

(١) في هامش (ب) : (أي أبواب الثلاثي) .

(٢) في (ب) : (نحو : مَدَّ يُمَدَّد في التفعيل ، وتمدَّد يتمدَّد في التفعل) .

المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير ، كآلف يفعلان ، وواو يفعلون ، وخالفهم الأخفش (١) .

وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ، ومن المضارع ، وغير ذلك .

والضابط : أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ، ولم يقع بينهما فاصل ، ويكون الثاني متحركاً .

وأما نحو قولهم : قَطِطَ شعره ، إذا اشتدت جعودته ، وَضَبَّ البلد ، إذا كثُر ضبابها^(٢) ، بفتح الإدغام . . فشاذ جيء به لبيان الأصل ، (وضمنوا) في قوله^(٣) :

[من البسيط]

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا
.. محمول على الضرورة ، والشائع الكثير : ضنوا ؛ أي : بخلوا .

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتَ . . . إِلَى مَدَدْتَنِّ ،
وَمَدَدَنْ ، وَيَمْدُدَنْ ، وَتَمْدُدَنْ ، وَأَمْدُدَنْ ، وَلَا تَمْدُدَنْ .

(و) الإدغام (ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك ؛ كتاء الخطاب ، وتاء المتكلم ، ونونه في الماضي ، ونون جماعة النساء مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ، مبنياً للفاعل أو المفعول ؛ لأن هذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً ، وهو الثاني من

(١) يرى الأخفش أن هذه الياء حرف تأنيث كما قيل في (هذي) والضمير لازم الاستار . انظر قوله في « شرح الرضي على الكافية » (٤١٥ / ٢) .

(٢) قوله : (ضبابها) بكسر الضاد ، جمع ضَبَّ ، وهو دويبة معروفة ، ولا يصح فتح الضاد على أنه جمع ضبابة ؛ أي : سحابة تغطي الأرض كال دخان ؛ لأن فعله أَضَبَ بالآلف لا غير ، قال في « الصحاح » : (تقول : أَضَبَ يومنا) ، وتأنيث البلد في عبارة الشارح بتأويل القرية . انظر « تدرج الأداني » (ص ١١١) .

(٣) البيت لقعن بن أم صاحب . انظر « كتاب سيبويه » (٢٩ / ١) و (٥٣٥ / ٣) ، و « الخصائص » (١٦١ / ١) .

المتجانسين ، فلا يمكن الإدغام ، وعبر عن جميع ذلك بقوله : (في نحو : مددت ، ومددنا ، ومددت... إلى مددتن) يعني : مددت مددتما مددتم ، مددت مددتما مددتن ، (ومددن ، ويمددن ، وتمددن ، وامددن ، ولا تمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ ؛
كَـ (يَفِرُّ) ، أَوْ مَفْتُوحَهُ ؛ كـ (يَعِضُّ) .. فَتَقُولُ : لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعِضْ
بِكُسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ، وَلَمْ يَفِرْزْ ، وَلَمْ يَعِضْضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ
يَقْشَعِرُّ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ .

(و) الإدغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أي جازم كان ، فيجوز عدم الإدغام ؛ نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني ، وهو ساكن هنا ، فلا يدغم ، ويقال : لم يمدد ، وهو لغة الحجازيين ، قال الشاعر (١) :

وَمَنْ يَكْ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَى عَنْهُ وَيُذَمَّمُ
فإن قوله : (ويذمم) مجزوم لكونه عطفاً على (يستغن) وهو جواب الشرط ؛ أعني : (من يك) .

ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السكون عارض لا اعتداد به ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول ، فيقال : (لم يمد) بالضم ، أو الفتح ، أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله تعالى (٢) ، وهو لغة بني تميم ، والأول هو الأقرب إلى القياس ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ .

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى . انظر « الحماسة البصرية » (٨٨٥ / ٢) ، و « خزنة الأدب » للحموي (٢٥٧ / ٢) .

(٢) انظر (ص ١٥٠) .

فإن قلت : إن السكون في : (مددت) ونحوه أيضاً عارض ، فلم لا يجوز فيه الإدغام ؟

قلت : لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة ، وسُكِّنَ ما قبلها دلالة على ذلك ، فلو حرك . . لزال الغرض ، ولأن الإدغام موقوف على تحرك الثاني ، وهو موقوف على الإدغام ؛ لئلا تتوالى الحركات الأربع ، فيلزم الدور .

وفي هذا نظر ؛ إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام ، بل على إسكان الأول ، وهو جزء الإدغام لا نفسه .

وإنما قال : (على فعل الواحد) لأن الإدغام واجب في فعل الاثنين ، وفعل جماعة الذكور ، وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ، وممتنع في فعل جماعة النساء .

فالجائز في فعل الواحد ، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً ، وكذا في الواحدة الغائبة ، ولفظ المصنف لا يشعر بذلك ؛ إذ لا يندرج في لفظ الواحد الواحدة ، ولا يصح أن يقال : المراد فعل الشخص الواحد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة ، والإدغام فيه واجب لا جائز .

اللهم إلا أن يقال : قد علم حكمه من قبل ، فهو في حكم المستثنى ، ولا يخلو عن تعسف ، فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين ، أو مفتوحه ، أو مضمومه .

(**فإن كان مكسور العين ؛ كـ « يفر »**) أي : يهرب (**أو مفتوحه ؛ كـ « يعضّ »**) الشيء ، ويعض عليه ؛ أي : يأخذه بالسن . . **فتقول** : لم يفرّ ، ولم يعضّ بكسر اللام وفتحها) أما الكسر : فلأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ؛ لما بين الكسر والسكون من التأخي ، ولأن الجزم قد جعل عوضاً عن الجر عند تعذر الجر ؛ أعني : في الأفعال ، فكذا جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذر السكون ، وأما الفتح : فلكونه أخف ، ولك أن تقول : الكسر في : لم يفرّ ؛ لمتابعة العين ، وكذا الفتح في : لم يعضّ .

(و) تقول : (لم يفرّ ، ولم يعضض) بفك الإدغام ، كما هو لغة الحجازيين .

(وهكذا حكم يقشعر ، ويحمر ، ويحماز) يعني تقول : لم يقشعر ، ولم يحمر ، ولم يحماز ، بكسر اللام وفتحها ؛ لما مر ، ولم يقشعر ، ولم يحمر ، ولم يحماز بفك الإدغام ، وكسر ما قبل الآخر ؛ لأننا نقدر الأصل في : يحمر ، ويحماز ، ويقشعر : يحمر ، ويحماز ، ويقشعر ، مكسور ما قبل الآخر ، وفي الماضي مفتوحه ؛ حملاً على الأخوات ؛ نحو : اجتمع يجتمع ، واستخرج يستخرج ، وقولهم : ارعوى يرعوي ، واحواوى يحواوي يدل عليه .

وَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا . . فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ
الْإِدْغَامِ ، وَفَكَهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَمُدُّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَلَمْ يَمُدُّ .
وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : فَرَّ وَعَضَّ ، بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ، وَأَفْرَرُ
وَأَعَضَضُ ، وَمُدُّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَأَمُدُّ .

(وإن كان العين من المضارع مضمومًا . . فيجوز) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) الضم والفتح والكسر (مع الإدغام ، و) يجوز (فكه) أي : فك الإدغام (تقول : لم يمدُّ بحركات الدال) الفتح للخفة ، والكسر لأنه الأصل في حركة الساكن ، والضم لإتباع العين ، (و) تقول : (لم يمدُّ) بفك الإدغام كما تقدم .

(وهكذا حكم الأمر) يعني : أمر المخاطب ، وإلا . . فأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم ، يعني : يجوز في الأمر إذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم ، ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير ، أو واوه ، أو ياؤه ، ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء ، فإن كان

مكسور العين ؛ كيفر ، أو مفتوحه ؛ كيعض (. . فتقول : **فِرٌّ وَعَضٌّ** ، بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (**وافرر** ، **واعضض**) بفك الإدغام .

(و) إن كان مضموم العين . . فتقول : (**مُدُّ بحركات الدال**) الضم والفتح والكسر (**وامدُد**) بفك الإدغام كما ذكر في المضارع المجزوم .

وقد رويت الحركات الثلاث في قول جرير^(١) :

[من الكامل]
ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَأَلْعِشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ
والأعراف الأفصح : الكسر في مثل هذه الصورة ؛ أعني : عند التقاء الساكنين .

ومما جاء بفك الإدغام قوله :

[من الطويل]
أَعْدُدْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبٌ^(٢)
والمراد : جواز الإدغام وفكه عندنا ، وإلا . . فالإدغام واجب في بني تميم ، وممتنع في الحجازيين .

قالوا : وإذا اتصل بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير . . لزم وجه واحد ؛ نحو : رُدُّهَا بالفتح ، ورُدُّهُ بالضم **على الأفصح** ، وروي رُدُّهُ بالكسر ، وهو ضعيف .

(١) البيت في « ديوانه » (ص ٤٥٢) ، و« المفصل » (ص ١٨٠) ، و« خزائن الأدب » للبغدادي (٤٣٠/٥) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ١٧٩) ، وروايته في « الديوان » :

عُدُّ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً
على أنه في كلا الروایتين ؛ أعني : رواية « الديوان » ، ورواية هذا « الشرح » زحافاً ، ففي رواية « الديوان » الثَرْمُ ، وهو علة مركبة من علتين ، الخرم والقبض ، فالخرم : هو حذف أول الوند المجموع ، والقبض : هو حذف الخامس الساكن ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم والقبض (عُولُ) ، وتنقل إلى (فَعُلُ) وهي رواية « الديوان » .

أما ما وقع في « الشرح » عندنا . . فهو الخرم فقط ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم (عولن) ، وتنقل إلى (فَعُلُنْ) . انظر « الوافي في العروض والقوافي » للخطيب التبريزي (ص ٤١) ، و« سفينة الشعراء » لمحمود فاخوري (ص ٢٦) و(ص ١٣٨) .

واعلم : أن حكمَ الثلاثي المزيّد فيه في جميع ما ذكّر حكمُ المجرد وإن لم يذكره المصنّف اكتفاء بالأصل ، **فليعتبره الناظر** ، ولا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرناه .

وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ : مَاذُ مَاذَانِ مَاذُونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَادَّةٌ مَاذَتَانِ
مَاذَاتٌ ، وَمَوَادٌّ . وَفِي اسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ؛ كَمَنْصُورٍ .

(وتقول في اسم الفاعل : ماذُ) بالإدغام وجوباً لاجتماع المثليين مع عدم المانع ، والتقاء الساكنين على حده ، والأصل : مايدد .
(ماذَانِ ماذُونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَادَّةٌ مَاذَتَانِ مَاذَاتٌ ، وَمَوَادٌّ ، و) تقول (في اسم المفعول : ممدود ؛ كمنصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف ، وهو الواو ، فهو كالصحيح بعينه .
وأما المزيّد فيه . . فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع ، فإن كان من الأبواب المذكورة . . يجب ، وإلا . . يمتنع .
وأما الرباعي . . فلا مجال للإدغام فيه أصلاً ، فهذا أوان تسمير الذيل ؛ لتحقيق المعتل والمهموز ، فنقدم المعتل على المهموز ؛ لما له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز ، فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه ؛ لكونه أكثر بحثاً .

* * *

الْمُعْتَلُّ : مَا كَانَ أَحَدُ أَصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : أَلَوَاوُ ، وَالْأَلِفُ ،
وَالْيَاءُ ، وَتُسَمَّى : حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللِّينِ . وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً
عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .

(فصل : المعتل) هو : اسم الفاعل ، من اعتل ؛ أي : مرض ، وسمي
هذا القسم معتلاً ؛ لما فيه من الإعلال ، وأما في الاصطلاح .. فهو : (ما كان
أحد أصوله) أي : أحد حروفه الأصلية (حرف علة) .

واحترز بـ (الأصلية) عن نحو : اعشوشب ، وقاتل ، وتفيهُق ، وأمثالها ،
ودخل فيه نحو : قُلْ ، وعدْ ، وأمثالهما .

ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف ؛ فإن اثنين من أصوله حرفا علة ؛
لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة . . يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة .

(وهي) أي : حروف العلة (الواو ، والألف ، والياء) سميت بذلك ؛ لأن
من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله .

وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة ، والجمهور على خلافه ؛ إذ
لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب ، وبذلك
خرج المهموز عن حد المعتل .

(وتسمى) حروف العلة في اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلق
المصنف رحمه الله تعالى هذا الكلام ، إلا أن فيه تفصيلاً ، فلا علينا أن نشير
إليه ، وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة . . لا تسمى حروف المد واللين ؛
لانتفائهما فيها ، وهذا في غير الألف .

وإن كانت ساكنة.. تسمى حروف اللين ؛ لما فيها من اللين ؛ لاتساع مخرجها ، ولأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها ، بأن يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الألف مفتوحاً ، وما قبل الياء مكسوراً.. تسمى حروف المد أيضاً ؛ لما فيها من اللين مع الامتداد ؛ نحو : قال ، ويقول ، ويبيع ، وإلا.. تسمى حروف اللين لا المد ؛ لانتفائه فيها .

هكذا في الواو والياء ، وأما الألف.. فيكون حرف مد أبداً^(١) . وهما تارة يكونان حرفي علة فقط ، وتارة حرفي لين أيضاً ، وتارة حرفي مد أيضاً ، فحروف العلة أعم منهما ، وحروف اللين أعم من حروف المد . هذا ؛ ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً ، والمصنف رحمه الله جرى على ذلك ، ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين : أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان ؛ وذلك لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع.. انتشر الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق.. انضغط فيه الصوت وصلب .

(والألف حينئذ) أي : حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو : قال ، وباع ؛ لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد ، وهي من الثلاثي متحركة أبداً في الأصل ، والألف ساكنة ، فلا تكون أصلاً .

وأما في الرباعي.. فالأصل حروفه الأصول تكون متحركة إلا الثاني ، فلا يجوز أن يكون ألفاً ؛ لالتباسه بـ (فاعل) من الثلاثي المزيد فيه ، ولأنه لما امتنع كونه أصلاً في الثلاثي.. حمل عليه الرباعي^(٢) .

(١) لأنه لا يكون إلا ساكناً ، وما قبله مفتوح دائماً .

(٢) في غير (أ) : (فحمل) باقتران الفاء بجواب (لَمَّا) ، ولهذا جازز على قَلْبِهِ ، كما صرح به بعض النحاة ؛ كابن مالك . انظر « شرح التسهيل » (١٠١ / ٤ ، ١٠٢) ، وكذلك « شرح تسهيل الفوائد » =

واحترز بقوله : (حينئذ) عن الألف في نحو : قاتل ، واحمار ، وتباعد ، مما ليس من حروفه الأصول ، فإنها ليست منقلبة ، بل هي زائدة .
واعلم : أن الألف في الأفعال كلها ، وفي الأسماء المتمكنة ؛ إما أن تكون زائدة ، أو منقلبة ، بخلاف الأسماء غير المتمكنة ، والحروف ؛ نحو : متى ، ومهما ، وبلى ، وعلى ، وما أشبه ذلك ، فإنها فيها أصلية .
واعلم : أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق ؛ كمعتل الفاء ، والعين ، واللام ، وغير ذلك ، فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله :

وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ : الْأَوَّلُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمِثَالُ ؛ لِمِثَالَتِهِ الصَّحِيحِ فِي أَحْتِمَالِ الْحَرَكَاتِ . أَمَّا الْوَاوُ . فَتُحْذَفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي عَلَى يَفْعُلُ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى فِعْلَةٍ ، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَاريفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، وَوَعْدًا ، فَهُوَ وَاعِدٌ ، وَذَاكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدٌ ، وَلَا تَعِدُ . وَكَذَلِكَ وَمَقْ يَمِيقُ مِقَةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرُهُ مَا بَعْدَهَا . أُعِيدَتْ الْوَاوُ الْمَحْذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ يُوعَدُ .

(**وأنواعه سبعة**) لأن حرف العلة فيه : إما أن يكون متعدداً ، أو لا ، فإن لم يكن متعدداً . فإما أن يكون فاءً ، أو عيناً ، أو لاماً ، فهذه ثلاثة أقسام .
وإن كان متعدداً . فإما أن يكون اثنين ، أو أكثر ، فالثاني قسم واحد ، والأول ؛ إما أن يفترقا ، أو يقتربا ، فإن افترقا . فهو قسم آخر ، وإن اقتربا .

= للمرادي (٥٨٦ / ١) ، وقال أبو البقاء الكفوي في « الكليات » (١٦٦ / ٥ ، ٣٠٥) : (المتعارف في جواب « لَمَّا » الفعل الماضي لفظاً ، أو معنى بدون الفاء ، وقد تدخل الفاء على قلةٍ لَمَّا في « لَمَّا » من معنى الشرط ، وعليه ورد بعض الأحاديث ، وفي « شرح اللباب » للمشهدى : جواب لَمَّا فعل ماضٍ ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة ، أو مع الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، ويكون مضارعاً) لهذا ؛ وقد ذكر في « تدرج الأداني » (ص ١٢٠) تعليقا نفيساً على هذه المسألة فراجعه .

فإما أن يكون فاء وعيناً ، أو عيناً ولاماً ، فهذان قسمان آخران ، فالمجموع سبعة أنواع .

النوع (الأول) من الأنواع السبعة : (**المعتل الفاء**) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتل فاؤه ، قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد ؛ لكثرة أبحاثه واستعماله ، ثم قدم المعتل الفاء ؛ لتقدم الفاء على العين واللام ، وهو ما يكون فاؤه فقط حرف علة .

(**ويقال له :** **المثال ؛ لمثالته**) أي : لمشابهته (**الصحيح في احتمال الحركات**) تقول : وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا ؛ كما تقول : ضرب ضربا ضربوا ، بخلاف الأجوف والناقص .

والفاء إما أن يكون واواً أو ياء ؛ إذ الألف ليس بأصل ، ولا يمكن أن يكون فاء ؛ لسكونه ، وقدم بحث الواو ؛ لأن له أحكاماً ليست للياء ، فقال :

(**أما الواو . . فتحذف من الفعل المضارع الذي**) يكون (**على**) وزن (**يفعل** ، **بكسر العين**) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة . . ثقل كالضمة بين الكسرتين ، فحذفت ، ثم حملت عليه أخواته ؛ أعني : التاء ، والنون ، والهمزة ، (**و**) تحذف أيضاً (**من مصدره**) أي : من مصدر المعتل الفاء (**الذي**) يكون (**على**) وزن (**فِعلة**) بكسر الفاء ، (**وتسلم**) الواو (**في سائر تصاريفه**) أي : في باقي تصاريف المعتل الفاء ، من الماضي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

(**تقول : وعد**) بسلامة الواو ، و (**يعد**) بحذفها لما مر ، (**عدة**) بحذفها ؛ لأنها مصدر على فِعلة ، الأصل : وِعدة ، فنقلت كسرة الواو إلى العين ؛ لثقلها عليه مع اعتلال فعلها ، وحذفت الواو ، فقليل : عدة ، على وزن عِلّة ، وقيل : الأصل : وِعْدٌ ، حذفت الواو كما مر ، ثم زيدت التاء عوضاً عنها .

واعلم : أن مراد المصنف بقوله : (يكون على فِعلة)^(١) أن يكون مما حذفت

(١) كذا في جميع النسخ ، مع العلم أن قوله : (يكون) ليس من المتن ، فلعل ذكرها سبقُ قلم ، أو سهوٌ ، والله تعالى أعلم .

الواو من مضارعه ؛ لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة^(١) . . ليس على فعلة ، إلا فيما كان المضارع منه على يفعل ، بكسر العين ، بحكم الاستقراء ، والوجهة اسم مصدر^(٢) .

ويجوز أن يكون الضمير في (مصدره) راجعاً إلى المضارع المذكور ، فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء . . لم يحذف الواو منه ؛ لعدم الثقل ؛ كما مثل له بقوله : (**وَوَعْدًا**) وإن كان مكسور الفاء ، لكن لما لم تحذف الفاء من فعله . . لا تحذف منه أيضاً ؛ نحو : الوصال مصدر واصل يواصل ، (**فهو واعدٌ**) في اسم الفاعل .

(**وذاك موعود**) في اسم المفعول ، بسلامة الواو ، (**وَعِدٌ**) في أمر المخاطب ، يحذف الواو .

فإن قلت : كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً ؟

قلت : إنه فرع المضارع ، وقد علمت الحذف في الأصل ، فكذا في الفرع ، فلا حاجة إلى ذكره .

أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو فتحذف ؛ لأن المضارع هو (**تَعِدُ**) بلا واو ، فحذفت حرف المضارعة منه ، وأسكنت آخره ، فقليل : **عِدَ** .
وأما الجحد ، والأمر باللام ، والنهي والنفي . . فهي مضارع ؛ نحو : **لِتَعِدْ** (**وَلَا تَعِدْ**) **وَلَمْ تَعِدْ** ، **وَلَا تَعِدْ** .

(**وكذلك ومق**) أي : أحب (**يمق مقّة**) بسلامتها في الماضي ، وحذفها في المضارع والمصدر ، وهذا من باب : **حسب يحسب** ، والأصل : **يومق ومقّة** .
وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة ، (**فإذا أزيلت كسرة ما بعدها**) أي : ما بعد الواو . . (**أعيدت الواو المحذوفة**) لزوال علة حذفها (**نحو** : **لم يؤعد**)

(١) أي : للحالة التي عليها الفاعل عند حدوث الفعل ، وهي المعبر عنها بـ (الهيئة) تقول : زيدٌ حسنٌ الجلّسة ؛ أي : جلوسه حسنٌ .

(٢) أي : فلا يردّ نقضاً على الحكم الاستقرائي الذي ذكره .

في المبني للمفعول ؛ لأن ما قبل آخره ، وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً .
وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وأمثال ذلك ، كما
سيجيء^(١) ، وبنحو قولهم : (لم يَلِدْه) بسكون اللام ، وفتح الدال ، والأصل :
لم يَلِدْه ؛ نحو : لم يَعِدْه ، والواو محذوفة ، أسكنت اللام ؛ تشبيهاً لها بكَتَفَ ،
فإن أصله : كَتَفَ بكسر التاء ، فأسكنت ، فاجتمع ساكنان ، وهما اللام
والدال ، ففتحوا الدال ؛ لالتقاء الساكنين ، إذ لو حرك الأول . . لزال الغرض ،
فقد زال كسرة ما بعد الواو في صورتين ، ولم تُعَد ، قال الشاعر : [من الطويل]
عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٢)
ويمكن أن يدفع بالناية^(٣) .

وَتَثَبْتُ فِي يَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ ؛ كَوَجَلٍ يَوْجَلُ ، إِيْجَلُ ، قُلِبَتْ أَلَوَاؤُ يَاءً ؛
لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنْ أَنْضَمَ مَا قَبْلَهَا . . عَادَتْ أَلَوَاؤُ ،
تَقُولُ : يَا زَيْدُ إِيْجَلُ ، تُلَفَّظُ بِالْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ .

(وثبت) عطف على قوله : (فتحذف) أي : والواو تثبت (في يفعل)
بالفتح (أي : بفتح العين ؛ لعدم ما يقتضي حذفها ، إذ الفتحة خفيفة (كَوَجَل)
بالكسر ؛ أي : خاف (يَوْجَل) بالفتح .

- (١) أي في (ص ١٥٩) .
(٢) البيت لرجل من أزد السراة ، كما وقع في « كتاب سيبويه » (٢٦٦/٢) ، وذكره في « المفصل » (ص ٤٥٦) ، وكذلك في « شرح المفصل » (١٢٦/٩) دون نسبة ، وفي « خزنة الأدب » للبغدادى (٣٨١/٢) نسبته إلى عمرو الجني .
(٣) المراد بزوال الكسرة الزوال الحقيقي ، وفي كلا صورتين المذكورتين لم يحصل زوال حقيقي ، بل
تقديري ، أو يقال : إن حذف الواو استمر ؛ ليدل على أن الفتحة أصلها الكسر ، ولو أعيدت . . لزال
هذا الغرض ، وقال بعضهم في معنى قوله : (بالناية) أي : بإرادة أن الفتحة في نحو : يَطَأُ ،
والسكون في نحو : لم يَلِدْه عارضان ، والمراد إزالة كسرة ما بعد الواو بحركة أو سكون أصليين .
انظر « تدرج الأداني » (ص ١٢٥) .

وفيه أربع لغات :

الأولى : يَوْجَل وهو الأصل .

والثانية : يِيَجَل بقلب الواو ياء ؛ لأنها أخف من الواو .

والثالثة : يَاجَل بقلب الواو ألفاً ؛ لأنها أخف .

والرابعة : يِيَجَل بكسر حرف المضارعة ، وقلب الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلاً ، كالضمة بعد الكسرة ، فقلبوا الفتحة كسرة ؛ لتقلب الواو ياء .

وليست هذه من لغة بني أسد ؛ لأنهم وإن كانوا يكسرون حروف المضارعة ، إلا أنه مختص بغير الياء ، فلا يكسرون الياء ، لا يقولون : هو يَعْلَم ؛ لثقل الكسرة على الياء ، وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ، ويقولون : هو يِيَجَل ، وأنت تِيَجَل ، وأنا إِيَجَل ، ونحن نِيَجَل ، قال الشاعر^(١) :

قَعِيدِكَ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيِيَجَعَا
بكسر الياء ، والأصل : يوجع .

(**إِيَجَل**) أمر من توجل ، والأصل : **إِوَجَل** بكسر الهمزة ، (**قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها**) وهذا قياس مُتَلَبِّ^(٢) ؛ لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها ، (**فإن انضم ما قبلها**) أي : ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو : **إيجل** . (**عادت الواو**) لزوال علة القلب ؛ أعني : كسر ما قبل الواو (**تقول : يا زيدُ إيجل** ، **تلفظ بالواو**) لزوال الكسرة ؛ لسقوط الهمزة في الدرج (**وتكتب بالياء**) .

لأن الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ،

(١) البيت لمتهم بن نورية ، ذكره الجاحظ في « البيان والتبيين » (١٩٣ / ٢) ، وهو في « خزانة الأدب »

للبيгдаي (٢٠ / ٢) . وانظر الكلام عليه في « الخزانة » فهو نفيس .

(٢) **مُتَلَبِّ** : مطرد . انظر « تدريج الأداني » (ص ١٢٧) .

والوقف عليها ، والابتداء فيه بالياء ؛ نحو : إيجل ، فتكتب بالياء ، ولو كتبت في الكتب التعليمية ؛ لتعليمه بالواو . . فلا بأس به ؛ فإنه لتوضيحه ، وتفهمه للمستفيدين .

وَتَثَبُّتُ الْوَاوُ فِي يَفْعُلُ بِالضَّمِّ ؛ كَوَجُهَ يَوْجُهْ ، أَوْجُهَ لَا تَوْجُهْ . وَحُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَفْعُلُ ، بِالْكَسْرِ ، فَفُتِحَ الْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِ .

(وثبتت الواو في يفعل) أيضاً (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كَوَجُهْ) أي : صار شريفاً (يَوْجُهْ ، أَوْجُهْ ، لَا تَوْجُهْ) نحو : حَسَنٌ يَحْسُنُ ، أَحْسَنُ ، لَا تَحْسُنُ ، وكذا بواقى الأمثلة .

ثم استشعر اعتراضاً على قوله : (وثبتت في يفعل بالفتح) بأن نحو : يَطَأُ ، ويسع . . . إلى الآخر ، بالفتح وقد حذفت الواو ، فأجاب بقوله : (وحذفت الواو من يَطَأُ ، ويسع ، ويضع ، ويقع ، ويدع) أي : يترك ؛ (لأنها في الأصل يفعل بالكسر ، ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر .

لكن يرد على المصنف رحمه الله : أنه قال : (إذا أزيلت كسرة ما بعدها . . أعيدت الواو) .

فإن قلت : كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام ، فلم فتحت هنا ؟
قلت : حاصل الكلام : أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين ، فذكروا ذلك التأويل ؛ لئلا يلزم خرم قاعدتهم ، وإلا . . فمن أين لهم بهذا ؟!

وكذا جميع العلل ، فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع ، وإلا . . فعلى تقدير تسليم ذلك في : يَطَأُ ، ويضع ، يشكل في : يَسَعُ ؛ فإن ماضيه وَسِعَ مكسور

العين ، فَلَمْ حَكَمْ أَنَّهُ فِي الْأَصْل : يَفْعَلْ مَكْسُورَ الْعَيْن ، وَهُوَ شَاذٌ !؟

وَحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى يَدَعُ . وَأَمَاتُوا مَاضِي يَدَعُ وَيَذَرُ .
وَحَذَفُ أَلْفَاءٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَאוּ .

(وحذفت) أيضاً (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين ، وليس فتحه لأجل حرف الحلق ، لكن حذفت (لكونه في معنى يدع) فكما حذفت من يدع . . . حذفت من يذر ، (وأماتوا ماضي يدع ، و) ماضي (يذر) يعني : لم يسمع من العرب وَدَع ، ولا وَذَرَ ، وسمع يدع ، ويذر ، فعلم أنهم أماتوهما ، وتركوا استعمالهما .

قال في « الصحاح » : (قولهم : دع ذا ؛ أي : اتركه ، وأصله : ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، لا يقال : ودعه ، وإنما يقال : تركه ، ولا : وادع ، ولكن : تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ، ودع^(١) فهو مودوع على أصله قال^(٢) :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا أَلْذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

[من الطويل]

وقال خفاف بن ندبة^(٣) :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضَهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقٌ

وذَرَهُ ؛ أي : دعه ، وهو يذره ؛ أي : يدعه ، أصله : وذَر يذر ، أميت ماضيه ، لا يقال : وذَر ، ولا واذَر ، ولكن ترك ، وهو تارك) انتهى كلامه^(٤) .

(١) كذا في جميع النسخ ، والذي في « الصحاح » : (. . . ودعه . . .) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ٣٥٠) . وانظر « خزنة الأدب » (١٥٠ / ٥) و (٤٧١ / ٦) .

(٣) انظر « خزنة الأدب » (٤٧٢ / ٦) .

(٤) انظر « الصحاح » مادة (وذر) ، و (ودع) ، وقد جاء في النسخة (أ) : (أميت مصدره) بدل قوله : (أميت ماضيه) ، وهي الموافقة لما في « الصحاح » مادة (وذر) ، قال في « تاج العروس » مادة :

وفي جعل : (مودوع) من ضرورة الشعر بحث ؛ لأنه جاء في غير الضرورة .
ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ، ولا اسم فاعلهما ،
ولا مصدرهما مستعملة . . فما الدليل على أن فاءهما واو . . أجاب بقوله : (وحذف
الفاء دليل ^(١) على أنه) أي : الفاء (واو) إذ لو كان ياء . . لم يحذف كما سيحيي .

وَأَمَّا الْيَاءُ . . فَتَبْتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمْنَنُ يَمْنَنُ ، وَيَسَرَ يَسِرُ ،
وَيَسِرُ يَسِرُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلٍ مِنَ الْيَائِي : أَيْسَرَ يُوسِرُ ، فَهُوَ مُوسِرٌ ،
تُقَلِّبُ الْيَاءُ مِنْهُمَا وَآوًا ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

(وأما الياء . . فتبت على كل حال) سواء وقعت في الماضي ، أو
المضارع ، أو في الأمر ، أو غيرها ، وسواء ضم ما بعدها ، أو فتح ، أو كسر ؛
لأنها أخف من الواو (نحو : يَمْنَنُ يَمْنَنُ) كحسن يحسن ، من اليَمْنَنُ ، وهو
البركة ، يقال : يمن الرجل إذا صار ميموناً .
(وَيَسَرَ يَسِرُ) كضرب يضرب ، من الميسر ، وهو قمار العرب بالأزلام ،
وجاء يَسِرُ يَسِرُ بالضم فيهما ، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول ؛ لأن
مثال الضم مذكور .

= (ودع) : (قال شيخنا عند قوله : « وقد أميت ماضيه » ، قلت : هي عبارة أئمة الصرف قاطبة ،
وأكثر أهل اللغة ، وينافيه وقوعه في الشعر ، ووقوع القراءة ، فإذا ثبت وروده ولو قليلاً . فكيف
يدعى فيه الإمامة ؟ قلت : ولهذا يعينه نص الليث ؛ فإنه قال : وزعمت التحوية : أن العرب أماتوا
مصدر يدع ، ويذر ، واستغنوا به (تَرَكَ) ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد رويت عنه
هذه الكلمة ، قال ابن الأثير : وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال ،
صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ ﴾ ، ولهذا غاية
ما فتح السميع العليم ، فتبصر ، وكن من الشاكرين) ، وجاء في « تدرج الأداني » (ص ١٣٠) :
(« أميت » أي : ترك « صدره » أي : أوله ، وهو : وَذَرِ الْمَاضِي) ، وهو يوافق ما ذكره القرطبي في
« تفسيره » (٢٧٠ / ١٦) ، والعيني في « عمدة القاري » (٩٠ / ١) من أن العرب أماتت صدره ، فبناءً
على ما تقدم لعل ما في « الصحاح » مصحف من (صدره) إلى (مصدره) فليتأمل .
(١) في (ب) : (وحذف الفاء في المستقبل دليل . . .) .

(وَيَسَّ وَيَسِّس) كعلم يعلم ؛ أي : قنط يقنط ، وقد جاء : يس يس يس بالكسر ، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول ، وجاء يس بحذف الياء ، وياءس بقلبها ألفاً تخفيفاً ، وهما من الشواذ .

(وتقول في أفعل من اليائي) أي : مما فاؤه ياء : (أيسر) في الماضي ، (يوسر) في المضارع ، ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة ، مثلها في يوعد ، ولم تحذف . . أجاب بأنه (لم تحذف) مع مقتضى الحذف ؛ (لأن حذف الواو) من يوسر (مع حذف الهزمة) إذ الأصل : يُؤيسر كما تقدم (إجحاف) أي : إضرار (بالكلمة) ؛ لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي ، وهذا في بعض النسخ ، **والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن .**

ويمكن الجواب عنه أيضاً : بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة ، بل بين الهزمة والكسرة في الحقيقة ؛ لأن المحذوف في حكم الثابت ، وبأن الثقل ههنا منتف ؛ لانضمام ما قبل الواو .

(فهو موسر في اسم الفاعل ، تقلب الياء منهما) أي : من المضارع واسم الفاعل (واواً) إذ الأصل : يُيسر ومُيسر ؛ لأنه يائي ، وإنما قلبت (لسكونها) أي : لسكون الياء (وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد ؛ لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان .

وَفِي أَفْتَعَلَ مِنْهُمَا : أُتَعِدَ يَتَعَدُّ ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ ، وَاتَّسَرَ يَتَسَرُّ ، فَهُوَ مُتَسَرٌّ ، وَيُقَالُ : اِئْتَعَدَّ يَأْتَعَدُّ ، فَهُوَ مُؤْتَعَدٌّ . وَاتَّسَرَ يَاتَسِرُّ ، فَهُوَ مُؤْتَسَرٌّ ، وَهَذَا مَكَانُ مُؤْتَسَرٍّ فِيهِ . وَحُكْمٌ وَدَّ يَوَدُّ ؛ كَحُكْمِ عَضٍّ يَعَضُّ ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : اِيْدَدْ ، كَأَعَضَضْ .

(و) تقول (في افعل منهما) أي : من الواوي واليائي (ائعد) أي : قبل الوعد ، هذا في الواوي أصله : اِؤْتَعَدَّ ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في

التاء ؛ إذ الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه ؛ لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة ، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الحاجب ، وفيه نظر ؛ لأنه لو قلبت الواو ياء . . . لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم ، كما في الياء المنقلبة عن الهمزة ، كما سندكره في المهموز^(١) .

وفي بعض النسخ : (وفي افتعل منهما تقلبان) أي : الواو والياء (تاء وتدغمان) أي : التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي : في تاء افتعل (نحو اتعد) ، والأولى أصح رواية ودراية .

(يتعد) أصله : يَوْتَعِد (فهو متعد) أصله : مُؤْتَعِد^(٢) ، (واتسر يتسر ، فهو متسر) هذا في اليائي ، والأصل : اِتْسَرَ يَتْسِر ، فهو مُتْسِر ، قلبت الياء تاء ، وأدغمت في التاء ؛ لاهتمامهم بالإدغام ؛ لأنه يُصَيَّر حرفين كحرف واحد .

ولما جاء في افتعل منهما لغة أخرى من غير إدغام . . . أشار إليها بقوله : (ويقال : ايتعد) بقلب الواو ياء ، فإن زالت كسرة ما قبلها . . . لم يجز إلا التاء ؛ نحو : وَأَتَعَدَ ؛ ولهذا حمل جار الله قول الشاعر^(٣) :

وَأَيْتَصَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

على أن الياء بدل من التاء في اتصلت ، ولم يجعله بدلاً من الواو ، لكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا : واوْتَعَد ، واوْتَصَل ، بإثبات الواو ؛ إذ لا علة

(١) انظر (ص ٢٣١) عند كلامه على (اختار ، وايتلى) ، وانظر أيضاً « الإيضاح » (٤٣٣ / ٢) ، و « حاشية الصبان » (٣٢٩ / ٤) .

(٢) في (ب) زيادة : (. موتعد ، قلبت الواو فيهما تاء ، وأدغمت في تاء افتعل ؛ حملاً لهما على الماضي) .

(٣) انظر « المفصل » (ص ٤٧٠) ، و « شرح المفصل » (٢٦ / ١٠) ، و « شرح الأشموني » (٣٣٧ / ٤) ، و « تاج العروس » ، مادة (وصل) .

للقلب ، اللهم إلا أن تقلب لكرهه اجتماع الواوين ، وحيثئذ يمكن حمل البيت عليه ، لكن ذلك موقوف على النقل منهم . ✓

(يَاتَعَد) بقلب الواو ألفاً ؛ لأنه وجب قلبه كما في الماضي ، ولم يمكن بالياء لثقلها ، فقلبت ألفاً لخفتها ، (فهو مَوْتَعَد) على الأصل ، إن كان من يوتعد ، وإن كان من ياتعد . قلبت الألف واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، وهذا قياس مطرد .

(وَاَيْتَسَّر) على الأصل (يَاتَسَّر) بقلب الياء ألفاً تخفيفاً ؛ لثقل اجتماع الياءين ، (فهو مَوْتَسَّر) بقلب الياء واواً ، إن كان من ييتسر على الأصل ، أو قلب الألف واواً ، إن كان من ياتسر .

(وهذا مكان مُوْتَسَّر فيه) في اسم المفعول ، كما في اسم الفاعل ، وعبر بهذه العبارة ؛ لأن الاتسار لازم ، فيجب تعديته بحرف الجر ؛ لينبئ منه اسم المفعول ، فعلاه به (في) ، ومعنى ذلك ؛ أي : هذا مكان يلعب فيه القمار .

(وحكم ود يود ؛ كحكم عض يعض) يعني : أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام ، وامتناعه ، وجوازه ، وسائر أحكامه .

(وتقول في الأمر : اِيْدَد كاعضض) والأصل : اُوْدَد ، ويجوز : وِدَّ بالفتح والكسر ؛ كعضّ ، وذكر اِيْدَد ؛ لما فيه من الاعتلال .

واعلم : أن المضاعف المعتل الفاء الواوي لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين ، أما الضم . . فلأنه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً ، إلا ما جاء في لغة بني عامر من : وَجَدَ يَجْدُ بالضم ، وهو ضعيف ، والصحيح الكسر .

وأما الكسر . . فلأنه لو بني مكسور العين . . لكان يجب حذف الواو ، والإدغام ؛ لثلا تنخرم القاعدة ، وحيثئذ يلزم تغييران ، وتغيير الكلمة عن وضعها جداً^(١) ، والله أعلم .

(١) قوله : (وتغيير الكلمة عن . . .) عطف تفسير على قوله : (تغييران) .

الثَّانِي : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْأَجُوفُ ، وَذُو الثَّلَاثَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحْوُ : قُلْتُ وَبِعْتُ ، فَالْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلْفًا ، سَوَاءً كَانَ وَאוًّا أَوْ يَاءً ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

النوع (الثاني) من الأنواع السبعة : (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة ، وقدمه على المعتل اللام ؛ لتقدم العين على اللام ، (**ويقال له : الأجوف**) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة ، (**و**) يقال له : (**ذو الثلاثة**) أيضاً (**لكون ماضيه على ثلاثة أحرف ، إذا أخبرت**) أنت (**عن نفسك ؛ نحو : قلت وبعث**) لما يذكر ، فإنه - وإن كان جملة - يسميه أهل التصريف فعل الماضي للمتكلم .

(**فالمجرد**) الثلاثي (**تقلب عينه في الماضي**) المبني للفاعل (**ألفاً ، سواء كان واوًّا ، أو ياءً ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ؛ نحو : صان ، وباع**) والأصل : صون ، وبيع ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لأن كلاً منهما كحركتين ؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ، ولما كانتا متحركتين ، وكان ما قبلهما مفتوحاً . كان ذلك مثل أربع حركات متواليات ، وهو ثقل فقلبوها بأخف الحروف ، وهو الألف ، وهذا قياس مطرد ، **والعلة حاصلها** : دفع الثقل ، وعلمنا به بالاستقراء ^(١) .

ونحو صَيَدَ البعير وقَوَدَ من الشواذ ؛ تنبيهاً على الأصل ، وكذا مصدرهما ؛ نحو : القَوَدَ وهو القصاص ، والصَّيْدَ يقال : صَيَدَ البعير ، إذا مال إلى جَانِبِ خَلْفِهِ .

فإن قلت : إن (ليس) أصله (ليس) بالكسر فلم لم تقلب الياء ألفاً ؟

(١) قوله : (وعلمنا به) أي : باطراد القياس .

قلتُ : لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة ، التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ، ولم يجيء منه إلا أربعة عشر بناءً للماضي^(١) ، وكان الكسر ثقیلاً . . نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة ، وهو إسكان العين ؛ ليكون على لفظ الحرف ؛ نحو : لَيْتَ .

فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ الْغَائِبِ . . نَقَلَ فَعَلَ مِنَ الْوَائِي إِلَى فَعَلٍ ، وَمِنْ الْيَائِي إِلَى فَعِلٍ ؛ دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يُعَيَّرْ فَعْلٌ ، وَلَا فَعِلٌ إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ ، وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ ، وَالْكَسْرَةُ إِلَى أَلْفَاءٍ ، وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُولُ : صَانَ صَانًا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتًا صَنَّ ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتَ صُنْتُمْ ، صُنْتُمْ صُنْتُمْ .

(فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ) أي : بالماضي المجرد المبني للفاعل (ضمير المتكلم) مطلقاً ، (أَوْ) ضمير (المخاطب) مطلقاً ، (أَوْ) ضمير (جمع المؤنث الغائب . . نقل فَعَلَ) مفتوح العين (من الواوي إلى فَعْلٍ) مضموم العين ، (وَ) نقل فَعِلَ مفتوح العين (من اليائي إلى فَعِلٍ) مكسور العين ؛ (دلالة عليهما) أي : ليدل الضم على الواو ، والكسر على الياء ؛ لأنهما يحذفان ، كما سيقدر في الأمثلة .

(وَلَمْ يُعَيَّرْ فَعْلٌ) بضم العين ، (وَلَا فَعِلٌ) بكسر العين (إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ) ، وفي بعض النسخ : (أَصْلَيْنِ) يعني : أن نحو : طَوَّلَ بضم العين ، وَهَبَ ، وَخَوَّفَ بكسر العين ، لم ينقل إلى باب آخر ؛ لأنك تنقل مفتوح العين إليهما ،

(١) أي : أن (ليس) لا يتأتى منه صوغُ الماضي المبني للمجهول ، ولا المضارع مطلقاً ، ولا الأمر ، ولا النهي ، بل لا يصاغ منه إلا الماضي المبني للمعلوم بأبنيته الأربعة عشر المعروفة .

فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى ؛ للدلالة على الواو والياء ، **فعلى هذا** :
 لا فائدة في قوله : (إذا كانا أصليين) ؛ لأن فَعْلَ وفِعْلَ منقولين هما
 كأصليين ؛ لأنه إن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر . فهما كذلك ،
 وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلاً . فهو ممنوع ؛ لأنه ينقل الضمة
 والكسرة ، ويحذف العين ، كما أشار إليه بقوله : (**ونقلت الضمة**) من الواو ،
 (**والكسرة**) من الياء (**إلى الفاء** ، **وحذفت العين**)^(١) أي : الواو والياء ؛
 (**لالتقاء الساكنين**) فكيف يحكم بعدم التغيير ؟! فلا حاجة إلى التقييد
 بالأصلي .

وقيل : احترز به عن غير الأصليين ؛ لأنهما يغيران ؛ يعني : يرجعان إلى
 أصلهما عند زوال الضمير المذكور ، بخلاف الأصليين ؛ فإنه ليس لهما أصل
 آخر ينقلان إليه ، وفساده يظهر بأدنى تأمل في سياق الكلام .
 وغير بعضهم هذا اللفظ إلى : (إذ كانا) ؛ ليكون للتعليل ، وليس
 بشيء .

وسنح لي : أن هذا ليس بقيد احترز به عن شيء ، لكنه لما ذكر أن (فَعَلَ)
 الأصلي يغير . . أراد أن يبين أن (فَعْلَ وفِعْلَ) الأصليين لا يغيران ، فالتقييد به ؛
 لأنه هو المقصود دون الاحتراز ، فليتأمل .

إذا تقرر ما ذكرنا . . (**فتقول** : **صان صانا صانوا** ، **صانت صانتا صُنَّ**)
 والأصل : صَوَّنَ ، نقل فَعَلَ الواوي إلى فَعْلَ مضموم العين ؛ لاتصال ضمير جمع
 المؤنث ، ونقلت ضمة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً ، وحذفت الواو ؛
 لالتقاء الساكنين ، فصار (صُنَّ) ، وكذلك الباقي بعينه^(٢) ، (**صنَّتْ صنتما**
صنتم ، **صنَّتْ صنتما صنتن** ، **صنَّتْ صنَّا**) .

(١) في (ب) : (إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء ، وحذفت العين) .

(٢) في (أ) و (ج) و (هـ) : (وكذلك بقيته) .

وَتَقُولُ : بَاعَ بَاعًا بَاعُوا ، بَاعَتْ بَاعَتًا بَعْنَ ، بَعَتْ بَعْتًا بَعْتُمْ ، بَعَتْ
بَعْتًا بَعْتَنَ ، بَعْتُ بَعْنَا . وَإِذَا بَنِيَهُ لِلْمَفْعُولِ .. كَسَرَتْ أَلْفَاءَ مَنْ
الْجَمِيعِ ، فَقُلْتُ : صِينَ ، وَأَعْتَلَّاهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ . وَيَبِيعُ ، وَأَعْتَلَّاهُ
بِالنَّقْلِ . وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِيعُ ، وَأَعْتَلَّاهُمَا بِالنَّقْلِ .
وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَأَعْتَلَّاهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ .

(وتقول) في اليائي : (باع باعا باعوا ، باعت باعتا بعن ، بعّت بعتما
بعتم ، بعّت بعتما بعتن ، بعّت بعنا) والأصل : بَيَعَنَ ، وَبَيَعَتْ ، وَبَيَعْتُمَا ،
وَبَيَعْتُمْ ، وَبَيَعَتِ ، وَبَيَعْتُمَا ، وَبَيَعْتَنَ ، وَبَيَعْتُ ، وَبَيَعْنَا ، نقل إلى فعل مكسور
العين ، ونقلت الكسرة إلى الفاء ، وحذفت الياء .
وانظم في هذا السلك أمثال ذلك ، مما هو مفتوح العين ، بخلاف نحو :
خاف ، وهاب ، وطال ، فإنه لا نقل فيها إلى باب آخر ، تقول : خفت ،
والأصل : خوفت ، وهبت ، والأصل : هيبت ، وطلت ، والأصل : طولت ،
فأعلت بنقل حركة العين إلى ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين .
واعلم : أن طريق^(١) النقل هو مذهب الأكثرين ، ولبعض المتأخرين فيه كلام
آخر يطلب من كتبهم^(٢) .

(وإذا بنيته) أي : الماضي من المجرد (للمفعول .. كسرت الفاء من

(١) في بعض النسخ : (حديث) .

(٢) في هامش (هـ) : (قوله : « ولبعض المتأخرين كلام... إلخ » مراده ابن الحاجب والجاربردي ومن
تبعهم ، وحاصل كلامهم أنهم قالوا : الضمة في باب صُنْتُ ، والكسرة في باب بَعْتُ يؤتى بهما من
الخارج بعد حذف العين ؛ دلالة على الواو والياء ، يعني يقولون في صَوْنْتُ ، وَبَيَعْتُ : قلبت الواو
والياء ألفاً ، فحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار : صُنْتُ ، وَبَعْتُ ، بفتح الفاء ، ثم ضمت الفاء
في أحدهما ، وكسرت في الآخر ؛ للدلالة على الواو والياء ، فصار : صُنْتُ ، وَبَعْتُ ، بالضم
والكسر ؛ وذلك لأنهم يرون النقل من باب إلى باب آخر بعيداً جداً ؛ لاختلاف معاني الأبواب
وألفاظها) .

(الجميع) أي : من مفتوح العين ، ومضمومه ، ومكسوره ، واوياً كان أو يائياً (فقلت : صين) في الواوي ، (واعتلاله بالنقل والقلب) لأن أصله : صُون ، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء ؛ لأنه لازم من نقل الحركة إليه ، فعلم بالالتزام .

(ويبيع) من اليائي ، (واعتلاله بالنقل) لأن أصله : يُبِع ، نقل كسرة الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمته ، هذه هي اللغة المشهورة ، وفيه لغتان أخريان : إحداهما : صُون ، وبُوع بالواو ، ويحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً ؛ لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، وهذه عكس اللغة الأولى .

والأخرى : الإشمام ؛ للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم .
وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، وهذا مراد النحاة والقراء ، لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً ، كما في الوقف ، ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة ، كما قيل ؛ لأنه ههنا حركة بين حركتين ، الضم والكسر ، بعدها حرف بين الواو والياء .

(وتقول في المضارع : يصون) من الواوي ، (ويبيع) من اليائي ، (واعتلالهما بالنقل) أي : نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما ؛ إذ الأصل : يَصُون ، وَيَبِيع ؛ كينصر ، ويضرب ، (ويخاف) من الواوي (ويهاب) من اليائي ، (واعتلالهما بالنقل والقلب) أما النقل . . فهو نقل حركتي الواو والياء إلى ما قبلهما ؛ فإن الأصل : يَخَوْف ، وَيَهْيَب ؛ كيعلّم ، وأما القلب . . فهو قلب الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما ؛ حملاً للمضارع على الماضي .

وإنما مثل بأربعة أمثلة ؛ لأنه إما واوي ، أو يائي ، والواوي : إما مفتوح العين ، أو مضمومه ، واليائي : إما مفتوح العين ، أو مكسوره ، واعتلال المبني

والضابط فيه : أن المحذوف إن كان النون .. فلا تحذف العين ، وإلا ..
تحذف .

[فِعْلُ الْأَمْرِ مِنَ الْأَجَوَفِ وَدُخُولُ نُونِي التَّأْكِيدِ عَلَيْهِ]

وَقَسْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ ؛ نَحْوُ : صُنْ صُونًا صُونُوا ، صُونِي صُونًا صُنِّ .
وَبِالتَّأْكِيدِ : صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنَّ ، صُونِنَّ صُونَانَّ صُنَانَّ . وَبِعِ بِيَعًا
بِيَعُوا ، بِيَعِي بِيَعًا بَعْنُ . وَخَفْ خَافًا خَافُوا ، خَافِي خَافًا خَفَنْ .
وَبِالتَّأْكِيدِ : بِيَعَنَّ وَخَافَنَّ . وَكَذَا تَقُولُ فِي الْخَفِيفَةِ : صُونُنْ ، وَبِيَعَنْ ،
وَخَافَنْ ... إِلَى الْآخِرِ .

(وقس عليه) أي : على المضارع الداخل عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف
العين إذا سكن ما بعده ؛ (نحو : صُنْ) وتثبت إذا تحرك ؛ نحو : (صونا
صونوا ، صوني صونا) ، وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (صُنَّ) .. فقد حذفت
عينه في المضارع .

(و) الأمر (بالتأكيد) أي : مع نون التأكيد (صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنَّ ،
صُونِنَّ صُونَانَّ) أي : بإعادة العين المحذوفة ؛ لزوال علة الحذف بتحرك
ما بعده ؛ لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ، ويضم ، ويكسر ؛ دفعاً لالتقاء
الساكنين .

وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (صُنَانَّ) .. فحذف عينه لازم قطعاً .

(و) نحو (بع) بحذف الياء (بيعا بيعوا ، بيعي بيعا) بالإثبات (بعن)
بالحذف ، كما مر ، (و) نحو (خف) بحذف الألف (خافا خافوا ، خافي
خافا) بالإثبات (خَفَنْ) بالحذف ، كما تقدم .

(وبِالتأكيد : بِيَعَنَّ ، وَخَافَنَّ) كصُونَنَّ ، بإعادة العين ؛ لزوال علة الحذف

(وكذا تقول في الخفيفة : صونن ، وبيعن ، وخافن ... إلى الآخر) ^(١) بلا فرق ، ولم تعد العين في نحو : صُنِ الشيء ، وبيع الفرس ، وخَفِ القوم ؛ لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها ، فوجودها كعدمها ، بخلاف الحركة في نحو : صونا ، صونوا ، صوني ، وصُوننَ ، وأمثالها ، فإنها كالأصلية ؛ لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء .

أما في نحو : صونا . . فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء ، وأما في نحو : صونن . . فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل .

وتحقيق هذا الكلام : أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ، ونون التأكيد مع الضمير المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلاً ، فنشبه الحركة الواقعة قبلهما بحركة أصل الكلمة ، حتى كأن المجموع كلمة واحدة ، ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة ، فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية ، وهذا إنما يكون إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السكون ؛ كتاء التأنيث في الفعل ؛ نحو : دعت دعنا ، دون دعانا ، فلي تأمل .

فإن قلت : فلم لم يعد المحذوف في نحو : لا تخشَوْن ، وارضَوْن ، وأمثال ذلك ، ولم يُقَلْ : لا تخشَاوْن ، وارضَاوْن ، مع أن ههنا أيضاً نون التأكيد ؟ **قلت :** لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز ، والضمير في نحو : لا تخشون ، وارضون بارز ، وهو الواو ، بخلاف ؛ نحو : بيعن ، وخافن .

والسر في ذلك : أن الأصل فيها أن تكون كالجزء ^(٢) ؛ لأنه حرف التصق به

(١) قوله : (وكذا تقول ... إلى الآخر) لم يرد إلا في نسخة واحدة من نسخ المتن الإحدى عشرة ، وهي في نسخ الشرح من كلام السعد رحمه الله ، إلا في (ب) فقد كتبت فيها بلون مغاير دون قوله : (وكذا) ، وقد رأينا إثباتها ، وجعلها متناً ؛ لما فيه من مزيد الإيضاح ، وإلا . . فإن الحكم قد علم مما تقدم ، والله تعالى أعلم .

(٢) أي : الأصل في نون التأكيد أن تكون كالجزء .

لفظاً ومعنى ، فأشبهت ضمير الفاعل المتصل ، وهذا إنما يتحقق في غير البارز ؛ إذ لا فاصل بينهما ، بخلاف البارز ، فإنه فاصل بين الفعل والنون ، فلا يتحقق الاتحاد اللفظي ، ولا يشبه النون ضمير الفاعل المتصل ، هذا ما أظن .

وهلنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي : أن المراد بالمتصل في هذا المقام الألف الذي هو ضمير الاثنين ، دون واو الضمير ويائه ، وإلا . . يجب أن يجوز في أُغَزُّ : أُغَزُّ بدون إعادة اللام ؛ لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو ، وكذا في نحو أُغِزِّي : أُغِزُّ بالكسر وهذا ظاهر^(١) .

(١) ثمة خلاف في النسخ عند قوله : (وإلا يجب أن يجوز) ، فقد جاء بعضها كما يلي : (وإلا يجب ألاَّ يجوز) بجعل (يجوز) منفياً ، وقد رأيت بهامش المطبوعة الداغستانية لهذا الشرح تعليقا على هذا الموضوع ، وأنا أنقله على طوله ؛ لما فيه من البيان والإيضاح ، فقد كتب المحشي : (وأعلم : أن مراد الشارح من قوله : « وهلنا فائدة . . . إلى قوله : وهذا ظاهر » أنه إذا دخل الألف في « أُغَزُّ » . . يقال : « أُغَزُّوا » - مسنداً لألف الاثنين - بعود الواو وفتحها ، وإذا دخل الواو فيه . . يقال : « أُغَزُّوا » بلا إعادة الواو ، وضم ما قبل الواو - أي : واو الجماعة - وإذا دخلت الياء فيه . . يقال : « أُغِزِّي » بعدم عوده ، وكسر ما قبل الياء ، فلو لم يكن المشبه به الألف فقط . . لوجب أن يجوز الأوجه الثلاثة في « أُغَزُّ » عند دخول النون فيه أيضاً ، والحال أنه لا يجوز إلا الوجه الذي يكون فيه عند دخول الألف ، وهو عود الواو ، وفتح ما قبله ، ولا يجوز الوجهان الأخيران ، لهذا مراد الشارح . أقول : فيه نظر ؛ لأن المراد تشبيه النون بالضمير المتصل في مجرد عود الواو ، كما صرح به عصام الدين ، وأما كون ما قبل النون مفتوحاً في فعل الواحد المخاطب . . فليس لأجل مشابهة الألف ، بل لأجل خفة الفتحة ، كما اعترف به الشارح في شرح قول المصنف : « وفتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد . اهـ »

فإذا عرفت هذا . فأقول وبالله التوفيق ، ويده أزمة التحقيق : المراد بالمشبه به الألف والواو والياء كلها ، لا الألف فحسب ، وإلا . . لم يثبت الواو والياء في « صونا ، وصونوا ، وصوني » ، وأما قول الشارح من أن الواو والياء لم يُعَدَّ في « أُغَزُّوا ، وأُغِزِّي » . . فغير مسلم ؛ لأننا نقول : عاد الواو فيهما ، لكن حذف بعد العود لسبب آخر ، وهو التقاء الساكنين الناشيء من حذف ضمة الواو ونقله إلى ما قبله ؛ للثقل ، كيف وقد قال الشارح : « إن أصل قو : قَيُّوا ، وقى : قَيِّي » في آخر الكتاب ؟ ! . ثم جاء بعده بتعليق لتوجيه الفرق بين النسخ الذي قدمناه أول الحاشية فانظره ؛ فإنه مفيد . وانظر أيضاً « تدريج الأداني » (ص ١٤٤) .

[مَزِيدُ الثَّلَاثِي الْأَجُوفِ]

وَمَزِيدُ الثَّلَاثِي لَا يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ ، وَهِيَ نَحْوُ : أَجَابَ يُجِيبُ
إِجَابَةً ، وَأَسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً ، وَأَنْقَادَ يُنْقَادُ أَنْقَادًا ، وَأَخْتَارَ يُخْتَارُ
أَخْتِيَارًا . وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . . قُلْتَ : أُجِيبَ يُجَابُ ، وَأَسْتَقِيمَ
يُسْتَقَامُ ، وَأَنْقَادَ يُنْقَادُ ، وَأَخْتِيرَ يُخْتَارُ . وَالْأَمْرُ مِنْهَا أَجَبَ أَجِيبًا ،
وَأَسْتَقِيمَ اسْتَقِيمًا ، وَأَنْقَادَ أَنْقَادًا ، وَأَخْتَرُ أَخْتَارًا .

(ومزيد الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) **اعلم** : أن الزيادة جاءت متعددة
وغيرها ، يقال : زاد الشيء ، وزاده غيره ، وما وقع في الاصطلاح غير متعددة ؛
لأنهم يقولون : الحرف الزائد ، دون المزيد ، فالمزيد عندهم إن كان مع
(في) . . فهو اسم مفعول ، وإلا . . فيحتمل أن يكون اسم مفعول ، على تقدير
حذف حرف الجر ؛ أي : المزيد فيه ، ويحتمل أن يكون اسم مكان ، على معنى
موضع الزيادة ، فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي ، أو محل الزيادة فيه ،
ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى اللام .

فالمراد : أن الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية
(وهي) : أفعال (نحو : أجاب يجيب) والأصل : أَجَوَبَ يُجَوِّبُ ، نقلت حركة
الواو منهما^(١) إلى ما قبلها ، وقلبت الواو في الماضي ألفاً ؛ لتحركها في
الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وفي المضارع ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها .
(إجابة) أصلها : إَجَوَابًا ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلبت ألفاً
كما في الفعل ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وعوضت عنها تاء في
الآخر .

(١) أي : من الماضي والمضارع .

وقد تحذف^(١) عند الإضافة في نحو : قوله تعالى : ﴿وَقَامَ الصَّلَوةُ﴾ .

والمحذوف : ألف (إفعال) لا عين الفعل **عند الخليل وسيبويه** ، والوزن : **إِفْعَلَةٌ** ، وعين الفعل **عند الأخفش** ، والوزن : **إِفَالَةٌ** ، ولكل مناسبات تطلع عليها في (مصون) و (مبيع) ، وكلام صاحب « المفتاح » وصاحب « المفصل » صريح في أن المحذوف العين^(٢) .

وإنما فعلوا هذا الإعلال ؛ حملاً له على المجرد ك (قام) ولذا لم يعلوا نحو : **إِعَوَّرَ** وأسودَّ من الألوان والعيوب^(٣) ، كما لم يعلوا نحو : **عَوَّرَ** وسودَّ ؛ لأنهم يقولون : الأصل في الألوان والعيوب : **افعلَّ** و**افعالَّ** ، بدليل اختصاصهما بهما ، والبواقي محذوفات منهما ، فلا تعل ، كما لا يعل الأصل ، وهذا عكس سائر الأبواب .

ومنهم من لا يلمح الأصل ، ويعل فيقول : **إِعَارَّ** وإسَادَّ^(٤) ، و**عَارَّ** وسَادَّ^(٥) ،

(١) أي : التاء المعوضة في الآخر .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٢٨٥) ، و « مفتاح العلوم » للسكاكي (ص ٩٥) .

(٣) كذا ضبط الفعلان في النسخ المضبوطة لدينا ، وقال في « تدرج الأداني » (ص ١٤٦) : (« **أَعَوَّرَ** وأسودَّ » فعلين ماضيين مخففين منقولين بالهمزة من « عور وسود » ، كما في قولك : **أَعَوَّرَ** الله ، وأسودَّه ؛ أي : عوره ، وسوده) وكل منهما صحيح ؛ أي : ما في نسخنا والذي في « تدرج الأداني » ، ففي كلا المثالين الواو متحركة وقبلها ساكن ، ومثل هذا لا بد من صحته وعدم إعلاله ، قال ابن يعيش في « شرح المفصل » (٧٥ / ١٠) : (... لما كان « **أَعَوَّرَ** » لا بد له من الصحة ؛ لسكون ما قبل الواو . . صحت العين في « **عَوَّرَ** » ، فصارت صحة العين فيها أمانة على أنه في معنى « **أَعَوَّرَ** ») .

(٤) كذا في النسخ ما عدا (أ) ففيها : (**إِعَارَّ** وإسَادَّ) ، وجاء في « تدرج الأداني » (ص ١٤٧) بعد قول الشارح : (ومنهم من لا يلمح الأصل) : (... » ويعل فيقول : **أَعَارَّ** وأسَادَّ » بفتح الهمزة وتخفيف اللام ، أصلهما **أَعَوَّرَ** وأسودَّ المتقدمان) ، وبهذا تعلم أن ما أثبتناه لك في الأعلى من نسخنا صحيح ، وكذلك ما جاء في « تدرج الأداني » ؛ لأن من قال : **إِعَوَّرَ** وأسودَّ . . قال : **إِعَارَّ** وإسَادَّ ، كما في أكثر النسخ ، ومن قال : **أَعَوَّرَ** وأسودَّ . . قال : **أَعَارَّ** وأسَادَّ ، كما في « تدرج الأداني » فليتأمل .

(٥) كذا ضبط هذان الفعلان في (أ) و « تدرج الأداني » أما النسخ الأخرى . . ففيها : (**عَارَّ** وسَادَّ) بتشديد آخرهما ، وهو ممتنع كما بينه في « تدرج الأداني » (ص ١٤٦) ، فانظره .

[من الوافر]

وهو قليل ، قال الشاعر^(١) :

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو : أخيلت ، وأغيلت ، وأغيمت ، وأطبيت ، أحوش ، وأطول ،
وأحولت من الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، وكذا سائر تصاريدها ،
وجاء في هذه الأفعال الإعلال ، والأول هو الفصيح ، وعليه قول امرئ
القيس^(٢) :

[من الطويل]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْئَتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ
وروى الأصمعي :

..... تمائم مغيل

(و) استفعل ؛ نحو : (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة
بعينها ؛ ونحو : استحوذ ، واستصوب ، واستجوب ، واستنوق الجمل من
الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، وقال أبو زيد : هذا الباب كله يجوز أن
يتكلم به على الأصل ، كذا في « الصحاح »^(٣) .

(و) انفعّل ؛ نحو : (انقاد ينقاد) والأصل : انقودَ يَنْقُودُ (انقياداً)
والأصل : انقوِداً ، حذفت حركة الواو ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع
إعلال الفعل ، وكذا في كل مصدر أعل فعله ؛ نحو : قام يقوم قياماً ، والأصل :
قواماً ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وقولهم : حال يحول حولاً شاذ ، كذا
ذكره ، وفيه نظر ؛ لأنه اسم المصدر كما مر^(٤) .

ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبلها حتى تقلب ألفاً كما في إقامة ؛ لأن ذلك فرع

(١) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، ولصدره روايات أخرى . انظر « المفصل » (ص ٤٨٧) ، و« شرح
المفصل » (٧٥ / ١٠) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١٩٨ / ٥) .

(٢) ديوان امرئ القيس (ص ٣٥) .

(٣) الصحاح ، مادة (حوذ) .

(٤) أي : عند كلامه على تعريف التصريف في أول الكتاب ، فقد قال : (... والاسم منه : الحَوْل ...)
انظر (ص ٧٢) .

الفعل في الإعلال ، ولا نقل في فعله ، ولثلاثا يلتبس بمصدر أفعال .

(و) افتعل ؛ نحو : (اختار) والأصل : اِخْتَيَّرَ ، قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (يختار) والأصل : يَخْتَيِّرُ ، قلبت الياء ألفاً ، كما مر في الماضي (اختياراً) على الأصل لعدم موجب الإعلال ، وإن كان واوياً . . تقلب الواو في المصدر ياء ، كما ذكرنا في (انقياداً) ، ولم يعلوا نحو : اجتوروا ، واحتوشوا ؛ لأنه بمعنى تفاعلوا ، فحمل عليه .

(وإذا بنيتها للمفعول) أي : هذه الأربعة (قلت : أُجِيبُ يُجَابُ) والأصل : أَجُوبُ يُجُوبُ ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلبت في الماضي ياء ، كما في يجيب ، وفي المضارع ألفاً كما في أجاب ، (واستقيم يستقام) والأصل : اسْتَقِمَّ يُسْتَقِيمُ ، فنقلت وقلبت .

(وانقيد) أصله : انْقَوَدَ ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلبت ياء كما في صين ، (يُنْقَادُ) أصله : يُنْقَوِدُ ، قلبت الواو ألفاً ، (واختير) أصله : اِخْتِيَرُ ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها ، كما في بيع ، (يُخْتَارُ) أصله : يُخْتَيِّرُ ، ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام ، كما في صين ، وبيع ؛ لأنهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة في الأصل ، بخلاف أجيب ، واستقيم ، فإنه ساكن ، فلا وجه للواو والإشمام .

وانقاد لازم ، فلا بد من تعديته بحرف الجر لينى للمفعول ، نحو : انقيد له ، فهو محذوف .

فهذه الأربعة مثل المجرد في الإعلال فأجري عليها أحكامه ، من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به ، وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ، ونحو ذلك .

(والأمر منها) أي : من هذه الأربعة (أجب) أمر من تُجُوبُ ، والأصل : أَجُوبُ ، أعل إعلال تجيب ، وقس على ذلك البواقي ، وإن شئت . . قلت إنه مشتق من تجيب بعد الإعلال ، وحذفت العين لسكون ما بعدها ، كما في بع ،

وأثبتت في (أجيباً) كما في بيعاً (واستقم استقيماً ، وانقد انقاداً ، واختر اختاراً) كذلك .

والضابط : ما ذكرنا من أنه يحذف إذا سكن ما بعده ، ويثبت إذا تحرك حركة أصلية ، أو مشابهة لها ، نحو : أجيباً أجيبوا وأجيبني . . . إلى الآخر ، بخلاف ؛ نحو : أجب القوم ، واستقم الأمر ، فتذكر ما تقدم ؛ إذ لا حاجة إلى إعادته ، فمن لم يستضيء بمصباح . . لم يستضيء بإصباح^(١) .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوْلَ وَقَاوَلَ ، وَتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ ، وَزَيْنَ وَتَزَيْنَ ، وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ ، وَأَسْوَدَّ وَأَبْيَضَّ ، وَأَسْوَادًا وَأَبْيَاضًا ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَاريفِهَا .

(ويصح) أي : لا يعمل جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو : قول وقاول ، وتقول وتقاول ، وزين وتزين ، وسائر وتسائر ، واسود وابيض ، واسواد وابيض ، وكذا) يصح (سائر تصاريفها) أي : جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وغير ذلك ، فَصَرَّفَ جميعها تصاريف الصحيح بعينه ؛ لعدم علة الإعلال ، وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة ؛ لسكون ما قبلها .

فإن قلت : ما قبل العين في أفعل ، واستفعل أيضاً ساكن ، وقد أعلاً ؛ حملاً على المجرد ، فلم لم تعل هذه أيضاً ؛ حملاً عليه ؟

قلت : لأنه لا مانع من الإعلال فيهما ؛ لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه ، بخلاف هذه فإنها لا تقبله ، أما الألف . . فظاهر ، وأما الواو والياء . . فلأنه يؤدي إلى الالتباس ، فتدبر .

واعلم : أن المبني للمفعول من قاول : قَوُولَ ، ومن تقاول : تَقْوُولَ ، بلا

(١) انظر «تدريج الأداني» (ص ١٥٠) .

إدغام ؛ لثلا يلتبس بالمبني للمفعول من قَوْلَ وَتَقَوْلَ ، وكذا سُورِ وَتُسْوِرَ ، بلا قلب الواو ياء ؛ لثلا يلتبس بنحو : زَيْنَ وَتَزِينَ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجُوفِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالْهَمْزَةِ ؛ كَصَائِنٍ ، وَبَائِعٍ . وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يُعْتَلُّ بِمَا أَعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ ؛ كَمُجِيبٍ ، وَمُسْتَقِيمٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة) سواء كان واوياً ، أو يائياً (كصائن ، وبائع) والأصل : صاون ، وبائع ، قلبت الواو والياء همزة ؛ لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما ، هكذا قال بعضهم .
والحق : أنهما قلبتا ألفاً ، كما في الفعل ، ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ، ولم تحذف ؛ لالتقاء الساكنين في غير حده ؛ إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس ، واختص الهمزة ؛ لقربها من الألف .
وإنما كان الحق هذا ؛ لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل ، فالمناسب أن يعمل مثله ، ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ، ويرجح الأول بقلة الإعلال .

ووقع في « المفصل » في بحث (الإبدال) أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة^(١) ، وفي بحث (الإعلال) أنها منقلبة عن الواو والياء^(٢) ، فكأنه قصر المسافة في بحث الإعلال ؛ لما عُلِمَ ذلك من بحث الإبدال ، ولفظ المصنف رحمه الله يصح أن يحمل على كل من الوجهين .

(١) المفصل (ص ٤٦٥) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٤) .

وتكتب الهمزة بصورة الياء ولا تنقط^(١) ؛ لأن الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها ، وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة ؛ كقولهم : شاك ، والأصل : شاوك ، قلبت الواو ألفاً ، وحذفت الألف ، ووزنه : فال ، وليس المحذوف ألف فاعل ؛ لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف ، بخلاف العلامّة .

قال صاحب « الكشف » في قوله تعالى ﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ : (ووزنه فعل قُصر عن فاعل ، ونظيره شاك في شائك ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هي عينه ، وأصله : هور وشوك)^(٢) . وقال في « المفصل » : (وربما يحذف العين ، فيقال : شاك)^(٣) ، والصواب هذا .

ومنهم من يقلب ؛ أي : يضع العين موضع اللام ، واللام موضع العين ، ويقول : شاكي ، ثم يعله إعلال غاز ، كما يذكر ، ويقول : شاكي ووزنه : فاعل ، فعلى هذا تقول : جاءني شاك ، ومررت بشاك ، بالكسر وحذف الياء فيهما ، ورأيت شاكياً ، بإثبات الياء ؛ لخفة الفتحة ، وعلى الحذف تقول : جاءني شاك بالضم ، ورأيت شاكاً بالفتح ، ومررت بشاك بالكسر .

(و) اسم الفاعل (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع ؛ كمجيب) والأصل : مُجَوِّب ، (ومستقيم) والأصل : مُسْتَقِيم ، (ومنقاد)

(١) قوله : (ولا تنقط) زيادة من (هـ) وقد جاء في مطبوعة داغستان (ص ١٦٧) زيادة أشار إليها بـ (نسخة) ، وذلك بعد قوله : (بصورة الياء) والعبارة فيها هكذا : (... بصورة الياء الغير المنقوطة ؛ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي بصورة الهمزة ، ونقطتها لحن ؛ كما في : قائل) .

وقد علق على هذه الزيادة في « تدرج الأداني » (ص ١٥٢) فقال : (حكي : أن أبا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائراً له ، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب : قائل ، منقوطةً بنقطتين من تحت ، فقال له أبو علي : هذا خط من ؟ قال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه كالمغضب ، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارته ، وخرج من ساعته) .

(٢) الكشف (٢٩٧/٢) .

(٣) المفصل (ص ٤٨٨) .

والأصل : مُنْقَوِد ، (ومختار) والأصل : مُخْتَرٍ ، وإن لم يكن من الأبنية الأربعة . لا يعتل كما تقدم .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ بِالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ ؛ كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ . وَالْمَحْذُوفُ وَאוْ مَفْعُولٍ عِنْدَ سَبْيُوهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ . وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ الْيَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبِئُوعٌ . وَمَنْ أَلْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالْقَلْبِ ، إِنْ أَعْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمَجَابٍ ، وَمُسْتَقَامٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالحذف والنقل ؛ كمصون ، ومبيع ، والمحذوف واو مفعول عند سبويه)^(١) ؛ لأنها زائدة ، والزائد بالحذف أولى ، فالأصل : مَصُونٌ ، وَمَبِئُوعٌ ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فحذفت واو مفعول ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم كسر ما قبل الياء في مبيع ؛ لثلاث ينقلب واواً ، فيلتبس بالواوي ، فمصون : مَفْعُلٌ ، ومبيع : مَفِْعَلٌ .

(و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش)^(٢) ؛ لأن العين كثيراً ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع ، فحذفه أولى ، فأصل مبيع : مَبِئُوعٌ ، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء ؛ لثلاث يلتبس بالواوي .

ومذهب سبويه أولى ؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ، فحذفه أولى ، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ، ولا علة له .

ولو قيل : العلة دفع الالتباس . فالجواب : أنه لو قيل بما قال سبويه . . لدفع الالتباس أيضاً .

(١) كتاب سبويه (٣٤٨ / ٤) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٨) .

فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف . . **قلنا :** لا نسلم أنها علامة ، بل هي إشباع للضمة ؛ لرفضهم (مَفْعُلًا) في كلامهم إلا مَكْرُمًا وَمَعُونًا^(١) ، والعلامة إنما هي الميم ، يدل على ذلك كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو .

فإن قيل : إذا اجتمع الزائد مع الأصلي . . فالمحذوف هو الأصلي ؛ كالياء من غازٍ ، مع وجود التنوين ، وإذا التقى ساكنان ، والأول حرف مد . . يحذف الأول ، كما في : قل ، وبع ، وخف . . **قلنا :** كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً ، وأما ههنا . . فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .
وأما قولهم : مشيب - في الواوي - من الشوب ، وهو الخلط ، ومهوب - في اليائي - من الهيبة . . فمن الشواذ ، والقياس : مشوب ، ومهيب .

(وبنو تميم يثبتون) ، وفي بعض النسخ : (يتممون) ، (الياء) دون الواو ؛ لأنها أخف من الواو (فيقولون : مبيوع) كما يقولون : مضروب ، وذلك قياس مطرد عندهم ، قال الشاعر^(٢) :

حَتَّى تَذْكَرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ الرِّدَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومُ
وقال^(٣) :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسُبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُومُ
ولم يجيء ذلك في الواوي .

قال سيبويه : (لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات)^(٤) .
وروي : ثوب مَصُوءٌ ، ومسك مَدُوءٌ ؛ أي : مبلول ، وضعف : قول مَقُوءٌ ، وفرس مَقُوءٌ .

-
- (١) انظر « تدرج الأداني » (ص ١٥٥) .
(٢) البيت لعلمقة بن عبدة ، وهو في « المقضب » (٢٣٩ / ١) ، و « المفصل » (ص ٤٨٨) ، و « شرح المفصل » (٧٨ / ١٠) ، و « خزنة الأدب » للبغدادى (٢٩٥ / ١١) .
(٣) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في « الحيوان » (١٤٢ / ٢) ، و « الحماسة البصرية » (٣٤ / ١) .
(٤) كتاب سيبويه (٣٤٩ / ٤) .

(و) اسم المفعول (من) الثلاثي (**المزيد فيه يعتل بالقلب**) أي : قلب العين ألفاً ، كما في المبني للمفعول من المضارع (**إن اعتل فعله**) أي : فعل اسم المفعول ، وهو المبني للمفعول من المضارع ، بأن يكون من الأبنية الأربعة ؛ (**كمجانب ، ومستقام ، ومنقاد ، ومختار**) والأصل : مُجَوَّب ، ومُسْتَقَوِّم ، ومُنْقَوِّد ، ومُخْتَبِر ، وإنما قال هنا : (بالقلب) ، وفي اسم الفاعل : (بما اعتل به المضارع) ؛ لأن القلب هنا لازم كفعله ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه قد يكون القلب فيه ؛ كمنقاد ، ومجيب ، وقد لا يكون ؛ كمُبيع ، من أباغ ، فإنه لا قلب فيه .

الثالث : الْمُعْتَلُّ اللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : النَّاقِصُ ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ . فَالْمُجَرَّدُ تَقْلُبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْهُ أَلْفًا إِذَا تَحَرَّكْنَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَغَزَا ، وَرَمَى ، وَعَصَا ، وَرَحَى . وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ كَأَعْطَى ، وَاشْتَرَى ، وَأَسْتَقْصَى ، وَالْمُعْطَى ، وَالْمُشْتَرَى ، وَالْمُسْتَقْصَى . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْأَفْعَالُ مِنَ الْمُضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ : يُغْزَى ، وَيُعْطَى ، وَيُرْمَى .

النوع (الثالث) من الأنواع السبعة : (**المعتل اللام**) وهو ما يكون لامه حرف علة ، (**ويقال له : الناقص**) لنقصان آخره من بعض الحركات ، (و) يقال له : (**ذو الأربعة**) أيضاً ؛ (**لكون ماضيه على أربعة أحرف ، إذا أخبرت**) أنت (**عن نفسك**) نحو : غزوت ، ورميت .

فإن قيل : هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات ؟

قلت : هو في غير ذلك على الأصل ، بخلاف الناقص ، فإن كونه على ثلاثة

أحرف ههنا أولى منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (أَلَفًا إِذَا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزى ، ورمى) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، (وعصاً ، ورحى) في الاسم ، والأصل : عَصَوْ ، وَرَحَيَّ ، قلبتا أَلَفًا ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين .

والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما^(١) ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلبة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَعَصَوَانِ ، وَرَحَيَانِ ، وَيَرْضَيَانِ ، وَأَرْضِيَا ، وَيُغْزَوَانِ^(٢) ، وَيُزْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف الثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة ؛ لثلاث تزول الفتحة ، ولو قلبتا أَلَفًا^(٣) ، وحذفت الألف . . لأدّى إلى الالتباس ولو في صورة ، فتدبر .

وأما في نحو : ارضين ، واخشين من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغْزَيَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها . . قُلبت ياء ؛ كما سيأتي في (ص ٢٠٣) . انظر «المفصل» (ص ٥٠٤) ، و«شرح المفصل» (١١٥/١٠) ، و«تدريج الأداني» (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعتل اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كآلف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هذا القيد ؛ اعتماداً على أمثلته على ما سيجيء .

(وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) تقلب لامه ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (و) كذلك (اسم المفعول منه) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (كأعطى) والأصل : أعطَوْ ، (واشترى) والأصل : اشتري ، (واستقصى) والأصل : استقصَوْ ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء^(١) ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، فافهم ؛ فإنه رمز خفي .

فالواو إنما تقلب ألفاً بمرتين (والمعطى والمشتري والمستقصى) أيضاً كذلك .

ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام . . لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولى فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحى .

(وكذا) تقلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي : في المبني للمفعول (من المضارع) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة ؛ (كقولك : يُغزى ويُعطى) والأصل : يُغزَوْ ويُعطَوْ ، قلبت الواو ياء ، (ويُرْمى) أصله : يُرْمَى ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

(١) أي في (ص ٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء) .

أحرف هلهنا أولى منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزى ، ورمى) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوْا ورمَيَ ، (وعصاً ، ورحى) في الاسم ، والأصل : عَصَوْ ، وَرَحَيَّ ، قلبتا ألفاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين .
والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما^(١) ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلبة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوْا ، ورمَيَا ، وعَصَوَانِ ، وَرَحَيَانِ ، وَيَرْضَيَانِ ، وَأَرْضَيَا ، وَيُغْزَوَانِ^(٢) ، وَيُرْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة ؛ لئلا تزول الفتحة ، ولو قلبتا ألفاً^(٣) ، وحذف الألف . . لأدلى إلى الالتباس ولو في صورة ، فتدبر .

وأما في نحو : ارضينَّ ، واخشينَّ من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغْزَيَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها . . قلبت ياء ؛ كما سيأتي في (ص ٢٠٣) . انظر «المفصل» (ص ٥٠٤) ، و«شرح المفصل» (١٠/١١٥) ، و«تدريج الأداني» (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعتل اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كألف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هذا القيد ؛ اعتماداً على أمثلته على ما سيجيء .

(وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) تقلب لامه ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (و) كذلك (اسم المفعول منه) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (كأعطى) والأصل : أعطَوْ ، (واشترى) والأصل : اشتري ، (واستقصى) والأصل : استقصَوْ ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء^(١) ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، فافهم ؛ فإنه رمز خفي .

فالواو إنما تقلب ألفاً بمرتبتي (والمعطى) و (المشتري) والمستقصى (أيضاً كذلك .

ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثّل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام . . لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولى فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحى .

(وكذا) تقلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتبتي (إذا لم يسم الفاعل) أي : في المبني للمفعول (من المضارع) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة ؛ (كقولك : يُغزى ويُعطى) والأصل : يُغزَوْ ويُعطَوْ ، قلبت الواو ياء ، (ويُرمى) أصله : يُرمَى ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

(١) أي في (ص ٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء) .

الياء ، وإنما قال : (من المضارع) لأن المبني للمفعول من الماضي سيذكر حكمه .

وَأَمَّا الْمَاضِي . . فَتُحَذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقًا ، وَفِي مِثَالِ (فَعَلْتُ) ، وَ(فَعَلْنَا) إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَثَبْتُ فِي غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَزَا غَزَوْا غَزَوْا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتُ غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، وَرَمَى رَمَى رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْنَا . وَرَضِيَ رَضِيَ رَضُوا ، رَضَيْتَ رَضَيْتَا رَضَيْنَا ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ، رَضَيْتَ رَضَيْنَا . وَكَذَلِكَ سَرَوْا سَرَوْا سَرَوْا ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمْ .

(وَأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً) أي : إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور ، سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، واواً كان اللام ، أو ياء ، مجرداً كان الفعل ، أو مزيداً فيه ؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة ، وحركة اللام الضمة ؛ لأجل الواو ؛ كنصروا ، وضربوا ، فحركة ما قبلها إن كانت فتحة . . تقلب اللام ألفاً ، وتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن كانت ضمة ، أو كسرة . . تسقطان ، أو تنقلان كما سنذكره مفصلاً ؛ لثقلهما على اللام ، فتسقط اللام ؛ لالتقاء الساكنين ، ففي الكل وجب حذف اللام .

(و) تحذف اللام (في مثال فعلت وفعلنا) أي : إذا اتصلت بالماضي تاء التانيث ، (إذا انفتح ما قبلها) أي : ما قبل اللام ؛ كغزت غزتا ، ورمت رمتا ، وأعطت أعطتا ، واشترت اشترتا ، واستقصت استقصتا ، والأصل : غزوت

غزوتاً ، ورميت رميتاً . . . إلى آخره ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو في فعل الاثنين تقديري ؛ لأن التاء ساكنة تقديراً ، لأن المتحركة من خواص الاسم ، فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف التشية ، فلا عبرة بحركته ، ومنهم من لا يلمح هذا ، ويقول : غزاتا ، ورماتا وليس بوجه .

(وثبت) اللام (في غيرها) أي : في غير مثال : فعلوا مطلقاً ، ومثال : فعلت وفعلتا ، مفتوح ما قبل اللام ، وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة ، أو يكون على فعلت وفعلتا ، لكن لا يكون مفتوح ما قبل اللام ؛ نحو : رضيت رضيتا ، وسروت سروتا ؛ لعدم موجب الحذف .

إذا تقرر هذا . . (فتقول) في فعل مفتوح العين واوياً : (غزا غزواً غزواً ، غزت غزتا غزون ، غزوت غزوتما غزوتم ، غزوت غزوتما غزوتن ، غزوت غزونا ، و) فيه يائياً (رمى رميا رموا ، رمث رمثا رمين ، رميت رميتما رميتم ، رميت رميتما رميتين ، رميت رمينا ، و) في فعل مكسور العين (رضي رضيا رضوا ، رضيت رضيتا رضيين ، رضيت رضيتما رضيتم ، رضيت رضيتما رضيتين ، رضيت رضيينا) وهو سواء كان واوياً ، أو يائياً لانه ياء ؛ لأن الواو تقلب ياء ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها ؛ كرضي أصله : رَضَوْ ، بدليل رضوان ، وهذا صريح في « الصحاح »^(١) ، واليائي ؛ كخشى ؛ ولذا لم يذكر إلا مثلاً واحداً .

(وكذلك) تقول : (سَرَوْ) أي : صار سيذاً (سَرَوْا سَرَوْا ، سروت سروتا سَرُون ، سَرُوت سَرُوتما سَرُوتم ، سَرُوت سَرُوتما سَرُوتن ، سَرُوت سَرُونا) وإنما قال : (وكذلك) ؛ لأنه لم يذكر جميع تصاريفه . فأشار إلى أن جميع تصاريفه كالمذكور ، وذكر مثلاً واحداً ؛ لأنه لا يكون يائياً .

(١) انظر « الصحاح » ، مادة (رضا) .

وَإِنَّمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمْتَ فِي :
رَضُوا ، وَسَرُّوا ؛ لِأَنَّ وَاوِ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاْقِصِ بَعْدَ
حَذْفِ اللَّامِ ؛ فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . أَبْقِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ ضُمَّ ، أَوْ
كُسِرَ . ضُمَّ . وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ أَلْيَاءِ إِلَى الضَّادِ ،
وَحُذِفَتِ أَلْيَاءُ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

(وَإِنَّمَا فَتَحْتَ) أنت (ما قبل واو الضمير في : غَزَوْا ، وَرَمَوْا) وهو الزاي
والميم ، (وَضَمَمْتَ) أنت ما قبلها (في : رَضُوا ، وَسَرُّوا) وهو الضاد والراء
(لِأَنَّ وَاوِ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاْقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ ؛ فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا)
أي : ما قبل واو الضمير . . (أَبْقِيَ) ما قبلها (على الفتحة) إذ لا مانع منها ،
(وَإِنْ ضُمَّ) ما قبلها ، (أَوْ كُسِرَ . ضُمَّ) لمناسبة الواو الضمة ، ففتح في :
غَزَوْا ، وَرَمَوْا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ مَفْتُوحٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مَفْتُوحَا الْعَيْنِ ،
فَأَبْقِيَ الْفَتْحَةَ عَلَى الْأَصْلِ ، وَضَمَّ فِي سَرُّوا ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُومُ الْعَيْنِ ، وَكَذَا ضَمَّ فِي
رَضُوا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ ، فَقَلِبْتَ الْكُسْرَةَ ضَمَةً ؛ لِتَبْقَى الْوَاوُ .

وفي هذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : أن قوله : (وَإِنْ ضَمَّ ، أَوْ كُسِرَ . ضُمَّ) لا يخلو عن حزاة ؛ فإنه
إِنْ ضَمَّ . . فكيف يضم ؟ ! **فالعبرة الصحيحة أن يقال :** إِنْ انْفَتَحَ أَوْ انْضَمَّ . .
أَبْقِيَ ، وَإِنْ كُسِرَ . ضُمَّ .

الثاني : أن كلامه هذا يدل على أنه لم تنقل ضمة الياء إلى الضاد ، بل حذفت ،
ثم قلبت الكسرة ضمة ، حيث قال : (وَإِنْ كُسِرَ . ضُمَّ) وقوله : (وَأَصْلُ
رَضُوا : رَضِيُوا) يعني بعد قلب الواو ياء ؛ إِذْ الْأَصْلُ : رَضَوْوا (**نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ**
إِلَى الضَّادِ ، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) وهما الياء والواو صريح في أن
الضمة نقلت من الياء إلى ما قبلها ، فبين الكلامين تباين .

الثالث : أن قوله : (بعد حذف اللام) الظاهر أنه متعلق بقوله : (اتصل)^(١) إذ لا يجوز تعلقه بقوله : (إن انفتح) لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه ، وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ، ولا يصح تعلقه بقوله : (اتصل) لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام ، وإلا . . لم يبق لحذفها علة ؛ فإنَّ علتها اجتماع الساكنين ، وأحدهما الواو ، فكيف يكون الاتصال بعد الحذف ؟! وهذا ظاهر .

فالتوجيه أن يقال : تقديره : إذا اتصل اتصالاً يثبت بعد حذف اللام ، وهذا التوجيه لو صح . . لاندفع الاعتراض الثاني ؛ بأن يقال : المراد بقوله : (أو كسر . . ضم) أن تنقل ضمة اللام إليه ؛ إذ لا منافاة بينهما ، فإنه إذا نقل الضمة إليه . . صدق عليه أنه ضم ، وكذا الاعتراض الأول ؛ بأن يقال : إنه لم يقل : وإن ضم . . أبقني ؛ تنبيهاً على أن هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الأصل ؛ لأنه أسكن ، ثم نقل ضمة اللام إليه ، كما ذكر في : رَضُوا ، فتقول : أصل سَرُّوا : سَرُّوْوا ، نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها ، فصح أنه ضُمَّ ، فاندفع الاعتراضات الثلاثة ، وهذا موضع تأمل .

[الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ . . فَتَسَكَّنُ اللَّامُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ ، وَتُحذفُ فِي الْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ . وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ التَّنُونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَرْمِيَا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضِيَا ، وَلَنْ يَغْزُو ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَلَنْ يَرْضَى .

(١) المثبت في المتن (اتصلت) اعتماداً على بعض نُسَخِهِ ، وهو الأولى ؛ رعاية للسياق ، وأما نسخ الشرح . . فقد انفقت جميعها على (اتصل) ، فليعلم .

(وأما المضارع . . فتسكن اللام منه في الرفع) نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، والأصل : يغزُو ، ويرمِي ، ويخشِي ، (وتحذف في الجزم) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة ، فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف ، وقد شدَّ قوله (١) :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ
حيث أثبت الواو .

وقوله (٢) :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَيْتِي زِيَادِ
حيث أثبت الياء .

وقوله (٣) :

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
حيث أثبت الألف .

(وتفتح الواو والياء في النصب) لخفة الفتحة (وثبتت الألف) بحالها ؛ لأنها لا تقبل الحركة ، ولا موجب للحذف ، وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع ؛ كقوله (٤) :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

(١) البيت لأبي عمرو بن العلاء أبو عمرو . انظر « المفصل » (ص ٤٩٨) ، و« معجم الأدباء » (٢٦٦/٤) ، و« شرح المفصل » (١٠٤/١٠) ، و« خزنة الأدب » للبغدادي (٣٥٩/٨) .

(٢) البيت لقيس بن زهير ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣١٦/٣) ، و« المفصل » (ص ٤٩٩) ، و« شرح المفصل » (٢٤/٨) ، و« خزنة الأدب » للبغدادي (٣٥٩/٨) .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو في « البيان والتبيين » (٢٦٨/٢) ، و« المفصل » (ص ٥٠٠) ، و« شرح المفصل » (٩٧/٥) و« (١٠٧/١٠) ، و« الحماسة البصرية » (٢٨٨/١) .

(٤) البيت لعامر بن الطفيل ، وهو في « ديوانه » (ص ١٣) ، و« المفصل » (ص ٤٩٥) ، و« شرح المفصل » (١٠١/١٠) ، و« الحماسة البصرية » (٢٣١/١) .

والقياس أن أَسْمُوَ بالفتح ، ويحتمل أن تكون (أَنْ) غير عاملة ؛ تشبيهاً لها
بـ (ما) المصدرية ، كما في قراءة مجاهد : ﴿ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾^(١) بالرفع ، وفي
قول الشاعر^(٢) :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأَ تَشْعِرَا أَحَدَا
حيث أثبت النون في : تَقْرَأَنَّ ، وكلاهما من الشواذ .
وكقوله^(٣) :

فَأَلَيْتُ لَا أُرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدَا
حيث لم يقل : حَتَّى تُلَاقِي بالفتح .

(وَيُسْقِطُ الجازم والناصب النونات ، سوى نون جماعة المؤنث) هذا
لا طائل تحته^(٤) .

إذا تقرر هذا . . (فتقول : لم يغز) بحذف الواو ، (ولم يغزوا) بحذف
النون ، (ولم يرم) بحذف الياء ، (ولم يرميا) بحذف النون ، (ولم يرض)
بحذف الألف ، (ولم يرضيا) بحذف النون ، (ولن يغزو) بفتح الواو ، (ولن
يرمي) بفتح الياء ، (ولن يرضي) بإثبات الألف .

-
- (١) انظر « المفصل » (ص ٤٠٨) ، و « الدر المصون » (٤٦٣ / ٢) .
(٢) انظر « المفصل » (ص ٤٠٧) ، و « شرح المفصل » (١٥ / ٧) و (١٤٣ / ٨) ، و « مغني اللبيب »
(٤٦ / ١) و (٩١٥ / ٢) .
(٣) البيت للأعشى ، وهو من قصيدة قالها حين عزم القدوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم ،
فصدته قريش عن ذلك ، وهو في « المفصل » (ص ٤٩٦) ، و « شرح المفصل » (١٠٠ / ١٠) ،
و « خزانة الأدب » للبغدادي (١٧٧ / ١) و (٣٨ / ٣) .
(٤) الذي حمل الشارح رحمه الله تعالى على هذا القول : هو أنه قد سبق ذكره في أثناء حديثه عن دخول
الجازم والناصب على الصحيح ، فكان قولاً مكرراً ، لهذا وقد أجاب عنه في « تدرج الأداني » (ص
١٦٦) فراجع .

وَتَثَبُّتُ لَامَ الْفِعْلِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ الْاِثْنَانِ . وَتُحَذَفُ مِنْ فِعْلِ
جَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزُونَ
يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُونَ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُونَ تَغْزُونَ ، تَغْزِينَ تَغْزُونَ
تَغْزُونَ ، أَغْزُو نَغْزُو .

(وثبتت لام الفعل) واواً كان ، أو ياء (في فعل الاثنين) متحركة مفتوحة ؛
نحو : يغزوان ، ويرميان ، ويرضيان بقلب الألف ياء ، أما في يغزوان ،
ويرميان . . فلعدم موجب الحذف ، وأما في يرضيان . . فلأن الألف يقتضي فتح
ما قبله ، ولو قلب الياء ألفاً وتحذف . . لأدنى إلى الالتباس حال النصب .
(و) تثبت في فعل (جماعة الإناث) أيضاً ساكنة ؛ نحو : يغزون ،
ويرمين ، ويرضين ؛ لعدم مقتضى الحذف .

(وتحذف) لام الفعل (من فعل جماعة الذكور) مخاطبين كانوا ، أو
غائبين ؛ نحو : يغزون ، ويرمون ، ويرضون ، والأصل : يغزؤون ،
ويرميؤون ، ويرضيؤون ، فحذفت حركة اللام ، ثم اللام ، وإن شئت . . قل في
يغزون ، ويرمون : نقلت حركة اللام ، وفي يرضون : قلبت اللام ألفاً ، ثم
حذفت .

(و) تحذف أيضاً (من فعل الواحدة المخاطبة) نحو : تغزين ، وترمين ،
وترضين ، والأصل : تغزوين ، وترمين ، وترضين ، فأعلت كما مر آنفاً ،
وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في أن المحذوف لام الفعل ، دون واو
الضمير ويائه .

وإذا تقرر ذلك . . (فتقول) في يفعل بالضم : (يغزو يغزوان يغزون ،
تغزو تغزوان يغزون ، تغزو تغزوان تغزون ، تغزين تغزوان تغزون ، أغزو
نغزوا) .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي الْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ جَمِيعاً ،
لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلَفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ : يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ . وَوَزْنُ
جَمْعِ الْمَوْثِثِ : يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ .

(ويستوي فيه) أي : في مضارع نحو : غزا (لفظ جماعة الذكور والإناث في
الخطاب والغيبة جميعاً) أما في الخطاب .. فلأنك تقول : أنتم تغزون ، وأنتم
تغزون بالتاء الفوقانية فيهما ، وأما في الغيبة .. فلأنك تقول : الرجال يغزون ،
والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما .

(لكن التقدير مختلف ، فوزن جمع المذكر : يفعون) في الغيبة (وتفعون)
في الخطاب بحذف اللام فيهما ؛ لما ذكر من أن الأصل : يغزؤون ، حذفت
اللام ، والواو ضميرٌ .

(ووزن جمع المؤنث : يفعُلْنَ) في الغيبة ، (وتفعُلْنَ) في الخطاب ؛ لما
تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث .

وَتَقُولُ : يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ
تَرْمُونَ ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ ، أَرْمِي نَرْمِي . وَأَصْلُ يَرْمُونَ :
يَرْمِيُونَ ، فَفَعِلَ بِهِ مَا فَعَلَ بَرَضُوا . وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ
مَكْسُوراً ، كِيَهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبِرِي ، وَيَسْتَدْعِي ،
وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرُورِي .

(وتقول) في يفعل بالكسر : (يرمي يرميان يرمون ، ترمي ترميان يرمين ،
ترمي ترميان ترمون ، ترمين ترميان ترمين ، أرمي نرمي ، وأصل يرمون :
يرميون ، ففعل به ما فعل برضوا) يعني : نقلت ضمة الياء إلى الميم ، وحذفت

الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وخصصه بالذَّكْرِ ؛ لأنه خالف يغزون ، ويرضون في عدم بقاء عينه على حركته الأصلية ، فنبه على كيفية ضم العين ، وانتفاء الكسر .

(وهكذا) أي : مثل حكم يرمي (حكم كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً) في جميع ما مر ؛ (كيهدي ، ويناجي ، ويرتجي ، وينبري) أي : يعترض (ويستدعي) فأجر عليها أحكام يرمي ، وصرّفها تصرّيفه ، فإن كنت ذكياً .. كفاك هذا ، وإلا .. فالبليد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل .

(ويرعوي) أي : يكف ، يرعويان يرعوون ، ترعوي ترعويان يرعويان ، ترعوي ترعويان ترعوون ، ترعويان ترعويان ترعويان ، أرعوي نرعوي ، هذا من باب الافعال ، والأصل : ارْعَوَوْا يَرْعَوُونَ ، ولم يدغم ؛ للثقل ، ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال ، كما يشهد به كثير من أصولهم ، فلما أعلوا .. فات اجتماع المثليين ، ولمّا يلزم^(١) في المضارع من يرعأ^(٢) ، مضموم الواو ، وهو مرفوض ، لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً ، بل قلبوا الثانية ياء ؛ لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها في الماضي .

وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة : يَرْعَوُونَ ، وترْعَوِينَ ، ولم تحذف هذه الواو كما في يرمون ، وترضين ؛ لأنه قد حذفت لام الفعل ، إذ الأصل : يرعووُونَ ، وترعووِينَ ، فلو حذفت هذه الواو أيضاً .. لكان إجحافاً بالكلمة ، والتباساً بالثلاثي المجرد ، ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة ، وعدم انضمام ما قبلها ؛ لما سندر في آخر هذا البحث .

وقيل : لئلا يلزم اجتماع إعلالين ؛ أعني : إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد ، وهو مرفوض ، وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : يَقُونَ وَتَقُونَ

(١) الجار والمجرور متعلقان بقوله الآتي : (لم يقلبوا ...) .
(٢) في (أ) : (يَرْعَوُ) ، وكتب في هامشها : (نسخة : يرعأ) .

وَتَقِينَ ، ونحو : إبقاء ، والأصل : إوقاي^(١) ، وما أشبه ذلك مما قلب ، أو حذف فيه حرفان ، فافهم ؛ فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم ، لكنه كلام من غير روية ، اللهم ؛ إلا أن يخصص على ما قيل : المراد باجتماع الإعلالين تقارنهما ؛ بالألّا يكون بينهما فاصل ، وحيث لا يلزم الانتقاض بما ذكر .

(ويعروري) يعروريان يعرورون ، تعروري تعروريان يعرورين ، تعروري تعروريان تعرورون ، تعرورين تعروريان تعرورين ، أعروري نعروري ، وهو افعول ؛ مثل : اعشوشب ، يقال : اعروريت الفرس ؛ أي : ركبته عُرِيَاناً ، والأصل : اعروُروَ يعروُروُ ، قلبت الواو ياء ، وأصل يعروُرون : يعروُريون ، وأصل تعروُرين : تعروُريين ، أعلا إعلال يرمون ، وترمين ، وذلك بعد قلب الواو ياء .

وَتَقُولُ : يَرْضَى يَرْضِيَانِ يَرْضَوْنَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ يَرْضَيْنِ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنِ تَرْضِيَانِ تَرْضَيْنِ ، أَرْضَى نَرْضَى . وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّى ، وَيَتَصَابَى ، وَيَتَقَلَّسَى .

(وتقول) في يفعل بالفتح (يرضى يرضيان يرضون ، ترضى ترضيان ترضين) بالياء دون الألف ؛ لأن الأصل الياء ، والألف منقلبة عنه ، وههنا ليست متحركة ، فلا تقلب (ترضى ترضيان ترضون ، ترضين ترضيان ترضين) أَرْضَى نَرْضَى ، وهكذا قياس كل ما كان ما قبل لامه مفتوحاً ؛ نحو : يَتَمَطَّى (والأصل : يَتَمَطُّ ، مصدره التَمَطَّى ، والأصل : التَمَطُّ ؛ لأنه من المَطْو ، وهو

(١) جاء في هامش المطبوعة الداغستانية لهذا الشرح (ص ١٩١) : (والقلب في إبقاء أصله : إوقاي ، قلبت الواو - أي : الأولى - ياء ، والياء - أي : التي في الآخر - همزة) .

المد ، قلبت الواو ياء ، والضممة كسرة ؛ لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها .

(**ويتصاي**) أصله : يتصايُّ ، المصدر : التصايي ، أصله : التصايُّ ؛ لأنه من الصَّوَّة ، فاعل الإعلال المذكور .
(**ويتقلسى**) أصله : يتقلسوُّ ، مصدره : التقلسي ، أصله : التقلسوُّ ؛ كالتدحرج ، ولا يخفى عليك تصارييف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بيرضى ، فلا أذكرها ؛ خوف الإملال .

وَلَفْظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْخِطَابِ كَلَفْظِ الْجَمْعِ فِي بَابِي : يَرْمِي وَيَرْضَى ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ : تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلٌ ، وَوَزْنُ الْجَمْعِ : تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ .

(**ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع**) أي : جمع المؤنث في الخطاب (**في بابي : يرمي ويرضى**) أي : في كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً ؛ فإنه يقال : في الواحدة والجمع : ترمين ، وتهدين ، وتناجين . . . إلى الآخر ، وكذا : ترضين ، وتمطئين ، وتتصايين ، وتتقلسين فيهما جميعاً^(١) .

(**والتقدير مختلف ، فوزن الواحدة**) من يرمي : (**تفعين**) بكسر العين ، (**و**) من يرضى (**تفعين**) بفتح العين ، واللام محذوفة كما تقدم ، (**ووزن الجمع**) من يرمي : (**تفعِلن**) بالكسر ، (**و**) من يرضى (**تفعَلن**) بالفتح ، بإثبات اللام ؛ لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث ، وعلى هذا تتفاعِلن وتَتَفَاعَلْنَ ، وتتفعِلْنَ وتَفْعَلْنَ . . . إلى الآخر .

(١) أي : في الواحدة المخاطبة والجمع .

[الْأَمْرُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْأَمْرُ مِنْهَا : أَغْزُ أَغْزَوْا أَغْزُوا ، أَغْزِي أَغْزُوا أَغْزُونَ . وَأَرْمِ أَرْمِيَا
أَرْمُوا ، أَرْمِي أَرْمِيَا أَرْمِينَ . وَأَرْضْ أَرْضِيَا أَرْضُوا ، أَرْضِي أَرْضِيَا
أَرْضِينَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّكْثِيرِ . أُعِيدَتِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ ،
فَقُلْتَ : أَغْزُونَ ، وَأَرْمِينَ ، وَأَرْضِينَ .

(والأمر) يعني : تقول في الأمر (منها) أي : من هذه الثلاثة المذكورة ،
وهي : يغزو ، ويرمي ، وارضض (اغز اغزوا اغزوا ، اغزي اغزوا اغزون ، وارم
ارميا ارموا ، ارمي ارميا ارمين ، وارض ارضيا ارضوا ، ارضي ارضيا ارضين)
وليس في ذلك بحث ، (وإذا أدخلت عليه نون التأكيد) أي : على نحو : اغز ،
وارم ، وارض خفيفة كانت النون ، أو ثقيلة . (أعيدت اللام المحذوفة ،
فقلت : اغزُونَ) بإعادة الواو ، (وارمِينَ) بإعادة الياء ، (وارضِينَ) بإعادة
الألف ، وردها إلى الأصل ، وهو الياء ؛ ضرورة تحريكها ، وذلك لأن هذه
الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح ، وأنت تعيد الحركة ثمة ، فكذا هنا تعيد
اللام ، ولا تعاد في فعل جماعة الذكور ، والواحدة المخاطبة .

أما مِنْ : ارض . . فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة ؛ لعروض حركتي
الواو والياء الضميرين ، وأما مِنْ : اغز ، وارم . . فلأن سبب الحذف باق ؛
أعني : التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ، ولغة طيء - على ما حكى عنهم
الفراء - حذف الياء التي هي لام الفعل في الواحد المذكر ، بعد الكسر
والفتح ؛ نحو : والله لترمِّنَّ ، وارمِّنَّ يا زيد ، وليخشَنَّ زيد ، ويا زيد
أخشَنَّ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ النَّاْقِصِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا : غَاَزِ غَاَزِيَانِ غَاَزُوْنَ ، غَاَزِيَةً غَاَزِيَتَانِ غَاَزِيَاتٌ ،
وَعَوَاِزٍ . وَكَذَلِكَ رَامَ ، وَرَاضٍ . وَأَصْلُ غَاَزٍ : غَاَزَوْ ، قَلَبْتَ الْوَاوَ
يَاءً ؛ لِتَطْرُقَ فِيهَا وَانْكِسَارُ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا قَلَبْتَ فِي غُزِيٍّ ، ثُمَّ قَالُوا :
غَاَزِيَةً ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرَعَ الْمُذَكَّرَ ، وَالْتَاءَ طَارِئَةً .

(واسم الفاعل منها) أي : من هذه الثلاثة المذكورة (غَاَزِ) أصله :
غَاَزَوْ ، (غَاَزِيَانِ) أصله : غَاَزَوَانِ ، (غَاَزُوْنَ) أصله : غَاَزَوْوْنَ ، (غَاَزِيَةً)
أصله : غَاَزَوَةٌ ، (غَاَزِيَتَانِ) أصله : غَاَزَوَتَانِ ، (غَاَزِيَاتِ) أصله : غَاَزَوَاتِ ،
(وعواِزٍ ، وكذلك رام) راميَانِ رَامُوْنَ ، رامية رَامِيَتَانِ رَامِيَاتِ ، وروَامِ ،
(وراضٍ) راضِيَانِ رَاضُوْنَ ، راضية رَاضِيَتَانِ رَاضِيَاتِ ، ورواضٍ .

(وأصل غَاَزٍ : غَاَزَوْ) كناسر ، (قلبت الواو ياءً ؛ لتطرقها وانكسار
ما قبلها) وذلك قياس مستمر ، وكذا راضٍ أصله : رَاضِوْ ، جُعِلَ
(رَاضِيٍّ) ، وأصل رامٍ : رَامِيٍّ ، فحذفت ضمة الياء من الجميع ؛ استثقالاً ،
فاجتمع ساكنان ، الياء والتنوين ، فحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، دون
التنوين ؛ لأنها حرف علة ، والتنوين حرف صحيح ، فحذفها أولى ، فإن زال
التنوين . . أعيدت الياء ؛ نحو : الغازي ، والرامي ، والراضي ، وإنما لم
يذكر المصنف رحمه الله هذا الإعلال ؛ لأنه قد تقدم في كلامه مثله ؛ أعني :
حذف الضمة ، ثم اللام ، بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً
(كما قلبت) الواو ياءً (في) المبني للمفعول من الماضي ؛ نحو : (غُزِيٍّ)
والأصل : غُزَوْ ، وقبيلة طيء يقبلون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل
اللام فتحةً ، واللام ألفاً ، فيقولون : غُزِيْ ، ورُمِيْ ، ورُضِيْ ، ونحو ذلك ،

[من المنسرح]

قال قائلهم^(١) :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضُّ طَادُ نَفُوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ
والأصل : بُنِيَتْ ، قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وحذفت الألف ؛
لالتقاء الساكنين .

(ثم قالوا : غازية) بقلب الواو ياء ، مع عدم تطرفها ؛ (لأن المؤنث فرع
المذكر) لكون بناء المؤنث غالباً على زيادة التاء لا سيما فيمن يقول : رجل
ورجلة ، وغلام وغلامه ، ونحو ذلك ، فلما قلبوها في الأصل .. قلبوها في
الفرع ، فقالوا : غازية ، وراضية ، وفي التنزيل : ﴿ فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، (والتاء
طارئة) على أصل الكلمة ، وليست منها ، فكأن الواو متطرفة حقيقة .

فإن قيل : إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء ، طرفاً كان أو غير طرف ،
فقلبت في غازية لذلك ، كما ذكره العلامة في « المفصل »^(٢) .

قلت : قول المصنف رحمه الله أقرب إلى الصواب ؛ لأن قلب الواو غير
المتطرفة بسبب حملها على الفعل ، كما في المصادر ؛ نحو : قام قياماً ،
والأصل : قَوَاماً ، أو على المفرد ، كما في المجموع ، نحو : دِيمَ جمع ديمة ،
والأصل : دِوْمَة ، فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضي القلب .

فإن قيل : التاء معتبرة بدليل قولهم : قلنسوة ، وقَمَحْدُوَّةٌ ، فلو لم تعتبر
التاء .. لوجب قلب الواو ياء ، والضممة كسرة ؛ لما مر في التمطي ، وحينئذ
لا تكون الواو من المتطرفة .

قلت : الأصل في قلنسوة ، وقمحدوة - وهو المفرد - على التاء ، والحذف
في الجمع طارئ بخلاف ما نحن فيه ، فإن الأصل فيه بدون التاء ؛ نحو : غاز ،
والتاء طارئة .

(١) البيت لبعض بني بولان من طيء ، وهو في « شرح ديوان الحماسة » للتبريزي (٨٦ / ١) ، « ولسان
العرب » ، مادة (بقي) و (بني) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥٠٣) .

ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك : قلبت الواو ياء ؛ لكونها رابعة ، مع عدم انضمام ما قبلها .

هذا كله ظاهر ، وإنما الإشكال في إعلال ؛ نحو : غوازي ، وروام ، ورواض ، وليس علينا إلا أن نقول : الأصل غوازي بالتنوين ، أعل إعلال غاز ، ولا بحث لنا عن أنه منصرف ، أو غير منصرف ، وأن تنوينه أي تنوين ؟

واعلم : أن هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجر ، وأما حال النصب . . فتقول : رأيت غازياً ، ورامياً ، وغوازي ، وروامي كالصحيح .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ الْوَائِي : مَغْرُوءٌ ، وَمِنَ الْيَائِي : مَرْمِيٌّ ، تُقْلِبُ
الْوَاوُ يَاءً ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا فِي كَلِمَةٍ ،
وَالأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ . قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .
وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ الْوَائِي : عَدُوٌّ ، وَمِنَ الْيَائِي : بَغِيٌّ ، وَتَقُولُ فِي
فَعِيلٍ مِنَ الْوَائِي : صَبِيٌّ ، وَمِنَ الْيَائِي : شَرِيٌّ .

(وتقول في مفعول من الواوي) أي : في اسم المفعول من الثلاثي المجرد
الواوي (مَغْرُوءٌ) أصله : مَغْرُوءٌ ، أدغمت الواو الأولى في الثانية ، (ومن
اليائي : مَرْمِيٌّ ، قلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها) أي : ما قبل الياء ؛ يعني :
أن أصله : مَرْمُوءِيٌّ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبل
الياء ؛ لتسلم الياء ، وإنما قلبت الواو ياء ؛ (لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في
كلمة ، والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء . . (قلبت الواو ياء ،
وأدغمت الياء في الياء) وذلك قياس مطرد ؛ طلباً للخفة ، واشترط سكون
الأولى لتدغم ، واختير الياء لخفتها .

وفي كلام المصنف نظر ؛ لأنه ترك شرائط لا بد منها ، وهي :
أنه يجب في الواو - إذا كانت أولى - ألا تكون بدلاً من حرف آخر ؛

ليحترز من نحو : سُوِيرَ وتُسَوِّر ، كما تقدم .
وأن تكونا في كلمة واحدة ، أو ما هو في حكمها كمسليمي ، والأصل :
مسلموَي ؛ ليحترز عما إذا كانتا في كلمتين مستقلتين ؛ نحو : يغزو يوماً ،
ويقضي وطراً ، وفي بعض النسخ : (إذا اجتمعتا في كلمة واحدة)^(١) وهو
الصواب .

وَأَلَّا تكونا في صيغة أفعَل ؛ نحو : يوم أَيَوْمُ .
وَأَلَّا تكونا في الأعلام نحو حيوة ، وضيُون .
وَأَلَّا تكون الياء - إذا كانت أولى - بدلاً من حرف آخر ؛ ليحترز من نحو :
ديوان ، والأصل : دِوَوَان ، فإن الواو لا تقلب في مثل هذه الصور ياء .
وأيضاً يجب ألا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفاً ، حتى لا ينتقض
بنحو : أُسَيُود ، وُجْدَيُول ، فإنه لا يجب القلب ، بل يجوز .
لا يقال : إن قوله : (إذا اجتمعتا . . . إلى آخره) مهملة ، وهي لا يجب أن
تصدق كلية ؛ لأننا نقول : قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه تصدق
كلية^(٢) .

وأما قولهم : هذا أمر مَمْضُوءٌ عليه . . فشاذ ، والقياس : مَمْضِيٌّ ؛ لأنه من
اليائي ، ومنهم من يقول : في الواوي أيضاً : مغزيٌّ ، ومعدِّيٌّ ، ومرضيٌّ ،

(١) في (ج) و(د) و(هـ) : (. . . واحدة حقيقة أو حكماً) .

(٢) القضية المهملة عند علماء المنطق هي : القضية التي يكون موضوعها كلياً ، وغير مقترن بسور كلي أو جزئي ؛ أي : لم تقترن بما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد ، أو ببعضها ؛ كـ (كل) و (بعض) وما أشبههما ، وبالتالي لم تبين فيها كمية أفراد الموضوع الداخلين تحت حكمها ؛ وذلك كقولنا : (الرجال أقوى على الحرب من النساء) ، فهذه بقوة القضية الجزئية التي اقترنت بسور جزئي ؛ كقولنا : (بعض الرجال أقوى على الحرب من النساء) .

وأما قوله : (قواعد العلوم يجب . . .) فقد قال في « تدرج الأداني » (ص ١٧٧) : (إذا صدق الحكم على الأفراد من حيث هي . . صدق على بعضها ولو بالعكس ؛ مثلاً : إذا صدق الإنسان في حين . . يجب صدق بعض الإنسان في حين ، وبالعكس ، كما لا يخفى ، فالمهملة أعم من الكلية ؛ لصدقها بها وبالجزئية ؛ إذ العام لا يتعين في مادة الخاص ، كذا ذكره الغزي) .

بقلب الواوين ياء ؛ كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قوله^(١) : [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْنِي أَنَا أَلَيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا
والقياس الواو ، لكن الياء أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس ؛ تشبيهاً
له بنحو : عُتِيٌّ ، وَجُئِيٌّ ، وفي مرضي أمر آخر ، وهو إجراؤه مجرى فعله
الأصلي ؛ أعني : رضي ، فإن أصله : رَضِيَ .

(وتقول في فعول من الواوي : عَدُوٌّ) والأصل : عَدُوٌّ ، (ومن اليائي :
بَغِيٌّ) والأصل : بَغُوٌّ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ،
فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، ف قيل : بغى ، وفي
التنزيل : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ، ﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾ أي : فاجرة ، وقال ابن جني :
هو فاعيل ، ولو كان فعولاً . ل قيل : بَغُوٌّ ، كما قيل : فلان نهوٌّ عن المنكر ، كذا
ذكره صاحب « الكشاف » فيه^(٢) .

وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جني ، وأظن أنه سهو منه ؛ لأنه لو كان فعيلاً
كما قال . . لوجب أن يقال : بغية ؛ لأن فعيلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث ، اللهم ؛ إلا أن يقال : شبه بما هو بمعنى المفعول ، كما في قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، وهو تكلف ، ولأن قوله : لو
كان فعولاً . . ل قيل : بغو غير مستقيم بلا خفاء ؛ لأنه يائي ، وأما نهو . . فشيء
شاذ ، والقياس : نهى .

فإن قلت : الواو في (عدو) رابعة ، وما قبلها غير مضموم ، فلم لم تقلب
ياء ؟

قلت : لأن المدة لا اعتداد بها ، فكأن ما قبلها مضموم ، ولأن الواو
الساکنة كالضمة ، ولأن الغرض هو التخفيف ، وهو يحصل بالإدغام ، وكذا

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣٨٥ / ٤) ، و « المفصل » (ص
٥٠٢) ، و « شرح المفصل » (٣٦ / ٥) و (٢٢ / ١٠) .

(٢) الكشاف (١١ / ٣) .

الكلام في اسم المفعول الواوي ؛ نحو : مغزو .

فإن قلت : ما السر في جواز (معدي) ، و (مغزي) بقلبها ياء مع الكثرة والاطراد ، لا سيما في (مرضي) ، وامتناع ذلك في (عدو) . . **قلت :** السر أن نحو : مغزو طال ، فثقل ، والياء أخف ، فعدل إليه ، بخلاف فعول ، أو أنه محمول على فعله ، فافهم .

(**وتقول في فعل من الواوي : صَبِيٌّ**) والأصل : صَبِيؤُ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وهو من الصبوة ، (**ومن البائي : شَرِيٌّ**) أصله : شَرِيئُ ، أدغمت الياء في الياء ، والفرس الشرِيُّ : هو الذي يَشْرِي في سيره ؛ أي : يلجُ .

[الْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْمَزِيدُ فِيهِ : تَقَلَّبَ وَאוُهُ يَاءً ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضمُومًا قُلِبَتْ يَاءً ، فَتَقُولُ : أَعْطَى يُعْطِي ، وَأَعْتَدَى يَعْتَدِي ، وَأَسْتَرَشَى يَسْتَرَشِي . وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَأَعْتَدَيْتُ ، وَأَسْتَرَشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَغَاوَيْنَا ، وَتَرَاوَيْنَا .

(و) الثلاثي (**المزيد فيه :** تقلب واوه ياء ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياء) ؛ تخفيفاً لثقل الكلمة بالطول ، والمزيد فيه كذلك لا محالة فيه ، فتقلب فيه الواو ياء .

وقوله : (رابعة) احتراز من نحو : غَزَوَ ، وقوله : (فصاعداً) ؛ ليدخل فيه نحو : اعتدى ، واسترشى ، وقوله : (ولم يكن ما قبلها مضموماً) احتراز من نحو : يغزو .

(**فتقول : أعطى يعطي**) والأصل : أَعْطَوَ يُعْطُوْ ، (**واعتدى يعتدي**) والأصل : اَعْتَدَوْ يَعْتَدُوْ ، (**واسترشى يسترشي**) والأصل : اسْتَرَشَوْ يَسْتَرَشُوْ ،

ومثل بثلاثة أمثلة ؛ لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة .

(وتقول مع الضمير : أعطيت ، واعتديت ، واسترثيت . وكذلك : تغازينا ،

وتراجينا) بقلب الواو من الجميع ياء ؛ لما ذكرنا ، فاحفظ هذه الضابطة .

ولكن اعلم : أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية ، وقالوا : (كل واو . . . إلى آخره) ولي فيه نظر ؛ لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط ؛ لأن وقوعه رابعاً أكثر ، فهو أليق بالتخفيف ؛ بدليل أنهم لا يقلبونه من استقوم ، وفي التنزيل : ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ ، وكذا : اعشوشب ، واجتوروا ، وتجاوزوا ، وما أشبه ذلك .

وفي نحو : افعلاً وفعالاً لا تقلب اللام الأولى ؛ لأن الأخيرة منقلبة لا محالة ، فلو انقلبت الأولى أيضاً . لأوقع في الثقل المهروب عنه ، لا سيما في المضارع ، بدليل ارعوى يرعوي ، واحواوى يحواوي ، وما أشبه ذلك ، ولأنه ينتقض بنحو : مدعؤ ، وعدؤ ، وكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتل اللام ، وعلى أنه لا اعتداد بالمدّة ، أو أن المدّة قائمة مقام الضمة .

هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه حرفاً واحداً ، فلنشرع فيما تعدد

فيه حرف العلة ، فنقول :

الرابع : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ ؛ فَتَقُولُ : شَوَى يَشْوِي شَيْئاً ؛ مِثْلَ : رَمَى يَرْمِي رَمِيّاً ، وَقَوَى يَقْوَى قُوَّةً ، وَرَوَى يَرَوَى رَوِيّاً ؛ مِثْلَ : رَضِيَ يَرْضَى ، فَهُوَ رِيَّانٌ ، وَأَمْرَأَةٌ رِيَاءٌ ؛ مِثْلَ : عَطَّشَانٌ ، وَعَطَّشَى ، وَأَرْوَى ؛ كَأَعْطَى ، وَحَيَّى ؛ كَرَضَى ، وَحَيَّ يَحْيَا حَيَاةً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيّاً وَحَيّاً ، فَهُمَا حَيَّانٌ ، وَحَيَّوْا ، فَهُمَ أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيَّوْا بِالتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .

النوع (الرابع) من الأنواع السبعة : (المعتل العين واللام) وهو ما يكون

عينه ولامه حرفي علة ، وقدمه ؛ لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه .

(**ويقال له : اللفيف المقرون**) أما اللفيف . . فلاجتماع حرفي علة فيه ، يقال

للمجتمعين من قبائل شتى : لفيف ، وأما المقرون . . فلمقارنة الحرفين ؛ لعدم الفاصل بينهما ، بخلاف ما سيجيء بعده ، والقسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام ، لكن لم يجيء ما يكون عينه ياء ولامه واواً ، فبقي ثلاثة .

ولا يكون إلا من باب : ضرب يضرب ، وعلم يعلم ، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين في الماضي ؛ نحو : قَوِيّ ؛ لتقلب الواو الأخيرة ياء ؛ دفعاً للثقل .

وإنما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واواً ؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام ، ولذا لا تعل العين .

(**فتقول : شَوِيّ يشوي شيئاً ، مثل : رمي يرمي شيئاً**) فجميع ما عرفته في

رمي يرمي فاعرفه ههنا بعينه ، والأصل : شَوِيّ يَشُوِيّ ، أعلا إعلال رمي يرمي ، وأصل شيئاً : شَوِيّاً ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ولا يجوز قلب الواو ألفاً ؛ لئلا يلزم حذف إحدى الألفين ، فتختل الكلمة .

فإن قيل : إذا كان الأصل : شَوِيّ ، فلم أعل اللام دون العين ، مع أن العلة

موجودة فيهما ؟

قلت : لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه ، فلا يعمل العين في صيغة

من الصيغ ؛ لأنه لم يعمل في الأصل ، فلا يقال في اسم الفاعل : شاء بالهمزة ، بل : شاء بالواو ، ويقال في اسم المفعول : مَشُوِيّ ، لا مَشِيِيّ ، فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه ، لا مثل الأجوف .

(**و**) تقول : (**قَوِيّ يَقْوِي قُوّة**) والأصل : قَوَوَ يَقْوَوُ ، فأعلا إعلال رضي

يرضى ، ولم يدغم ؛ لأن الإعلال في هذه الصورة واجب ؛ إذ لا يجوز أن يقال : رَضَوَ - مثلاً - بلا إعلال ، بخلاف الإدغام ؛ إذ يجوز أن يقال : حَيَّيَ بلا

إدغام ، فقدم الواجب ، فلم يبق سبب الإدغام ، ولأن قَوِيَّ أخف من قَوٍّ بالإدغام ، واغتر اجتماع الواوين في القوة ؛ للإدغام ، فإنه موجب للخفة ، ونظيره الجَوُّ والبؤُّ^(١) ، ولم تعل العين ؛ لثلا يلزم في المضارع : يَقَاي بياء مضمومة ، وقيل : لثلا يلزم اجتماع الإعلالين .

(وَرَوِيَّ يَرْوَى رَبّاً) أصله : رَوِيّاً ، ولم تقلب العين من رَوِيَّ ألفاً وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين ؛ لثلا يلزم في المضارع أن يقال : يَرَايُ ؛ كيخاف بياء مضمومة ، وهم رفضوا ذلك ، ولأن فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ، ولم تقلب في المفتوح ، فلم تقلب في المكسور ، فقَوِيَّ يَقَوَّى ، وَرَوِيَّ يَرْوَى ؛ (مثل : رضي يرضى) في جميع أحكامه بلا مخالفة ، وعليك ألاّ تعل العين أصلاً ، ولما لم يكن اسم الفاعل من رَوِيَّ يروى مثله من شوى . . أشار إليه بقوله :

(فهو رَيَّان ، وامرأة رَيَّا ، مثل : عطشان ، وعطشى) يعني : لا يقال : راو ، وراوية ، بل تُبنى الصفة المشبهة ؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها ؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث ، والصفة المشبهة على الثبوت ، والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث ، فتأمل .

وأصل رَيَّان : رَوِيَّان ، تقول : ريان ريانان ريانون رَوَاء ، ريا رَيَّان رَوَاء أيضاً ، وتقول في تشنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة إلى ياء المتكلم : رَيَّيَّ ، بخمس ياءات : المنقلبة عن الواو ، ولام الفعل ، والمنقلبة عن ألف التأنيث ، وعلامة التشنية ، وياء المتكلم .

(وأروى ؛ كأعطى) يعني : أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه ، وقد عرفته ، فوازن هذا عليه ، ولا تفرق ، ولا تعل العين أصلاً ، فإني لو

(١) في (د) (التو) ، وجاءت في (أ) بالتاء والباء ؛ أي : يمكن أن تقرأ (والتو) ، وكذلك : (والبؤ) ، ومعنى البؤ : جلد الحَوار يحشى تَبناً أو حشيشاً لترأه أم المسلوخ ، والتو له معان كثيرة منها : الفرد ضد الزوج ، والجبل المفتول طاقاً واحداً ، والبناء المنسوب ، وغير ذلك .

اشتغلت بتفصيل ذلك . . لَطال الكتاب من غير طائل .

(و) تقول في فَعَلَ مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان (حَيَّيْ ؛ كَرَضِي) بلا إعلال العين ؛ لما تقدم ، وجاز عدم الإدغام ؛ نظراً إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع ، وهنا لا يجوز الإدغام في المضارع ؛ لما يلزم من يَحْيِيْ مضموم الياء ، وهو مفروض .

(و) يجوز (حَيَّ) بالإدغام ؛ لاجتماع المثليين ، وهذه هي الكثيرة الشائعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَحْيِيْ مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ ﴾ ، ويجوز في الحاء الفتح على الأصل ، والكسر بنقل حركة الياء إليه ، وتقول في مضارع حَيَّ وحَيَّيْ : (يَحْيَا) بلا إدغام ؛ لثلاث يلزم الياء المضمومة ، وتقلب اللام ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : (حَيَاة) في المصدر ، بقلب الياء ألفاً ، وكتبت على صورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو ، وكذلك : (الصلوة ، والزكوة ، والرَّبَّوا) ، كذا ذكره صاحب « الكشاف » فيه^(١) .

والحق : أن أمثال ذلك يكتب في المصحف بالواو ؛ اقتداء بنقلته ، وفي غيره بالألف كحياة ؛ لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء ، لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء . . تكتب بصورة الألف ، إلا في : يَحْيِيْ وَرَبَّيْ .

(فهو حَيَّ) في النعت ، ولم يقل : حَائِيْ ؛ لما ذكر في راوٍ من أن المعنى على الثبوت ، ولم يجز حَيَّيْ بلا إدغام ؛ حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في الإعلال ، دون الإدغام ، وعلى تقدير حملة عليه فالحمل على ما هو الأكثر ؛ أعني : الإدغام أولى .

(وحَيَّا) في فعل الاثنين من حَيَّ بالإدغام ، (وحَيَّيَا) فيه من حَيَّيْ بلا إدغام . (فهما حَيَّان) في تثنية حَيَّيْ ، (وحَيَّوَا) في فعل جماعة الذكور من حَيَّيْ بالإدغام .

(١) الكشاف (٣/ ٣٤٠) .

قال الشاعر^(١) :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيِّضَتَهَا الْحَمَامَةُ
(فهم أحياء) في جمع حي ، (ويجوز) في فعل جماعة الذكور : (حيوا
بالتخفيف ؛ كَرَضُوا) من حَيَّيْ بلا إدغام ، والأصل : حَيَّيُوا ؛ كَرَضُوا ، نقلت
ضمة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، ووزنه فَعُوْا .

قال الشاعر^(٢) :

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا
وأما عند اتصال الضمير^(٣) . . فلا مدخل للإدغام ، كما تقدم في المضاعف ؛
ولذا لم يذكره .

ويجوز عند تاء التانيث : حَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ ؛ كَحَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ .

وَالْأَمْرُ : أَحْيَ ؛ كَارَضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعطَى يُعْطِي بَعَيْنِهِ ، وَحَايَا
يُحَايِي مُحَايَاةً . وَأَسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي أَسْتَحْيَاءَ ، أَسْتَحْيِي فِي الْأَمْرِ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَسْتَحْيِي يَسْتَحْيِي أَسْتَحْ ، وَذَلِكَ أَلْحَذُ لِكَثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِ ، فِي : لَا أَدْرِي .

(والأمر : إَحْيَ) من تحيا ؛ (كَارَضَ) من تَرْضَى في سائر التصاريف ،
مؤكداً أو غيره ، تقول : أَحْيَ أَحْيَا أَحْيَا ، أَحْيَيْ ، بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة ،
أَحْيَا أَحْيَيْنَ ، وبالتأكيد : أَحْيَيْنَ أَحْيَاناً أَحْيَوْنَ ، والوزن : أَفْعَوْنَ ، أَحْيَيْنَ بكسر

(١) البيت لعبيد بن الأبرص . انظر «ديوانه» (ص ٢١٩) و«كتاب سيبويه» (٣٩٦/٤) ، و«المفصل»
(ص ٥٠٤) ، و«شرح المفصل» (١١٥/١٠) .

(٢) البيت لأبي حُزَابَةَ ، الوليد بن حنيفة التميمي ، وقد ذكره في «الأغاني» (٨٩٩٨/٢٦) ، وهو في
«كتاب سيبويه» (٣٩٦/٤) ، و«المقتضب» (٣١٨/١) ، و«شرح المفصل» (١١٦/١٠) ،
وانظر «لسان العرب» مادة (حيا) .

(٣) (هـ) زيادة : (أَي : المرفوع المتحرك) .

الياء الثانية ، والوزن : أَفْعَيْنَ ، أَحْيَيَّانُ أَحْيَيْنَانُ .

(و) تقول في أفعَل : (أَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَى يعطي بعينه) ولا يدغم حال
النصب أيضاً ، بل يقال : أَنْ يُحْيِي^(١) ؛ حملاً على الأصل ، قال الله تعالى :
﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ .

تقول : أَحْيَى يحيي إحياء ، فهو مُحْيٍ ، وذاك مُحْيَاً ، لم يُحْيِ ، لِيُحْيِ ،
أُحْيِ ، لا تُحْيِ ، بحذف اللام ، وإبقاء العين بحاله ، وبالتأكيد : أُحْيِنُ ،
بإعادة اللام ؛ كأعطين .

(و) تقول في فاعَل : (حَايَا يُحَايِي مَحَايَا) فهو مُحَايٍ ، وذاك مُحَايَاً ، لم
يُحَايِ ، لِيُحَايِ ، حَايٍ ، لا تُحَايِ ؛ كَنَاجٍ بعينه .

(و) تقول في استفعل : (اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي اسْتَحْيَاء ، اسْتَحْيِ فِي الْأَمْرِ) فهو
مَسْتَحْيٍ ، وذاك مَسْتَحْيَاً ، لم يَسْتَحْيِ ، لَتَسْتَحْيِ ، لا تَسْتَحْيِ ؛ كَاسْتَرَشَى
بعينه .

(ومنهم) أي : من العرب (من) يحذف إحدى الياءين و (يقول : اسْتَحْيِ
يَسْتَحْيِي اسْتَحٍ) فهو مَسْتَحٍ ، وذاك مَسْتَحَاً ، لِيَسْتَحِ ، لا تَسْتَحِ ، لم تَسْتَحِ ،
بكسر الحاء ، وحذف الياء الأخيرة علامة للجزم ، وهذه لغة تميمية ، والأولى
حجازية ، وهو الأصل الشائع قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ
مَثَلًا... الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ .

وتقول على اللغة الثانية : اسْتَحْيِ اسْتَحْيَا اسْتَحَوْا ، على وزن اسْتَفَوْا ،
اسْتَحْتِ اسْتَحْتَا ، على وزن اسْتَفْتِ اسْتَفْتَا ، اسْتَحَيْنَ ، على وزن اسْتَفَيْنَ^(٢) .

(١) في (أ) و(ج) و(د) : (ولا يدغم حال النصب أيضاً ، لا تقول : أَنْ يُحْيِ) .

(٢) سيذكر العلامة الشارح رحمه الله تعالى لاحقاً أن المحذوف هو العين من هذا الفعل ؛ وبناء عليه كان
ينبغي أن يقول : (على وزن اسْتَفْلَنَ) ، ولكن هكذا ورد هذا الوزن في كل النسخ التي بين أيدينا ،
ما عدا (ب) فالكلمة ساقطة منها أصلاً ، وجاء في مطبوعة داغستان (ص ٢١٥) : (اسْتَفْلَنَ) ،
وصرح في « تدرج الأداني » (ص ١٨٨) بأنه الصواب ، فانظره ؛ علماً أن اختلاف الوزن مبني على
خلاف في المحذوف ، سيأتيك بعد قليل .

إلى الآخر ، ويستحي يستحيان يستحون ، على وزن : يستفون ، تستحي تستحيان يستحين على : وزن يستفين . . . إلى الآخر ، استح استحيا استحوا ، استحي استحيا استحين ، وبالتأكيد : استحين ، بإعادة اللام ، استحيان استحن ، استحن استحيان استحياناً .

ولما تقرر أن هذا النوع لا تعتل عينه ألبته ، وهلهنا قد حذفت . . أشار إلى الجواب بقوله : **(وذلك الحذف ؛ لكثرة الاستعمال ؛ كما قالوا : لا أدري ، في : لا أدري)** يعني : ليس الحذف للإعلال ، بل على سبيل الاعتبار ، مثله من : لا أدري ، والأصل : لا أدري ، فحذفت الياء ؛ لكثرة استعمالهم هذه الكلمة ، **كذا حكاه الخليل وسيبويه^(١)** ، ونظيره حذف النون من : (يكون) حال الجزم ؛ نحو : لم أك ، ولم تك ، ولم يك ، وهذا كثير في الكلام .

قال سيبويه في استحي : حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لأن الياء الأولى تقلب ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم ، **وقال المازني** : لم تحذف لالتقاء الساكنين ، وإلا . . لردوها إذا قالوا : هو يستحي ، ولقالوا : يستحي^(٢) .

قلت : وفيه نظر ؛ لأنه كما نقلت حركة الياء من استحي إلى ما قبلها ، وقلبت ألفاً ، فكذلك ههنا ، نقلت حركة الياء من : يستحي إلى ما قبلها ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، والعلة فيهما كثرة الاستعمال .

(١) انظر « العين » (٥٨ / ٨) ، و « المحكم والمحيط الأعظم » (١٠١ / ١٠) .

(٢) الذي في « الصحاح » مادة (حيا) : (يستحي) ، وما أثبتناه هو من « اللسان » و « التاج » ، هذا ؛ وإن ما قرره العلامة الشارح هنا من حذف العين هو أحد رأيين لعلماء النحو ، كما ذكر ذلك أبو حيان في « البحر المحيط » (١٢١ / ١) ، و « ارتشاف الضرب » (٢٤٨ / ١ ، ٢٤٩) ، والسمين الحلبي في « الدر المصون » (٢٢١ / ١) ، وقد قال العلامة أبو الحسن الكيلاني في « شرح تصريف العزي » (ص ٤١) : (« ومنهم » أي : من العرب « مَنْ » يحذف لامة ، أو عين فعله ، والأول أولى) ، ثم إن العكبري من قبله قد استبعد حذف العين في « إملاء ما من به الرحمن » (٢٦ / ١) ، فراجع .
هذا ؛ وقد ذكر الزبيدي في « تاج العروس » مادة (حيي) أن ابن بري قال : (قول أبي عثمان موافق لقول سيبويه ، والذي حكاه - أي : الجوهرى - عن سيبويه ليس هو قوله ، وإنما هو قول الخليل) ، فليتأمل .

وفي كلام سيبويه أيضاً نظر ؛ لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام ، والحق أنه العين ، وإلا . لوجب أن يقال في المجزوم والأمر : لم يستحي ، واستحي بإثبات الياء ؛ لأن حذف اللام إنما هو ؛ لكونه قائماً مقام الحركة ، وليس العين كذلك ، فالمحذوف العين ، وحذف اللام في المجزوم والأمر مثله في الناقص ، لا لكثرة الاستعمال ، بدليل إعادتها في نحو : استحيا واستحين ، فليتأمل^(١) .
وحينئذ لا حاجة إلى قلب الياء ألفاً ؛ لأنه يحذف سواء قلب ، أو لم يقلب ، بل نقلت حركته وحذف ، فالتشبيه بـ (لا أدري) في الحذف لكثرة الاستعمال ، لا في حذف اللام .

الْخَامِسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ ؛
فَقُولُ : وَقَى ؛ كَرَمَى ، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ . وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : قِ ،
فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : قَهْ ،
فَقُولُ : قَهْ يَا رَجُلُ قِيَا قُوا ، قِي قِيَا قِينَ . وَتَقُولُ فِي التَّكْثِيرِ : قِينَ
قِيَانٌ قُنْ ، قِنَّ قِيَانٌ قِينَانٌ . وَبِالْخَفِيفَةِ : قِينَ قُنْ قِنْ . وَتَقُولُ : وَجِي
يُوجِي ؛ كَرَضِي يَرْضَى . وَالْأَمْرُ : إِيْجَ ؛ كَأَرْضَ .

النوع (الخامس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء واللام) وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة ، **(ويقال له : اللفيف المفروق)** لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما ؛ أعني : العين .

(١) **اعلم :** أن ما نقله الشارح رحمه الله تعالى من كلام سيبويه يشأ عنه مثل هذا التوهم الذي أشار إليه آنفاً ، ولكن يرجعنا إلى نص « الكتاب » (٣٩٩/٤) وجدناه مختلفاً عما نقله الشارح وغيره عن سيبويه ، وإليك النص بحروفه : (وكذلك استحييت أسكنوا الياء الأولى منها ، كما سكنت في بعث ، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى ؛ لثلاثا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم) ، فأنت ترى أن سيبويه صرح بحذف العين ؛ إذ قال : (فحذفت الأولى) ، وبهذا يندفع توهم حذف اللام ؛ كما ذكر الشارح رحمه الله تعالى .

والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، وليس في كلام العرب من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء ، إلا يدبت بمعنى : أنعمت ، يقال : يَدَى يَيْدِي^(١) ، فالفاء في غيره واو فقط ، واللام لا تكون إلا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو ، إلا لفظة : (واو) ، ولم يَجِء إلا من باب : ضَرَب يَضْرِب ، وعِلِم يعلم ، وحَسِب يحسب ، ولم يذكر المصنف مثال الأخير ، وهو : ولي يلي .

(فتقول) من ضرب يضرب : (وقى) أي : حفظ ، وَقَيَا وَقَوَا ، والأصل : وَقَيُوا ، وَقَتْ وقتا وقَيْن ، وقَيْتَ وقَيْتَما وقَيْتَم ، وقَيْتَ وقَيْتَما وقَيْتَن ، وقَيْتُ وقَيْنَا ؛ (كرمي) رميا . . . إلى آخره ، والإعلالات هنا كالإعلالات هناك .

(يقي يقيان يقُون) ، تقي تقيان يقين ، تقي تقيان تقون ، تقين تقيان تقين ، أقي تقي ، ولم يقل : كيرمي ؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء ، إذ الأصل : يَوْقي ، وأما حكم اللام منه . . فحكمه حكم يرمي ، والأصل في يَقُون : يَقْيُون ، وفي تقين فعل الواحدة المخاطبة : تَقْيِين ؛ كَتَعْدِين ، فحذفت اللام ، كما في يرمون ، وترمين ، والوزن : يْعُون ، وَتَعِين ، وأما تقين في الجمع . . فوزنه تَعْلَن ، والياء لام الفعل .

(وتقول في الأمر : قِ) يا رجل على وزن : ع ، (فيصير على حرف واحد) كما ترى ؛ لأن الفاء محذوفة ، وقد حذف حرف المضارعة ، ولام الفعل ، فلم يبق غير العين ، وكذا تقول في سائر المجزومات : لا تَقِ ، لِيَقِ ، ولم يبق ، على وزن : لا تَع ، وليع ، ولم يع .

(ويلزمه) أي : الأمر لحوق (الهاء في الوقف ؛ نحو : قَه) لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف ، أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن ، وكلاهما ممتنع .

(١) قال في « تدرج الأداني » (ص ١٩٠) : (يَدَى يَيْدِي من باب : رمى يرمي) .

وأما حال الوصل . . (فتقول : قه يا رجل ^(١) ، قيا قوا) أصله : قَيُوا (قِي) أصله : قِي (قيا قين) على وزن : عَلَنَ ، فهو واقٍ ، والأصل : واقِيٌّ ، وذاك مَوْقِيٌّ ، والأصل : مَوْقُوِيٌّ ، فحكم اللام في الجميع حكم لام رمى بلا فرق ، فقس .

(وتقول في التأكيد) بالنون الثقيلة :

(قَيْنٌ) بإعادة اللام ؛ لما عرفته في نحو : اغزون ^(٢) ، (قِيَانٌ قُنٌ) بضم القاف في فعل جماعة الذكور ، وحذف الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الضمة عليها ، (قِنٌ) بكسر القاف في فعل الواحدة ، وحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الكسرة عليها ، (قِيَانٌ قِيَانٌ) .

(وبالخفيفة : قَيْنٌ قُنٌ قِنٌ ، وتقول) من باب : علم يعلم : (وَجِيَّ يَوْجِيٌّ ؛ كرضي يرضي) في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرق أصلاً ، (والأمر : ايجج ؛ كارض) تقول : ايجج ايجيا ايججوا ، ايجج ايجيا ايجج ، وبالتأكيد : ايججج . . الخ ^(٣) .

وذكر ذلك ؛ لفائدة وهي : أن الواو تقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإن الأصل : اِوَجَجَ ، يقال : وجي الفرس ، إذا وجد في حافره وجع .

(١) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (ق) بدون الهاء ، ولعل الصواب ما أثبتنا من (د) ، فقد جاء في هامشها : (ويكتب بالهاء في الوصل أيضاً) ، وفيه إشارة إلى ما ذكره الشارح رحمه الله في أثناء كلامه عن النوع الأول ، وهو المثال ؛ إذ قال : (الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها) . انظر (ص ١٥٨) .

(٢) انظر (ص ١٩٧) .

(٣) عبارة (ب) : (وبالتأكيد : ايججج ايججج ايججج . .) ، ولم نرده على الكتاب ؛ لأنه غير صحيح ؛ أعني : (ايججج) ، فحقه أن يقال فيه : (ايجج) ؛ إذ لا تعاد لام هذا الفعل في فعل جماعة الذكور المؤكد بالنون ، ولا في فعل الواحدة المخاطبة ؛ كما سبق تقريره في الحديث عن توكيد نحو : (اِرْضُ) (في ص ١٩٧) ، فراجع ؛ علماً أن هذه الزيادة في (ب) ورد مثلها في نسخة « تدريج الأداني » ، ولكنه جاء : (وبالتأكيد : ايجججج ايجججج ايجججج . .) ، وهو الصواب ، والله أعلم . انظر « تدريج الأداني » (ص ١٩٢) .

السادسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ؛ كَيِّنَ ، فِي اسْمِ مَكَانٍ . وَيَوْمَ ، وَوَيْلَ ، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ الْفِعْلُ .

النوع (السادس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة ، والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، ولم يجرى ما يكون الفاء والعين منه واوين ؛ لكونه في غاية الثقل ، فبقي ثلاثة أقسام أشار إلى أمثلته بقوله : **(كيين ، في اسم مكان ، ويوم ، وويل)** وهو واد في جهنم ، وويل أيضاً كلمة عذاب .

(ولا يبنى منه) أي : من هذا النوع **(الفعل)** لأن الفعل أثقل من الاسم ، وهذا النوع أثقل الأنواع المتقدمة ؛ لما فيه من الابتداء بحرفين ثقلين ؛ ولهذا لم يجرى مما هو الأثقل - أعني : ما يكون فاؤه وعينه واوين - اسمٌ ولا فعل .

السابعُ : الْمُعْتَلُّ أَلْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَذَلِكَ وَאוּ وَيَاءٌ لِاسْمِي الْحَرْفَيْنِ .

النوع (السابع) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة ، والقسمة تقتضي أن يكون تسعة أقسام ، ولم يجرى في الكلام من هذا النوع إلا مثالان ، **(وذلك واو وياء لاسمي الحرفين)** وهما (و) و (ي)^(١) ، فإن الهمزة والباء والجيم ... إلى الآخر أسماء مسمياتها : (أ-ب-ج) ... إلى الآخر ؛ كالرجل ، والفرس .

قال الخليل لأصحابه : كيف تنطقون بالجيم من جعفر ؟ فقالوا : جيم ،

(١) في (أ) : (وهما « وَوْوٌ » و« يِّيٌ ») وهذا باعتبار أصل الواو والياء ، كما سيبين الشارح بعد قليل .

فقال : إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه ، والجواب : (ج) ؛ لأنه المسمى^(١) .

وتركيب (الياء) من الياءات الثلاث بالاتفاق ، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً^(٢) ، **وقال الأخفش** : إن ألف (الواو) منقلبة من الواو ، وقيل : من الياء ، والأول أقرب ؛ لأن الواوي أكثر من اليائي ، فالحمل عليه أولى ، وقلبت العين منهما ألفاً دون اللام ؛ كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأول ، والله تعالى أعلم .

* * *

(١) انظر « كتاب سيبويه » (٣ / ٣٢٠) .

(٢) يعني : الأصل (يي) ، قلبت الياء الأخيرة همزة ، فصار : (يِيءٌ) ، وقلبت الياء المتوسطة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (ياءٌ) أو تقول : قلبت الياء الوسطى ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (يائيٌ) ، وقلبت الياء الأخيرة همزة تخفيفاً ، فصار : (ياءٌ) والله أعلم .

فَصْلٌ فِي الْمَهْمُوزِ

حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الِهْمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلٌ يَأْمُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ . وَالْأَمْرُ : أَوْمَلُ ، بِقَلْبِ الِهْمْزَةِ وَأَوَّ ؛ لِأَنَّ الِهْمْزَتَيْنِ إِذَا التَّقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا ؛ كَأَمَنْ ، وَأُومِنَ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى هَمْزَةً وَصَلٍ . . تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

(**فصل : في**) بيان (**المهموز**) وهو الذي أحد حروفه الأصول همزة ، ولفظ المهموز يشعر بذلك ، وهو على ثلاثة أنواع ؛ لأن الهمزة : إما فاء ، ويسمى مهموز الفاء والصدر ، أو عين ، ويسمى مهموز العين والأوسط ، أو لام ، ويسمى مهموز اللام والعجز .

(**حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح ؛ لأن الهمزة حرف صحيح**) بدليل قبولها الحركات الثلاث ، بخلاف حروف العلة ؛ يعني : أن تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة كتصاريف الصحيح ، فإن لفظ المهموز إذا أطلق . . يفهم منه الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة ، وإلا . . فيقال : المضاعف المهموز ، والمثال المهموز ، والأجوف المهموز ، ونحو ذلك .

والأولى أن يقال : حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ، إن كان مضاعفاً . . فمضاعف ، وإن كان مثلاً . . فمثال ، إلى غير ذلك .

وإنما جعل المهموز من غير السالم ؛ لما فيه من التغيرات التي ليست في السالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف علة ، (**لكنها**) أي : الهمزة (**قد تخفف إذا وقعت غير أول**) أي : غير مبتدأ بها ؛ فإنها تخفف إذا وقعت في أول الكلمة ، إن لم تكن مبتدأ بها ؛ نحو : (**وَأَمُرُّ**) بالألف ، والأصل : (**وَأَمُرُّ**) بالهمزة ، فالمراد بغير الأول ألا تكون في أول الكلام ، بل يتقدم عليها شيء ، وإلا . . لم يخفف حيثئذ ؛ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ، ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصل ^(١) ؟ !

وأما حذف الهمزة من نحو : خذ ، والأصل : أُوْخذ . . فليس من هذا الباب ، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها ، وإنما تخفف ؛ (**لأنها حرف شديد ، من أقصى الحلق**) فتخفف ؛ دفعاً لشدتها ، وتخفيفها يكون بالقلب ، والحذف ، وغيرهما ، واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب ؛ فإنه باب طويل الذيل ، ممتد السيل .

إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح . . (**فتقول : أَمَلْ يَأْمَل ؛ كنصر ينصر**) في سائر التصاريف ، (**والأمر : أُوْمَل ، بقلب الهمزة**) التي هي فاء الفعل (**واواً**) فإن الأمر : أُوْمَل بهمزتين ، الأولى للوصل ، والثانية الفاء ، فقلبت واواً ؛ لسكونها ، وكون ما قبلها همزة مضمومة ؛ وذلك (**لأن الهمزتين إذا التقتا**) حال كونهما (**في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة . . وجب قلبها**) أي : قلب الثانية الساكنة (**بحركة ما قبلها**) أي : بحركة الهمزة التي قبلها ؛ روماً للخفة ؛ إذ لا يخفى ثقل ذلك .

وقوله : (**ثانيتهما ساكنة**) جملة حالية ، وجاز خلوها من الواو ؛ لكونها

(١) كذا في (ب) ، ولعله الأولى ؛ لأن المعنى ، كما يقول في « تدرج الأداني » (ص ١٩٥) : (عند الوصل ؛ أي : عند التوصل إلى الابتداء بالسكن ، وليس المراد بالوصل الدرج ، ضد الابتداء ؛ لأنها لا تزداد حيثئذ) ، وجاءت العبارة في (ج) و (د) : (... ألا ترى إلى زيادتها عند الوصل ...) ، وفي (أ) : (... ألا يرى إلى عدم زيادتها عند الوصل ...) ، وفي (هـ) : (... ألا ترى زيادتها عند الوصل ...) ، فتأمل .

عقيب حال غير جملة ؛ كقوله :

وَاللَّهُ يُبَيِّنُ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَنَعْظِيمٌ^(١)
فإن كان حركة ما قبلها فتحة . . تقلب بحرف الفتحة ، وهو الألف ؛
(كَأَمَنْ) أصله : أَمَنْ ، قلبت الثانية ألفاً ، وإن كانت ضمة . . تقلب بحرف
الضمة ، (و) هي الواو ؛ نحو : (أَوْمَنْ) مجهول آمن ، أصله : أَوْمَنْ
بهمزتين ، وإن كانت كسرة . . تقلب بحرف الكسرة ، (و) هي الياء ؛ نحو :
(إِيْمَان) مصدر آمن ، والأصل : إِيْمان .

وإنما قال : (إذا التقتا) لأن الهمزة الساكنة ، التي قبلها حرف غير همزة ،
لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها ، بل يجوز ؛ نحو : رأس ، وبؤس ،
ورئم ، وقال : (في كلمة واحدة) لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً
ذلك ، بل يجوز ؛ نحو : (يا قارىء ائزر) بالهمزة ، ويجوز بالواو^(٢) .

وكذا قياس الفتح والكسر ؛ لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة ؛ لجواز
انفكاكهما ، وقال : (ثانيتهما ساكنة) لأنهما لو التقتا في كلمة ، ولم تسكن
الثانية . . فله أحكام آخر لا تليق بهذا الكتاب .

وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : أَيْمَّة ، والأصل : أَأَمِمَّة ؛ كَأَحْمِرَة ؛ فإنه لم
تقلب الثانية ألفاً ، كما في : آمن ، بل نقلت حركة الميم إليها ، وقلبت ياء ،
فقليل : أَيْمَّة ، ويمكن الجواب : بأنه شاذ^(٣) .

إذا عرفت هذا . . فتقول : إذا قلبت الثانية (فإن كانت) الهمزة (الأولى)

(١) البيت لابن الرمي في « ديوانه » (٢٣١٥ / ٦) ، وهو في « خزانة الأدب » للبغدادى (٦٠ / ١) . وانظر
« دلائل الإعجاز » (ص ٢١٢) .

(٢) في (د) : (يا حادىء ائزر) ، والحادىء : اسم فاعل من : حَدَىء ؛ كفرح ، بمعنى : نصر ومنَعَ
من الظلم ، و (ائزر) أمر من المؤازرة ؛ أي : المعاونة والمساعدة ، وقوله : (ويجوز بالواو) أي :
يجوز أن تقول : (يا قارىء أَوْزِرْ) هكذا تلفظ ، ولكنها تكتب : (يا قارىء أَيْزِرْ) بالياء ؛ كما سبق
ذكره عند قول الماتن : (تقول : يا زيد ايجل ، تلفظ بالواو ، وتكتب بالياء) . انظر (ص ١٥٨) .

(٣) انظر « تدريج الأداني » (ص ١٩٧) .

من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً ، أو ياء (همزة وصل .. تعود الثانية) أي :
تصير الهمزة المنقلبة واواً ، أو ياء (همزة) خالصة (عند الوصل) أي : وصل
تلك الكلمة بكلمة قبلها ؛ يعني : عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لأنه
يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين ، فلا تبقى علة القلب ، فتعود المنقلبة^(١) .

وقوله : (الهمزة الثانية)^(٢) المراد بها الواو والياء ، لكن أطلق عليهما
الهمزة ؛ لكونهما في الأصل همزة ، أو لصيرورتهما همزة ، ولأن قوله :
(الأولى) يقتضي الثانية قال ذلك في مقابلة هذا ، ولو قال : (تعود الثانية)
بمعنى ترجع .. لكان أخصر وأوضح ، لكن لما أردفه بقوله : (همزة) .. قلنا :
إِنَّ (عَادَ) من الأفعال الناقصة بمعنى : صار ؛ لتكون (همزة) خبره ، ولك أن
تجعل (همزة) حالاً ، وهذا أسهل .

لكن قوله : (إذا انفتح ما قبلها) أي : ما قبل الثانية ، بعد حذف همزة
الوصل فيه نظر ، بل هو وهم محض ؛ لأن الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة
الوصل ، سواء انفتح ما قبلها ، أو انكسر ؛ لزوال العلة ؛ أعني : اجتماع
الهمزتين .

مثال ما انفتح ما قبلها : قوله تعالى : ﴿إِلَى الْهَدَى أَتَيْنَا﴾ الأصل : إيتنا
بياء ، فلما سقط همزة الوصل .. عادت الهمزة المنقلبة .

ومثال ما انضم ما قبلها : قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَتَذَن لِّي﴾
والأصل : إيدن بياء ، فلما سقط الهمزة الأولى .. عادت الثانية .

ومثال ما انكسر ما قبلها : قوله تعالى : ﴿فَلْيَوَدَّ الَّذِينَ آوْتُمْنَ آمَنَتُهُ﴾ والأصل :
أوتمن بالواو ، فعند سقوط الهمزة الأولى عادت الهمزة الثانية .

وكذا في المنقلبة واواً ، تقول في : أوْمَل : يا زيد ائْمَل ، ويا قطام ائْملي ،
بإعادة الهمزة ، ولم يجيء مما يكون الأولى همزة وصل قلب الثانية ألفاً ؛ لأن

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (فيعود المنقلب) .

(٢) كذا هي في كل النسخ ، مع العلم أنه قال في المتن : (تعود الثانية) بدون (الهمزة) ، فتنبه .

همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة .

وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي : حُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكَثْرَةِ
الْإِسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرٌ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

(وحذفت الهمزة في : حُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، على غير قياس) يعني : أن
القياس يقتضي أن يكون الأمر من : تأخذ ، وتأكل ، وتأمر : أُوخذ ، وأُكل ،
وأُمر ؛ كأوْمَل من تأمل ، لكنهم لما اشتقوا^(١) الأمر منها . . حذفوا الهمزة
الأصلية ، (لكثرة الاستعمال) ، ثم همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ؛ لزوال
الابتداء بالساكن ، وهذا حذف غير قياسي .

وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح ؛ لأن هذا الحذف واجب في :
(حُذْ) و (كُلْ) بخلاف (مُرْ) لأنهما أكثر استعمالاً .

(وقد يجيء « مُرٌ » على الأصل عند الوصل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ
بِالصَّلَاةِ ﴾) أصله : (أومر) ، حذفت همزة الوصل ، وأعيدت الثانية ، ف قيل :
(وأمر) ، وهذا أفصح من (ومُرْ) ؛ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل ، وجاء
في الحديث : « فمر برأس التمثال » ، « ومُرْ بالستر » ، « وممر برأس
الكلب »^(٢) .

(١) في (ب) : (استقلوا) ، وعليها شرح الشيخ عبد الحق في « تدرج الأداني » (ص ١٩٨) فقال :
(« لكنهم » أي : العرب « لما استقلوا الأمر منها » أي : من الأمثلة المذكورة باجتماع الهمزتين
« حذفوا . . ») ، وما أثبتناه من النسخ الأخرى أولى منه ؛ لثلا يلزم من قوله : (استقلوا) تعليلُ
حذف الهمزة بالاستئصال ، وكثرة الاستعمال في آن معاً ، فَعِلَّةٌ واحدة تكفي ، والله تعالى أعلم .

(٢) ثلاث الجمل من حديث واحد أخرجه أبو داود في « السنن » (٤١٥٨) ، والترمذي (٢٨٠٦) ،
والإمام أحمد في « مسنده » (٣٠٥ / ٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « أتاني جبريل عليه السلام ، فقال لي : أتيتك البارحة فلم يمنعي أن أكون دخلت إلا أنه
كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فَمَرَّ برأس =

وَأَزَرَ يَأْزِرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَالْأَمْرُ : إِيزِرُ . وَأَدْبَ
يَأْدُبُ ؛ كَكَرَّمَ يَكْرُمُ . وَالْأَمْرُ : أُودِبُ . وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ .
وَالْأَمْرُ : إِسْأَلُ . وَبَجُوزُ : سَأَلَ يَسْأَلُ سَلً . وَآبَ يُوُوبُ ، وَسَاءَ
يَسُوءُ ؛ كَصَانَ يَصُونُ . وَجَاءَ يَجِيءُ ؛ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ سَاءٌ ،
وَجَاءَ . وَأَسَاءَ يَأْسُو ؛ كَدَعَا يَدْعُو . وَأَتَى يَأْتِي ؛ كَرَمَى يَرْمِي .

(وَأَزَرَ) أي : عاون (يَأْزِرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ) بلا فرق ،
والتخفيف على القياس المذكور ، (وَالْأَمْرُ) من تَأْزَرَ : (إيزر) كاضرب
أصله : إئزر ، قلبت الثانية ياء ، كما في إيمان ، وخصصه بالذكر ؛ لما فيه من
قلب ليس في : إهنيء .

(وَأَدْبَ يَأْدُبُ ؛ كَكَرَّمَ يَكْرُمُ ، وَالْأَمْرُ أُودِبُ) والأصل : أُودِبَ ، قلبت
الثانية واواً ؛ ولذا ذكره .

(وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ ، وَالْأَمْرُ : إِسْأَلُ) كامنح ، ذكره وإن لم يكن فيه
تغيير ؛ تفريعاً له على يَسْأَلُ ؛ كتفريع سل على يَسْأَلُ ، كما قال : (وَبَجُوزُ) في
سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلُ أن تقول : (سَال يَسَالُ سَلً) بقلب الهمزة الثانية ألفاً ، وليس بقياس
مستمر ، ولما فعل ذلك في الأمر . . استغنى عن همزة الوصل ، وحذفت الألف ؛
لالتقاء الساكنين ، فقليل : سل ، وفي قراءة السبعة : ﴿ سَالٌ سَائِلٌ ﴾^(١) بالألف .

= التمثال الذي في البيت يقطع ، فيصير كهية الشجرة ، ومُرٌّ بالستر فليقطع ، فليجعل منه وسادتين
منبوذتين توطآن ، ومُرٌّ بالكلب فليخرج » ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا الكلب لحسن
أو حسين كان تحت نَصْدٍ لهم ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ .
وقوله : (. . . برأس الكلب . . .) لفظة (رأس) لعلها وقعت سهواً من الناسخ ، كما ذكر ذلك في
« تدرج الأداني » (ص ١٩٩) ، فهي لم ترد في الحديث المتقدم كما رأيت ، فليحذر .
(١) هي قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وابن عامر . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢ / ٣٩٠) ، قال في
« تدرج الأداني » (ص ١٩٩) : () وعليه فالإضافة بمعنى : « في » بحسب الظاهر) أي : قوله :
(في قراءة السبعة) معناه : في قراءة في القراءات السبع ، وهي قراءة الثلاثة المشار إليهم .

وقيل : هو أجوف واوي ؛ مثل : خاف يخاف ، وقيل : يائي ؛ مثل : هاب يهاب .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يبقوا همزة الوصل ؛ لعدم الاعتداد بحركة السين ؛ لكونها عارضة ، كما قالوا في الأمر من تجار ، وترأف^(١) : إجار ، وأرأف^(٢) ، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفوها ، ثم أبقوا همزة وصل ، فقالوا : إجر ، وأرّف ؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة ؟

قلت : لأن سل أكثر استعمالاً ، فأحبوا^(٣) فيه التخفيف بحيث يمكن ، بخلاف ذلك .

أو قلت : سل مشتق من (تسأل) بالالف ، فحذف حرف المضارعة ، وأسكن الآخر ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فبقي (سل) ، وليس كذلك (إجر) و (أرّف) فإن التخفيف فيهما إنما هو في الأمر دون المضارع .

(وآب) أي : رجع (يؤوب ، وساء يسوء ؛ كصان يصون ، وجاء يجيء ؛ ككال يكيل) كما تقدم في باع يبيع ، يقال : كال الزند ، إذا لم تخرج ناره ، (فهو ساء) في اسم الفاعل من ساء ، (وجاء) فيه من جاء .

وذكر ذلك ؛ لأنه ليس مثل : صائن ، بائع ، ولأن في إعلاله بحثاً ، وهو أن الأصل : ساوئ وجايئ ، قلبت الياء والواو همزة ، كما في : صائن ، وبائع ، فقليل : ساءئ ، وجاءئ ، بهمزتين ، ثم قلبت الثانية ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما في : أئمة^(٤) ، فقليل : سائي ، وجائي ، ثم أعلا إعلال غازٍ ، ورامٍ ، فقليل : ساءٍ وجاءٍ ، والوزن : فاعٍ ، **هذا قول سيبويه^(٥)** .

(١) هذا الفعل مثلث العين كما في « الصحاح » مادة (رأف) ، وجاء في (أ) و (ج) : (وتروّف) .

(٢) في (ج) : (وأرؤف) .

(٣) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (فأوجبوا) ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) إنما شبهه بـ (أئمة) من جهة القلب فقط ، وليس من جهة القلب وعلته ؛ لأن العلتين مختلفتان ، كما يظهر ذلك لمن تأمل . انظر « تدرج الأداني » (ص ٢٠٠) .

(٥) كتاب سيبويه (٣٧٦ / ٤) .

وقال الخليل : أصلهما : ساوِىء وجاِىء ، نقلت العين إلى موضع اللام ، واللام إلى موضع العين ، فقليل : ساءوُ وجاءِئ ، والوزن : فالعُ ، ثم أعلا إعلال غازٍ ورام ، فقليل : ساءٍ وجاءٍ ، والوزن : فالٍ^(١) .

ورجح قول الخليل ؛ لقلة التغير ، لما في قول **سيبويه** من إعلالين ليسا فيه ، وهما قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء ، والقلب قد ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه ؛ كشاك ، وناء يناء ، والأصل : نأى ينأى ، وأيس والأصل : يش ، ونحو ذلك ، وههنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين .

وقال ابن الحاجب : قول **سيبويه** أقيس ، وما ذكره **الخليل** لا يقوم عليه دليل ، وهو جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس^(٢) .

(وأسا) أي : داوئ (بأسو ؛ كدعى يدعو ، وأتى يأتي ؛ كرمى يرمي) .

وَالْأَمْرُ : إِيْتِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تِ تَشْبِيهَا لَهُ بِحُذْ . وَوَأَى يَيِّ ؛ كَوَقَى يَقِي . وَأَوَى يَأْوِي أَيًّا ؛ كَشَوَى يَشْوِي شَيْئًا . وَالْأَمْرُ : إِيُو . وَنَأَى يَنَأَى ؛ كَرَعَى يَزَعَى .

(والأمر : إيت) وأصله : إئت قلبت الثانية ياء ؛ كإيمان ، ولذا ذكره .

(ومنهم) أي : من العرب (من) يحذف الهمزة الثانية ، ثم يستغني عن همزة الوصل ، و(يقول : ت) يا رجل ؛ كقي ، وفي الوقف : تَه ؛ كقَه (تشبهاً له بخذ) .

(ووأى) أي : وعد (يئى ؛ كوقى يقي) وأصل يئى : يؤئى ، حذفت الواو ؛ كيقي ، ولا فائدة في ذكر الأمر ، فإن المصنف رحمه الله لا يذكر شيئاً من

(١) انظر « كتاب سيبويه » (٣٧٧/٤) ، وانظر كذلك « المقضب » (٢٥٣/١) ، ففيه قولاً سيبويه والخليل .

(٢) انظر « الإيضاح » (٤٤٧/٢) .

التصارييف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ، ليس في المشبه به .

(وأوى يأوي أيّاً ؛ كشوى يشوي شيئاً) وأصل أيّاً : أويّاً ، ولا فائدة في

ذكره ؛ إذ ليس فيه أمر زائد ، وكأن فائدته أنه قال : حكمه في التصارييف حكم شوى يشوي ، والمصدر ليس من التصارييف ، فلم يعلم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه .

(والأمر) من تأوي (إيو) كاشو من تشوي ، والأصل : إئو ، قلبت الثانية

ياء ؛ ولذا ذكره .

ولا يخفى عليك أن الياء في : إيت ، وإيزز ، وإيو ، ونحو ذلك ، تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لما تقدم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ وهو فعل جماعة الذكور ، تقول : إيو إيويا إيووا ، والأصل : إئووا بهمزتين فواوين ، فلما اتصل به الفاء . . سقطت همزة الوصل ، وعادت الهمزة المنقلبة ، فصار : فأووا ، وقس على هذا .

(ونأى) أي : بُعد (ينأى ؛ كرعى يرعى) .

وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث ، ومقايستها بما تقدم في المعتلات ، وبما مر من الإعلالات عند التأكيد وغيره ، ولا أظنها تخفى عليك إن أتقنت ما تقدم ، وإلا . . فالإعادة مع تأديتها إلى الإطالة لا تفيدك .

وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى ، لَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهمزة مِنْ مُضَارِعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَى يَرِيَانِ يَرُونَ ، تَرَى تَرِيَانِ تَرِينَ ، تَرَى تَرِيَانِ تَرِينَ .

(وكذا قياس رأى يرى) أي : قياس يرى أن يكون كينأى ، ويرعى ؛ لأنه من بابهما ، (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أي : مضارع رأى ، والأولى ظاهراً أن يقول : (على حذف

الهمزة منه) لأن بحثه إنما هو في : (يرى) وهو مضارع ، وإنما عدل إلى ذلك^(١) ؛ لثلاثا يَتَوَهَّمُ أن الحذف مخصوص بـ (يرى) ، فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقاً ، فافهم .

(فقالوا : يرى يريان يرون ، ترى تريان يرين ، ترى تريان ترون ، ترين تريان ترين ، أرى نرى) والأصل : يَرَأَى ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة ، ف قيل : يرى .

وهذا حذف ملتزم تخفيفاً ؛ لأنه كثر استعمال ذلك ، فلا يقال : يَرَأَى أصلاً ، إلا في ضرورة الشعر ؛ كقوله :

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالْدَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَى وَيَسْمَعُ^(٢)
والقياس : يرى .

وكقوله^(٣) :

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِأَلْثَرَهَاتِ

(١) أي : عدل المصنف إلى قوله : (حذف الهمزة من مضارعه) عن قوله : (حذف الهمزة منه) .

(٢) البيت لشاعر من تيم الرباب ، وقيل : للأعلم بن جرادة السعدي ، انظر « المحكم والمحيط الأعظم » (٩ / ١٢) ، و « لسان العرب » مادة « رأي » ، وقال ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (١ / ٧٧) : (وقرأت على أبي علي في « نواذر أبي زيد » :

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يتمل العيش يَرَى ويسمع
كذا قرأته عليه « تر » مخففاً ، ورواه غيره « تَرَى ما لاقيت » وقال أبو حيان في « البحر المحيط » (١ / ٢٠٤) : (قال بعض العرب فجمع بين حذف الهمزة والإثبات :

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يتمل العيش يَرَى ويسمعُ
وانظر « ارتشاف الضرب » (٥ / ٢٣٨٤) ، أما قوله : (يسمع) .. فقد ضبطه في « اللسان » مجزوماً محركاً بالكسر ؛ عطفاً على جواب (مَنْ) ، وقال : (قال ابن بري : ويروى « ويسمع » بالرفع على الاستئناف ؛ لأن القصيدة مرفوعة ، وبعده :

بأن عزيزاً ظل يرمي بحوزه إليّ وراء الحاجزين ويفزعُ)
(٣) البيت لسراقة البارقي . انظر « الزاهر » (١ / ٢٠٣) ، و « الخصائص » (٣ / ١٥٥) و « سر صناعة الإعراب » (١ / ٧٧) ، و « المحكم » (٩ / ١٢) ، و « شرح الملوكي في التصريف » (ص ٣٧٠) ، و « لسان العرب » مادة « رأي » .

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال : [من الخفيف]

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بَرَّاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ^(١)
والقياس : رأيت ، ولم يلزم الحذف في نحو : يَنَائِي ؛ لأنه لم يكثر كثرة
يرى .

وَأَتَّفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ الْوَاحِدَةِ :
تَفَيْنَ ، وَالْجَمْعُ : تَفَلْنَ . فَإِذَا أَمَرْتُ مِنْهُ . فَقُلْتُ عَلَى الْأَصْلِ : ارْءَ ؛
كَارِعَ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزَمُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَهَ رِيَا
رَوْا ، رِي رِيَا رَيْنَ .

(واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع) لأنك تقول : ترين
يا امرأة ، وترين يا نسوة ، (لكن وزن الواحدة : تَفَيْنَ) بحذف العين واللام ؛
لأن أصله : تَرَأَيْنَ ، حذفت الهمزة ، فصار : تَرَيْنَ ، ثم قلبت الياء ألفاً
وحذفت ، فبقي : تَرَيْنَ ، بحذف العين واللام .

(و) وزن (الجمع : تَفَلْنَ) بحذف العين فقط ؛ لأن أصله : تَرَأَيْنَ ؛
كترضين ، حذفت الهمزة كما ذكرنا ، فبقي : تَرَيْنَ ، بإثبات الفاء واللام ، والياء
ههنا لام الفعل ، وفي الواحدة ضمير الفاعل .

(فإذا أمرت منه) أي : بنيت الأمر من ترى . (فقلت على الأصل : ارْءَ ؛
كَارِعَ) لأنه من : تَرَأَى ، حُذِفَ حرف المضارعة ، ولام الفعل ، وأُتِيَ بهمزة
الوصل المكسورة فقليل : ارْءَ ، وتصريفه ؛ كتصريف : ارْضَ .

وفي عبارته حزاة ؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير (قد) . لم يجز دخول
الفاء فيه ، فحقها أن يقول : (إذا أمرت منه . قلت) كما هو في بعض

(١) البيت لإسماعيل بن يسار النسائي . انظر « الأغاني » (١٦٢٦/٤) ، و« خزنة الأدب » للبغدادي
(١٧٢/٩) و(٣٨٠/١١) .

النسخ^(١)، فكأن هذا سهو من الكاتب ، فحينئذ لا بد من تقدير (قد) ؛ ليصح .
 (و) قلت (على) تقدير (الحذف : ر) من ترى بحذف حرف المضارعة
 واللام ، والوزن : ف ، (ويلزم الهاء في الوقف) كما ذكره في : قه ؛ (نحو :
 ره رِيا رِوا) أصله : رِوا ، (رِى) أصله : رِى ، (رِيا رِين) والراء في الجميع
 مفتوحة ؛ إذ لا داعي إلى العدول عنه .

وبالتأكيد : رين ريان رُون ، رين ريان رينان . وبالحقيقة : رين رُون
 رين ، فهو : راء رائيان راوون ؛ كراع راعيان راعون . وذاك مرئي ؛
 كمرعي .

(وبالتأكيد : رين) بإعادة اللام المحذوفة ؛ لما مر في : اغزون ، (ريان
 رُون) بضم الواو ، دون الحذف ، كما في : اغزن ؛ لأنه لا ضمة ههنا تدل
 عليه ، لأن ما قبله مفتوح ، (رين) بكسر ياء الضمير ، دون الحذف ؛ لذلك ،
 (ريان رينان ، وبالحقيقة : رين رُون رين ، فهو : راء) في اسم الفاعل أصله :
 رائئ ، أعل إعلال رام ، (رائيان) في تثنيته ، (راوون) في جمعه ، أصله :
 رائيون ، نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ، وحذفت الياء ، ووزنه : فاعون ، وهو
 (كراع راعيان راعون ، وذاك مرئي ؛ كمرعي) في اسم المفعول ، أصله :
 مرؤوي ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت وكسر ما قبلها ؛ كما مر في : مرمي .

وبناءً أفعل منه مُحالِفٌ لأخواته أيضاً ؛ فتقول : أرى يري إراءة ،
 وإراء ، وإراية ، فهو : مر مريان مرُون ، وأرت ، فهي : مربة مريتان
 مريات ، وذاك مرئ مريان مرُون ، مراء مراتان مريات .

(١) كذا هي في (ب) .

(**وبناء أفعَلَ منه**) أي : من رأى (**مخالف لأخواته أيضاً**) يعني كما كان (**يَرَى**) مخالفاً لأخواته من نحو : ينأى ، في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقاً ، سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً ، أو غير ذلك ، مخالف لأخواته من نحو : أُنأى في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ وذلك لكثرة الاستعمال .

(**فتقول : أَرَى**) في الماضي ، أصله : أَرَأَى ؛ كأعطى ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ، وكذا : أَرَيَا أَرَوْا ، أَرَتْ أَرَتَا أَرَيْنَ . . . إلى آخره . (**يُرِي**) في المضارع ، أصله : يُرْيِي ؛ كيُعطي ، نقلت وحذفت ، وكذا : يُرِيَان يُرُونَ ، والأصل : يُرْيُون ، فوزنه : يُفُون ، تُرِي تُرِيَان يُرِينَ ، والأصل : يُرْيِينَ ؛ كَيُكْرِمْنَ ، والوزن : يُفْلَن .

(**إِرَاءَةٌ**) في المصدر ، والأصل : إِرَائِيَّ عَلَى وزن : إفعلاً ، قلبت الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار : إِرَاءٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ؛ كما في الفعل ، وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة ؛ كما عوضت عن الواو في : إقامة ، فقليل : إِرَاءة .

(**و**) يجوز أن تقول : (**إِرَاءٌ**) بلا تعويض ؛ لأن ذلك ليس مثل : إقامة ؛ لأنها لم تحذف من الفعل في : إقامة ، بخلاف ذلك ، فلما حذفت من : إقامة ، ولم تحذف من فعله . . التزم التعويض في الأكثر ، وههنا حذف ما حذف من فعله ، فلم يحتج إلى لزوم التعويض ، فجوزوا إِرَاءً كثيراً شائعاً^(١) .

(**و**) تقول : (**إِرَايَةٌ**) بالياء أيضاً ؛ لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفاً ، ومن قلب . . نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى ، فكأنها متطرفة .

(**فهو مُرٍ**) في اسم الفاعل ، أصله : مُرْيِي ، حذفت الهمزة ؛ كما ذكر ، وأعلل إعلال : رام ، فقليل : مُرٍ ، على وزن : مُفٍ ، (**مُرِيَانٍ**) أصله : مُرْيِيَانٍ ، (**مُرُونٍ**) أصله : مُرْيُونٍ .

(١) في (ب) : (فجواز « إِرَاء » كثير شائع) .

(وَأَرَتْ) في فعل الواحدة الغائبة ، أصله : أَرَأَيْتَ ؛ كأعطيت ، حذفت الهمزة ؛ كما تقدم ، وقلبت الياء ألفاً ، وحذفت ، فقيل : أَرَتْ ، على وزن : أَفَتْ ، (فهي مُرِيَّةٌ) في اسم الفاعل من المؤنث ، أصله : مُرِيَّةٌ ، (مُرِيَّتَانِ) أصله : مُرِيَّتَانِ ، (مُرِيَّاتٌ) أصله : مُرِيَّاتٌ .

(وذاك مُرِيٌّ) في اسم المفعول ، أصله : مُرَأْيٍ ، حذفت الهمزة ؛ كما تقدم ، وقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ، ووزنه : مُفْعَى^(١) ، وتقول في اسم الفاعل : جاءني مُرٍ ، ومررت بمُرٍ ، بالحذف ، ورأيت مُرِيّاً ، بالإثبات ؛ لخفة الفتحة ، وههنا ؛ أعني : في اسم المفعول تقول : جاءني مُرِيٌّ ، ومررت بمُرِيٍّ ، ورأيت مُرِيٍّ ، بالحذف في الجميع ؛ لبقاء العلة ؛ أعني : التحرك وانفتاح ما قبلها .

وفي تثنية اسم المفعول : (مُرِيَّانِ) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لأن الألف في التثنية تقتضي فتح ما قبلها ألبتة ، ولو قلبت وحذفت ، فقلت : مُرَانٍ . . لزم الالتباس عند الإضافة ؛ نحو : مُرَازِيدٍ ، وفي الجمع (مُرَوْنِ) بفتح الراء ، أصله : مُرِيُونٌ ، قلبت الياء ألفاً وحذفت^(٢) ، (مُرَاةٌ) في المؤنث أصلها : مُرَايَةٌ ، قلبت الياء ألفاً^(٣) (مُرَاتَانِ) أصله : مُرِيَّتَانِ^(٤) ، (مُرِيَّاتٍ) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لئلا يلتبس بالواحدة .

(١) قال في «تدريج الأذاني» (ص ٢٠٥) : «وذاك مُرِيٌّ» بفتح الراء وبالتنوين ، وكتب بالياء - أي : الألف المقصورة - لكون أصل الألف المحذوفة ياءً ، وهو قياس المبرد ، وهو المختار ، وقياس المازني : أن يكتب بالألف ، وقياس سيبويه : أن يكتب بالألف في النصب ، وبالياء في الرفع والجر .

(٢) في (أ) : (مُرَايُونٌ) ، وهو الأصل ، فحذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على الراء ، فصار : مُرِيُونٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً وحذفت ، فصار : مُرَوْنٌ .

(٣) هذا اختصار من الشارح رحمه الله تعالى ، وإلا . . فإن القول فيه هو القول في (مُرَايُونِ) في التعليق السابق .

(٤) لقد علمت أن الأصل : مُرَايَتَانِ ، وأن الشارح رحمه الله آثر الاختصار لتقدم ما يدل على الأصل الحقيقي .

وَفِي الْأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِالتَّأْكِيدِ : أَرِينَ أَرِيَانَّ
 أَرُنَّ ، أَرَنَّ أَرِيَانَّ أَرِينَانَّ . وَبِالنَّهْيِ : لَا تَرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا ، لَا تُرِي لَا
 تُرِيَا لَا تُرِينَ . وَبِالتَّأْكِيدِ : لَا تُرِينَ لَا تُرِيَانَّ لَا تُرُنَّ ، لَا تُرِنَ لَا تُرِيَانَّ لَا
 تُرِينَانَّ .

(و) تقول (في الأمر : أَرِ) بناء على الأصل المرفوض ، وهو تَوْرِي ،
 حذف حرف المضارعة واللام فبقي أَرِ^(١) ، (أَرِيَا أَرُوا) أصله : أَرِيُوا ، نقلت
 ضمة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت ، (أَرِي) أصله : أَرِيِي ، نقلت كسرة الياء ،
 فحذفت ، والوزن : أَفُوا ، وَأَفِي .
 (أَرِيَا أَرِينَ) على وزن : أَفَلَنَ ، فالياء هو اللام ، بخلاف الواحدة ، فإنه فيها
 ضمير .

(وبِالتَّأْكِيدِ : أَرِينَ) بإعادة اللام ؛ كَأَغَزَوَنَّ ، (أَرِيَانَّ أَرُنَّ) بحذف الواو ؛
 لدلالة الضمة عليها ، (أَرَنَّ) بحذف الياء ؛ لدلالة الكسرة عليها (أَرِيَانَّ أَرِينَانَّ .
 وَبِالنَّهْيِ) أي : وفي النهي : (لَا تَرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا ، لَا تُرِي لَا تُرِيَا لَا تُرِينَ .
 وَبِالتَّأْكِيدِ : لَا تُرِينَ لَا تُرِيَانَّ لَا تُرُنَّ ، لَا تُرِنَ لَا تُرِيَانَّ لَا تُرِينَانَّ) وكل ذلك
 ظاهر ؛ كما عرفت فيما مر من حذف اللام في : لَا تَرِ ، لَا تُرُوا ، لَا تُرِي ،
 والإثبات في البواقي ، والإعادة في الواحدة ، وحذف واو الضمير ويائه
 عند التأکید ، فتأمل ؛ فإنني ذكرت كثيراً مما يستغنى عنه ؛ تسهيلاً على
 المستفيدين .

واعلم : أن ما ترك المصنف من المجردات ، والمنشعبات حكمها أيضاً

(١) لهذا الأصل الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى أصل أيضاً وهو : تَوْرِي ، قال في « تدرج الأداني »
 (ص ٢٠٦) : (« تَوْرِي » أصله : تَوْرِيِي ؛ كما أن أصل تكرم : تَوْكُرْم ، نقلت حركة همزة العين إلى
 الراء ، فحذفت - أي : العين ، وهي الهمزة الثانية - فبقي : تَوْرِي ؛ كما ترى) .

حكم غير المهموز ، إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضي ، وفيما ذكرنا إرشاد .

وَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنْ مَهْمُوزِ الْفَاءِ : أَيْتَالَ ؛ كَاخْتَارَ ، وَأَيْتَلَى ؛ كَأَقْتَضَى .

(وتقول في افتعل من مهموز الفاء : ايتال) أي : أصلح (كاختار ، وايتلى) أي : قصر (كاقضى) والأصل : ائثال وائتلى ، قلبت الهمزة الثانية ياء ؛ كما في : إيمان ، وخصص هذا بالذكر ؛ لثلاثتهم أنه لما قلبت الهمزة ياء . . صار مثل : ايتسر ، فيجوز قلب الياء تاء ، وإدغام التاء في التاء فقال : وتقول : ايتال ؛ كاختار ، وايتلى ؛ كاقضى ، من غير إدغام ، لا كاتعد ، واتسر بالإدغام ؛ لأن الياء هلهنا عارضة غير مستمرة ، وتحذف في أكثر المواضع ؛ أعني : عند حذف همزة الوصل في الدرج .

وقول من قال : أثّر في ايتزر . . خطأ^(١) ، وأما اتّخذ . . فليس من أخذ ، بل من تَحَذَ ، بمعنى أخذ ؛ فلذلك أدغم ، وإلا . . لوجب أن يقال : ايتخذ .

هذا آخر الكلام في المهموز ، فلنشرع في الفصل الذي به تُختم الفصول وهو :

(١) هذا ما عليه عامة الصرفيين ، وقد صرح به الزمخشري في « المفصل » (ص ٤٨٥) ، و« الكشف » (٣٥٦/١) ، وابن الحاجب في « الإيضاح » (٤٣٤/٢) ، وابن يعيش في « شرح المفصل » (٦٤/١٠) ، وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٤٠٣/١) : (قوله : « فَأَثَّرَ » كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فَأَثَّرَ ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ، ثم المثناة ، بوزن : أَفْتَعَلَ ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتى قال صاحب « المفصل » : « إنه خطأ » ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصغاني في « مجمع البحرين » ، وقال ابن مالك : « إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن ﴿ فَلْيُؤْذِرِ الَّذِينَ أَوْفَيْنَ ﴾ بالتشديد) ، وانظر « عمدة القاري » (٦٨/٤) ، هذا وقد قال الأزهري في « تهذيب اللغة » (٢٤٧/١٣) : (اِثَّرَ فلان إِزْرَةً حسنة ، وتأثَّر : لبس الإزار ، وجائز أن تقول : اِثَّرَ بالمتزر أيضاً ، فيمن يدغم الهمزة في التاء ؛ كما يقال : اِثْمَنَتْهُ ، والأصل : اِثْمَنَتْهُ) .

فَصَحَائِحُ
فِي بِنَاءِ اسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

مِنْ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورَ الْعَيْنِ ؛ كَالْمَجْلِسِ ،
وَالْمَيِّتِ . وَمِنْ يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا ، عَلَى مَفْعَلٍ مَفْتُوحِ
الْعَيْنِ ؛ كَالْمَذْهَبِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالْمَقَامِ .

(فصل : في بناء اسم الزمان والمكان) وهو اسم وضع لزمان ، أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً ، من غير تقييد ، وهو من الألفاظ المشتركة ؛ مثلاً : المجلس ، يصلح لمكان الجلوس ، وزمانه ، فتقول في بناء اسم الزمان والمكان (من يَفْعَلُ بكسر العين ، على مَفْعِلٍ مكسور العين) للتوافق (كالمجلس) في السالم ، (والمَيِّت) في غير السالم ، أصله : مَيِّتٌ ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها .

(ومن يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ بَفَتْحِ العين وَضَمِّهَا ، على مَفْعَلٍ مفتوح العين) أما في مفتوح العين . . فالتوافق ، وأما في مضمومه . . فلتعذر الضم ؛ لرفضهم مَفْعُلاً في الكلام ، إلا مَكْرُماً ، وَمَعُوناً ، ويرجح الفتح على الكسر ؛ لخفته (كالمذهب) من يذهب بالفتح ، (والمقتل) من يقتل بالضم ، (والمشرَب) من يشرب بالفتح ، لكن من باب : عِلِمَ يَعْلَمُ ، (والمقام) من يقوم أجوف ، والأصل : مَقُومٌ ، أعل إعلال أقام .

وَشَذَّ الْمَسْجِدُ ، وَالْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَطْلَعُ ، وَالْمَجْزُرُ ،
وَالْمَرْفَقُ ، وَالْمَفْرِقُ ، وَالْمَسْكِنُ ، وَالْمَنَسِكُ ، وَالْمَنِيْتُ ، وَالْمَسْقِطُ .

ولما كان هنا مظنة اعتراض ، بأنا نجد أسماء من : يفعل بالفتح والضم على
 مفعِل بالكسر . . أشار إلى جوابه بقوله : (وشذ المسجِد ، والمشرِق ، والمغرب
 والمطلع ، والمجزِر) مكان نحر الإبل ، (والمرفِق) مكان الرفق ، (والمفرِق)
 مكان الفرق ، ومنه : مفرق الرأس ، (والمسكِِن) مكان السكون ،
 (والمنسِك) موضع العبادة ، (والمنبِت) مكان النبات ، (والمسِقِط) مكان
 السقوط ، ومنه : مسقط الرأس ، يعني أن هذه الكلمات كلها جاءت مكسورة
 العين ، على خلاف القياس ، والقياس الفتح ؛ لأن المجزر من يجزِر مفتوح
 العين ، والبواقي من مضمومه .

وَحُكِيَ الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا ، وَأُجِيزَ الْفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا . هَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ
 صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ . وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِنْ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ مَكْسُورٌ عَيْنُهُ
 أَبَدًا ؛ كَالْمَوْضِعِ ، وَالْمَوْعِدِ . وَمِنْ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا ؛
 كَالْمَأْوَى ، وَالْمَرْمَى . وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّائِيثِ ؛
 كَالْمَظَنَّةِ ، وَالْمَقْبَرَةِ ، وَالْمَشْرِقَةِ . وَشَذَّ الْمَقْبَرَةُ وَالْمَشْرِقَةُ ، بِالضَّمِّ .

(وَحُكِيَ الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا) أي : فتح العين في بعض هذه المذكورات ،
 على ما هو القياس ، وهو المسجِد والمسكِِن والمطلَع ، (وَأُجِيزَ الْفَتْحُ فِيهَا
 كُلِّهَا) على القياس ، لكن لم يُحَكَّ في الجميع ، قال ابن السكيت في « إصلاح
 المنطق » : (الْفَتْحُ فِي كُلِّهَا جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ نَسْمَعْهُ)^(١) يعني في الكل .
 (هَذَا) الذي ذكرناه إنما يكون (إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، وَأَمَّا
 غَيْرُهُ) أي : غير صحيح الفاء واللام . . (فَمِنْ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) اسم الزمان
 والمكان (مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَدًا ؛ كَالْمَوْضِعِ وَالْمَوْعِدِ) لأن الكسر ههنا أسهل ،

(١) إصلاح المنطق (ص ١٢١) .

بشهادة الوجدان ، قال ابن السكيت : وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَلًا بالفتح ،
وسمع الفراء مَوْضَعًا بالفتح^(١) .

قال الشاعر على ما رواه الكسائي^(٢) :

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْأَوْشَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي الْمَوْحِلِ
ونحو ذلك شاذ .

(ومن المعتل اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح) عينه (أبدًا) سواء كان
الفعل مفتوح العين ، أو مضمومه ، أو مكسوره ، واوياً كان ، أو يائياً ؛ لتقلب
اللام ألفاً ؛ (كالمأوى ، والمرمى) مثل بمثالين ؛ تنبيهاً على أن الحكم واحد
فيما عينه أيضاً حرف علة ، وفيما ليس كذلك ، ورؤي : مأوي الإبل ، ومأقي
العين ، بالكسر فيهما .

ولي ههنا نظر ؛ لأنهم يقولون : معتل الفاء يكسر أبداً ، ومعتل اللام يفتح
أبدًا ، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه ، أيفتح أم يكسر ؟ وكثيراً
ما ترددت في ذلك ، حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح
العين ؛ كالناقص ؛ نحو : مَوْقَى بفتح القاف ، وفي كلام صاحب «المفتاح»
أيضاً إيماء إلى ذلك^(٣) .

(وقد تدخل على بعضها تاء التانيث) إما للمبالغة ، أو لإرادة البقعة ، وذلك

(١) في (ب) : (أنه سمع مَوْحَلًا) ، والذي في «إصلاح المنطق» (ص ٢٢٠) : (وزعم الكسائي أنه
سمع : مَوْجَل ومَوْجَل ، وسمع الفراء : مَوْضَع) .

(٢) البيت للمتنخل الهذلي ، وهو في «ديوان الهذليين» (٩/٢) . وانظر «الاقتضاب في شرح أدب
الكاتب» (٤٠٦/٣) ، و«الصحاح» و«تاج العروس» مادة (وحل) .

(٣) يعني المصنف بذلك السكاكي في «مفتاح العلوم» (ص ٩٨) ، فقد قال : (واسم الزمان في الثلاثي
المجرد على مَفْعَل ، بسكون الفاء ، وفتح الباقي في المنقوص أَلْتة ، وبكسر العين في المثال ، وفي
غيره أيضاً ، إن كان من باب : يضرب ، وإلا فتحت) ، وجاء في هامش مطبوعة داغستان (ص
٢٥١) بعدما نقل كلام السكاكي المتقدم : (أراد بباب يضرب باب الصحيح ؛ ولذا لم يقل : من
يَقْعَل ، فبقي قوله : «وإلا فتحت» شاملاً للمعتلات بأسرها ، غير المذكورين) .

مقصور على السماع ؛ (**كالمِظَنَّة**) للمكان الذي يظن الشيء فيه ، (**والمقبرة**) بالفتح لموضع يقبر فيه ، (**والمشرقة**) للموضع الذي تشرق فيه الشمس ، (**وشذ المقبرة** ، **والمشرقة بالضم**) لأن القياس الفتح ؛ لكونهما من يفعل مضموم العين ، وقيل : إنما يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك ، فإن المراد هذا المكان المخصوص .

قال ابن الحاجب : وأما ما جاء على مفعلة بالضم . . فأسماء غير جارية على الفعل ، لكنها بمنزلة قارورة وشبهها^(١) ، **وقال بعض المحققين** : إن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ، ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان الفعل ، وبالضم البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها ؛ أي : التي هي المتخذة لذلك ، وكذلك المشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه .

وكان ينبغي أن ينبه على أن المِظَنَّة أيضاً شاذ ؛ لأنها بالكسر ، والقياس الفتح ؛ لأنها من يظن بالضم .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، كَأَسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ كَالْمُدْخَلِ ، وَالْمُقَامِ . وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ . . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنْ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ؛ فَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذَابَنٌ ، وَمَبْطَحَةٌ ، وَمَقْتَاةٌ .

(و) بناء اسم الزمان والمكان (**مما زاد على الثلاثة**) ثلاثياً مزيداً فيه كان ، أو رباعياً مجرداً ، أو مزيداً فيه (**كاسم المفعول**) لأن لفظ اسم المفعول أخف ؛

(١) انظر «الإيضاح» (١/٦٤٠) . وانظر أيضاً «كتاب سيبويه» (٤/٩١) ، و«إصلاح المنطق» (ص

٢١٨) ، و«شرح المفصل» (٦/١١١) .

لفتح ما قبل الآخر ، ولأنه مفعول فيه في المعنى ، فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس ؛ (كالمُدخل ، والمُقَام) والمُدحرج ، والمُنطلق ، والمُستخرج ، والمُحرّجَم ، قال :

مُحَرَّجَمُ الْجَامِلِ وَالْثَنِيِّ^(١)

ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان . . أشار إليه بقوله : (وإذا كثر الشيء بالمكان . . قيل فيه : مَفْعَلَةٌ) بفتح الميم والعين واللام ، وسكون الفاء مبنية (من الثلاثي المجرد) أي : إن كان الاسم مجرداً . . بني منه ، وإن كان مزيداً فيه . . رد إلى المجرد وبني (فيقال : أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ) أي : كثيرة السبع ، (وَمَأْسَدَةٌ) أي : كثيرة الأسد ، (وَمَذَابَةٌ) أي : كثيرة الذئب ، من المجرد ، (وَمَبْطَخَةٌ) أي : كثيرة البطيخ ، (وَمَقْشَاةٌ) أي : كثيرة القثاء ، من المزيد فيه ، حذفت إحدى الطائنين والياء من بطيخ ، وإحدى الثائنين والألف من قَثَاء .

ووجدت في نسخة : (مَطْبَخَةٌ) بتقديم الطاء على الباء ، وهو سهو ، لكن توجيهها أن يكون من الطَّبِيخ لغة في البطيخ قال في « ديوان الأدب » : (الطَّبِيخُ لغة في البَطِيخ ، وهي لغة أهل الحجاز) ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الطَّبِيخ بالرطب)^(٢) .

وإن كان غير الثلاثي ، سواء كان رباعياً مجرداً ؛ كثعلب ، أو مزيداً فيه ؛ كعصفور ، أو خماسياً كذلك ؛ كجَحْمَرِش وعُصْرُفُوط . . فلا يبنى منه ذلك ؛ للثقل ، بل يقال : كثيرة الثعلب ، والعصفور ، إلى غير ذلك .

(١) البيت للعجاج ، وهو في « المفصل » (ص ٣٠٦) ، و« شرح المفصل » (١٠٩/٦) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٢٧٥/١١) .

(٢) سنن أبي داود (٣٨٣٦) ، وسنن الترمذي (١٨٤٣) .

[أَسْمُ آلَاةٍ]

وَأَمَّا أَسْمُ آلَاةٍ - وَهُوَ مَا يُعَالِجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولَ ؛ لِوُصُولِ الْأَثَرِ إِلَيْهِ . . . فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مِخْلَبٍ ، وَمِكَسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ .
وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، عَلَى هَذَا . وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ أَرَادَ الْمَكَانَ .

ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فنقول (وأما اسم الآلة وهو) أي : الآلة (ما يعالج به الفاعل المفعول ؛ لوصول الأثر إليه) أي : إلى المفعول ؛ مثلاً : المِنَحْت : الذي يعالج به النجار الخشب ؛ لوصول الأثر إليه .

وقوله : (وهو) راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً ؛ لأن (ما يعالج به . . . إلى آخره) عبارة عنها ، وهو مذكر فيجوز أن يقال : الآلة هي ما ، أو : هو ما ، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى اسم الآلة ؛ لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا اسمها ، إلا على تقدير مضاف محذوف ؛ أي : اسم الآلة اسم ما يعالج به ، وليس بصحيح أيضاً ؛ لأنه يدخل القَدُومُ وأمثاله ، وليس باسم آلة في الاصطلاح ، وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ؛ إذ لا مفعول لها .

(فيجيء) جواب أما ؛ أي : أما اسم الآلة . . . فيجيء (على مِثَالِ مِخْلَبٍ) أي : على مِفْعَلٍ ، (و) مثال (مِكَسَحَةٍ) أي : على مِفْعَلَةٍ ، بإلحاق التاء ، ويقصر ذلك على السماع ، (و) مثال (مِفْتَاحٍ) أي : على مِفعَالٍ ، وإنما قال ذلك ؛ لثلا يحتاج إلى التمثيل ، (وِمِصْفَاةٍ) هي أيضاً على مِثَالِ مِكَسَحَةٍ ؛ لأن أصلها : مِصْفَوَةٌ ، قلبت الواو ألفاً ، لكن ذكرها ؛ لثلا يتوهم خروجها حيث لم تكن على وزن مِكَسَحَةٍ ظاهراً .

(وقالوا : مِرْقَاة بِكسر الميم على هذا) أي : على أنها اسم آلة كالْمِصْفَاة ؛ لأنه اسم لما يرقى به ؛ أي : يصعد به ، وهو السلم ، وإنما ذكرها ؛ لأن فيها بحثاً ، وهو أنها جاءت بفتح الميم ، وهو ليس من صيغ اسم الآلة ، ومعناها واحد فقال : (ومن فتح الميم) وقال : المِرْقَاة (أراد المكان) أي : مكان الرقي ، دون الآلة .

قال ابن السكيت : (قالوا : مِطْهَرَةٌ وَمِطْهَرَةٌ ، وَمِرْقَاةٌ وَمِرْقَاةٌ ، وَمِسْقَاةٌ وَمِسْقَاةٌ ، فمن كسرهما . . شبهها بالآلة التي يُعمل بها ، ومن فتحها . . قال : هذا موضع يُفَعَّل فيه ، فجعله مخالفاً بفتح الميم) (١) .

وتحقيق هذا الكلام : أن المِرْقَاة ، والمِسْقَاة ، والمِطْهَرَةُ لها اعتباران : أحدهما أنها أمكنة ، فإن السلم مكان الرُّقْيِ من حيث إن الرُّقْيَ فيه ، والآخر أنها آلات ؛ لأن السلم آلة الرقي ، فمن نظر إلى الأول . . فتح الميم ، ومن نظر إلى الثاني . . كسرهما ، فالمكسور والمفتوح إنما يقالان لشيء واحد ، لكنَّ النظر مختلف ، فافهم .

وَشَذَّ مُدْهَنٌ ، وَمُسْعَطٌ ، وَمُدَّقٌ ، وَمُنْخَلٌ ، وَمُكْحَلَةٌ ، وَمُحْرَضَةٌ ،
مَضْمُومَةُ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدَقٌ ، وَمِدَقَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ .

ولما قال : إن صيغ الآلة هذه المذكورات ، وقد جاءت أسماء آلات مضمومة الميم والعين . . فأشار إليها بقوله (٢) : (وشذ مُدْهَنٌ) للإناء الذي جعل فيه الدهن ، (وَمُسْعَطٌ) للذي جعل فيه السَّعُوط ، (وَمُدَّقٌ) لما يدق به ، (وَمُنْخَلٌ) لما ينخل به ، (وَمُكْحَلَةٌ) للإناء الذي جعل فيه الكحل ،

(١) إصلاح المنطق (ص ٢١٨) .

(٢) قوله : (فأشار) جواب قوله : (ولما قال : إن صيغ . . .) ، وهو مقترن بالفاء ، كما ترى ، وهذا جازز على قَلْبِهِ ، راجع التعليق رقم (٢) (ص ١٥٣) .

(وَمُحَرَّضَةً) للذي جعل فيه الأَشْتَانُ ، حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم ، وفتح العين ، وفيه نظر ؛ لأنها ليست من اسم الآلة الذي يُبحث عنه^(١) ، بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، فلا وجه للشذوذ .
وقال سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية^(٢) ، إلا المُنْخَل والمُدْق ، فإنهما أسما آلة ، فيصح أن يقال : إنهما من الشواذ ، (وجاء مِدْقٌ ومِدْقَةٌ) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) .

تَنْبِيْهٌ [بِنَاءُ الْمَرَّةِ]

الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ عَلَى فَعْلَةٍ ، بِالْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .

هذا (تنبيه) على كيفية بناء المرة ، وهي : المصدر الذي قصد به الواحدة من مرات الفعل ، باعتبار حقيقة الفعل ، لا باعتبار خصوصية نوع^(٣) .
(المرة من مصدر الثلاثي المجرد) تكون (على فَعْلَةٍ بالفتح ، تقول : ضربت ضَرْبَةً) في السالم ، (وقمت قَوْمَةً) في غيره ؛ أي : ضرباً واحداً ، وقياماً

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (ليست من اسم آلة يبحث عنه) ، وفي (د) : (ليست من اسم الآلة التي يبحث عنه) ، ولعل ما أثبتناه من (ب) هو الصواب ، والله أعلم .

(٢) انظر « كتاب سيبويه » (٩١ / ٤) ، و« المفصل » (ص ٣٠٧) .

(٣) قال الشيخ أبو الحسن الكيلاني في « شرحه لتصريف العزي » (ص ٥٠) : (اعلم : أن المصدر مطلقاً على ثلاثة أقسام : التأكيد ، والمرة ، والنوع ؛ لأنه إن لم يزد مدلولُ المصدر على مدلول الفعل العامل فيه . فهو للتأكيد ؛ نحو : ضربته ضرباً ، وإن زاد على مدلول الفعل العامل فيه . . فإما أن يدل على العدد . . فهو للمرة ؛ كضربته ضربة ، بفتح الفاء ، وإما أن يدل على الهيئة . . [فهو] للنوع ؛ كضربت ضربة ، بكسر الفاء ، وأشار إلى أن المصدر الذي قلنا : إنه المشتق منه ، والأصل الواحد إنما هو للتأكيد ، وأما المرة والنوع . . فهما مشتقان منه ؛ فلهذا أشار إلى بنائهما) .

واحداً ، وقد شذ عن ذلك : أتيت إتياناً ، ولقيته لقاءً ، والقياس : أتيةً ، ولقيّةً .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِيَادَةِ الْهَاءِ ؛ كَالْإِعْطَاءَةِ ، وَالْإِنْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا . . . فَالْوَصْفُ فِيهِ بِالْوَاحِدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَحَرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

(و) المرة (مما زاد على الثلاثة) رباعياً كان ، أو ثلاثياً مزيداً فيه تحصل (بزيادة الهاء) التي هي تاء التأنيث ، الموقوف عليها هاء في آخر المصدر ؛ (كالإعطاء ، والانطلاقة) والاستخراجة ، والتدحرجة^(١) ، لهذا الحكم في الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه ، والرباعي كلها ، (إلا ما فيه تاء التأنيث منهما) أي : من الثلاثي والرباعي ، فإنه إن كان فيه تاء التأنيث . . (فالوصف فيه بالواحدة واجب ؛ كقولك : رحمته رحمة واحدة ، ودحرجته دحرجة واحدة) وقاتلته مقاتلة واحدة ، واطمأنت طمأنينة واحدة .

والمصادر التي فيها تاء التأنيث فيها قياسي وسماعي ، فالقياسي : مصدر فَعَلَّلَ ، وفَاعَلَ مطلقاً ، ومصدر فَعَّلَ ناقصاً ، ومصدر أَفْعَلَ ، واستفعل أجوفين ، والسماعي ؛ نحو : رحمة ، ونشدة ، وكدرة ، وعليك بالسمع .

[بِنَاءُ الْهَيْئَةِ]

وَالْفِعْلَةُ بِالْكَسْرِ لِلنَّوعِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الطَّعْمَةِ ، وَالْجِلْسَةِ .

ويبنى منه أيضاً ما يدل على نوع من الفعل ؛ نحو : ضربته ضربة ؛ أي : نوعاً

(١) قال في « تدرج الأداني » (ص ٢١٧) : (إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر من الآخر . . فالمرة إنما تبنى من الأشهر ، تقول : كذب تكذبية ، لا كذابة) .

من الضرب ، وجلست جلسة ؛ أي : نوعاً من الجلوس ، فأشار إليه بقوله :
(والفِعلَة بالكسر) أي : بكسر الفاء **(للنوع من الفعل تقول : هو حسن الطَّعْمة ،
والجِلسة)** أي : حسن النوع من الطعم^(١) ، والجلوس .

وقال المصنف رحمه الله تعالى في « شرح الهادي »^(٢) : المراد بالنوع :
الحالة التي عليها الفاعل تقول : هو حسن الرُّكبة ، إذا كان ركوبه حسناً ؛ يعني :
أن ذلك عادته في الركوب ، وهو حسن الجِلسة ؛ يعني : أن ذلك لما كان
موجوداً منه . . صار حالة له ، ومثله : العِذرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتلة
للحالة التي قتل عليها ، والمِيتة للحالة التي أميت عليها ، هذا في الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه ، وأما غيره . . فالنوع منه كالمرّة بلا فرق في اللفظ ،
والفارق القرائن الخارجية تقول : رحمته رَحمةً واحدةً للمرّة ، ولَطيفةً أو نحوها
للنوع ، وكذا دحرجته دحرجةً واحدةً ، ودحرجةً لطيفةً ونحوها ، وانطلاقة
واحدةً للمرّة ، وحسنة ، أو قبيحة ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي .

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

بِحَمْدِ اللَّهِ وَقَفْنَا لِإِتْمَامِ الْكِتَابِ ، وَعُضْمُنَا مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَلَلِ وَالْاضْطِرَابِ

ليلة الخامس عشر من شعبان

مَاضِيًا تِسْعَ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ مِنْ هِجْرَةِ أَفْضَلِ نَبِيِّ عَدْنَانَ ، وَقَدْ صَيَّيْتُ عَنْ الْخُذَّ ثَانِ

وَذَلِكَ زَمَانُ اشْتِغَالِنَا بِتَحْصِيلِ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَضَائِ الْوَطَرِ مِنَ الْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ

فَبَلِّغْنَا بِفَضْلِكَ غَايَةَ الْمَرَامِ ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

(١) **الطعم** : بفتح الطاء : ما يؤديه الذوق ، وبضمها : الطعام ، وذكر بعضهم أن الطعم بالفتح والضم :
مصدر طعم الشيء ؛ أي : أكل وذاق ، إلا أن المفتوح هو المشهور بين جمهور الفقهاء . انظر « تدرّيج
الأداني » (ص ٢١٧) .

(٢) **الهادي** : متن في النحو والتصريف للعلامة العزي صاحب التصريف نفسه ، وشرحه رحمه الله شرحاً
سماء « الكافي » وهو المقصود هنا .

خاتمة النسخ (ب)

تم بحمد الله تعالى على يد كاتبه عبد الحي الكيلاني الشافعي الصنيني ،
غفر الله له ولوالديه ، وجعل الجنة مأواه ، آمين يا رب العالمين ، بجاء سيد
المرسلين ، وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس الموافق (١١) يوم خلت من
شهر جماد الثانية عام (١٣٠٨) من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه وذرياته وأزواجه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره
الغافلون ، [وسلم] تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين .

خاتمة النسخ (د)

تم وكمل هذا الشرح بحمد الله وعونه وحسن عونه على يد كاتبه وواقفه خليل
محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم .

خاتمة النسخ (هـ)

كتبه الفقير مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي ، غفر الله له الذنوب
والمساوي ، في ثالث عشر شهر ذي الحجة ختام سنة (١٢٢٠) عشرين ومئتين
وألف .



أهم مصادر ومراجع التحقيق^(١)

* إدغام القراء ، للإمام النحوي الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني ، ط ٢ ، (١٩٨٦م) ، دار أسامة ، سورية .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ، للإمام النحوي محمد بن يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* إصلاح المنطق ، لإمام اللغة والأدب يعقوب بن إسحاق المعروف بـ ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٤ ، (١٩٨٧م) ، دار المعارف ، مصر .

* الأعلام وهو قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، للأديب الكبير خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط ١٢ ، (١٩٩٧م) ، دار العلم للملايين ، لبنان .

* الأغاني ، لإمام الأدب علي بن الحسين المعروف بـ أبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط ١ ، (١٩٦٩م) ، دار الشعب ، مصر .

* الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، للعلامة الأديب اللغوي عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ، ط ١ ، (١٩٨١م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

(١) اعتمدنا في فهرسة المصادر على التالي : اسم الكتاب ، اسم المؤلف وتاريخ وفاته ، اسم المحقق ، رقم الطبعة ، تاريخ طبع الكتاب ، اسم الدار الناشرة ومقرها .

* أمالي ابن الشجري ، للإمام الأديب اللغوي هبة الله بن علي بن محمد الحسني المعروف بـ ابن الشَّجْري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، للإمام اللغوي الأديب عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِي (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط ١ ، (١٩٦١م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي لدى دار الحديث ، مصر .

* إنباء الغُمر بأنباء العُمر ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن حبشي ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لإمام العربية عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، شرح محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، المكتبة العصرية ، لبنان .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للإمام العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكانِي (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار الفكر ، سورية .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، (١٩٦٤م) ، طبعة مصورة لدى المكتبة العصرية ، لبنان .

* البيان والتبيين ، لكبير أئمة الأدب عمرو بن بحر بن محبوب الليثي المعروف بـ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٧ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام الكبير الشريف محمد بن محمد الزبيدي الحسيني المعروف بـ مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق

عبد الستار أحمد فراج وجماعة من أئمة التحقيق ، ط ١ ، (١٣٨٥ هـ) ،
وزارة الإرشاد والأبناء ، الكويت .

✽ التحرير والتنوير من التفسير ، **للعلمة الكبير ونقيب أشرف تونس** محمد
الطاهر **ابن عاشور** (ت ١٢٨٤ هـ) ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار سحنون ،
تونس .

✽ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ، **للإمام الحافظ**
عبد الله بن يوسف **الزيلعي** ، تحقيق عبد الله عبد الرحمن السعد ، ط ١ ،
(١٤١٤ هـ) ، دار ابن خزيمة ، السعودية .

✽ تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني ، **للعالم الفاضل**
عبد الحق سبط العلامة **النوي الثاني** ، ط ١ ، (١٣٤٨ هـ) ، طبعة مصورة
عن نشرة دار إحياء الكتب العربية لدى المكتبة الحنفية ، تركية .

✽ تفسير القرطبي المسمى « الجامع لأحكام القرآن » ، **للإمام المفسر** محمد بن
أحمد بن أبي بكر **القرطبي** (ت ٦٧١ هـ) ، تصحيح أحمد عبد العليم
البردوني ، ط ٢ ، (١٩٨٥ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ،
لبنان .

✽ التفسير الكبير المسمى « البحر المحيط » ، **للإمام النحوي** محمد بن
يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ **أبي حيان** (ت ٧٤٥ هـ) ، وبهامشه
« تفسير النهر الماد من البحر » للمؤلف و « الدر اللقيط من البحر المحيط »
لابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) ، ط ٢ ، (١٩٩٠ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء
التراث العربي ، لبنان .

✽ تهذيب اللغة ، **لإمام اللغة والأدب** محمد بن أحمد **الأزهري** (ت ٣٧٠ هـ) ،
تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار
الصادق ، إيران .

✽ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، **للعلمة الأديب**

اللغوي محمد بن علي **الصبان** (ت ١٢٠٦هـ) ، وبهامشه شرح الأشموني ،
ومعه شرح الشواهد للعيني (ت ٨٥٥هـ) ، ط ٣ ، (١٤١٩هـ) ، طبعة
مصورة لدى إنتشارات زاهدي ، إيران .

* الحماسة البصرية ، **للعلمة الأخباري الأديب** علي بن أبي الفرج بن الحسن
البصري (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، ط ١ ،
(١٩٩٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* الحيوان ، **لكبير أئمة الأدب** عمرو بن بحر **الجاحظ** (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق
عبد السلام محمد هارون ، ط ١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدى دار
الجيل ، لبنان .

* خزانة الأدب وغاية الأرب ، **للعالم الأديب** أبي بكر بن علي بن عبد الله بن
حِجَّة **الحَمَوِي** (ت ٨٣٧هـ) ، تحقيق الدكتورة كوكب دياب ، ط ٢ ،
(٢٠٠٥م) ، دار صادر ، لبنان .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، **لعلمة الأدب والتاريخ عبد القادر** بن
عمر **البغدادِي** (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ،
(١٩٧٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* الخصائص ، **لإمام العربية** عثمان بن چني الموصلي المعروف بـ **ابن چني**
(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣ ، (١٩٨٦م) ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، مصر .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، **للإمام المفسر عالم العربية** أحمد بن
يوسف المعروف بـ **السمين الحلبي** (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد
محمد الخراط ، ط ١ ، (١٩٨٧م) ، دار القلم ، سورية .

* الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، **للإمام الحافظ** عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٢م) ، دار الفكر ، لبنان .

* الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، **للإمام الحافظ** أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، عني به هاشم وأحمد الله ومحمد طه الندوي ، ط ١ ، (١٣٤٩هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة دائرة المعارف بحيدر آباد الدَّكَّن ، لبنان .

❖ دلائل الإعجاز ، **لإمام اللغة والبلاغة عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني** (ت ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ) ، محمود محمد شاكر ، بدون تاريخ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

❖ ديوان ابن الرومي ، **للشاعر الكبير علي بن العباس بن جريج المعروف بـ ابن الرومي** (ت ٢٨٣هـ) ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، ط ٣ ، (٢٠٠٣م) ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، مصر .

❖ ديوان أبي الأسود الدؤلي برواية أبي سعيد الحسن السكري ، **للتابعي الجليل واضح علم النحو** ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني المعروف بـ **أبي الأسود الدؤلي** (ت ٢٩٠هـ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار ومكتبة الهلال ، لبنان .

❖ ديوان الهذليين ، **جمع مجموعة أدباء** ، تحقيق أحمد الزين ، ط ٣ ، (٢٠٠٣م) ، دار الكتب والوثائق المصرية ، مصر .

❖ ديوان امرئ القيس ، **لشاعر العرب الملك الضليل خندُج بن حُجر** المعروف بـ **امرئ القيس** (ت ٨٠ قهـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٠م) ، دار صادر ، لبنان .

❖ ديوان عامر بن الطفيل برواية محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب ، **للشاعر عامر بن الطفيل بن مالك العامري** (ت ١١هـ) ، عني به لجنة الدار ، (١٩٧٩م) ، دار صادر ، لبنان .

❖ ديوان عبيد بن الأبرص ، **للشاعر الجاهلي الداهية عبيد بن الأبرص** الأسدي (نحو ٢٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي دقة ، ط ١ ، (٢٠٠٣م) ، دار صادر ، لبنان .

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، **للعامة المفتي الشريف**

* **محمود الآلوسي** (ت ١٢٧٠هـ) ، عني به الشريف محمود الآلوسي ، ط ٤ ،
(١٩٨٥م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* الزاهر في معاني كلام الناس ، **للإمام الأديب اللغوي** محمد بن القاسم الأنباري
(ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ،
مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* سر صناعة الإعراب ، **للإمام العربية** عثمان بن چني الموصلي المعروف بـ **ابن
چني** (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، (١٤٠٥هـ) ، دار
القلم ، سورية .

* سفينة الشعراء ، **للأستاذ محمود فاخوري** ، ط ٤ ، (١٩٩٠م) مكتبة دار
الفلاح ، سورية .

* سنن أبي داود وبهامشه « معالم السنن » للخطابي ، **للإمام الحافظ أبي داود**
سليمان بن الأشعث **السجستاني** (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق عزت عبید الدعاس
وعادل السيد ، ط ١ ، (١٩٩٧م) ، دار ابن حزم ، لبنان .

* سنن الترمذي المسمى « الجامع الصحيح » ، **للإمام الحافظ** محمد بن
عيسى بن سورة **الترمذي** (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاکر ومحمد فؤاد
عبد الباقي وإبراهيم عطوة ، ط ١ ، (١٩٣٨م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء
التراث العربي ، لبنان .

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، **للإمام الفقيه** عبد الحي بن أحمد
المعروف بـ **ابن العماد** (ت ١٠٨٩م) ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، ط ١ ،
(١٩٨٦م) ، دار ابن كثير ، سورية .

* شرح الرضي على الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، **للعلمة المحقق** رضي
الدين محمد بن الحسن **الإسترابادي** (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق يوسف حسن
عمر ، ط ١ ، (١٩٧٨م) ، طبعة مصورة عن نشرة جامعة قاريونس لدى
مؤسسة الصادق ، إيران .

- * شرح المعلقات العشر المذاهب ، للإمام العلامة يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ **ابن الخطيب التبريزي** (ت ٥٠٢هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، بدون تاريخ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .
- * شرح المفصل ، للعلامة **النحوي الكبير** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بـ **ابن يعيش** (ت ٦٤٣هـ) ، ط ١ ، بدون تاريخ ، مكتبة المتنبي ، مصر .
- * شرح الملوكي في التصريف ، للإمام **العربية** يعيش بن علي المعروف بـ **ابن يعيش** (تنحو ٥٦٠هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط ٣ ، (٢٠٠٥م) ، دار الملتقى ، سورية .
- * شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للإمام **النحوي المفسر** الحسن بن **قاسم المرادي** (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور ناصر حسين علي ، ط ١ ، (٢٠٠٨م) ، دار سعد الدين ، سورية .
- * شرح تصريف العزي ، للعلامة علي بن هشام **الكيلاني** ، ط ١ ، (١٣٢٩هـ) المطبعة الجمالية ، مصر .
- * شرح ديوان الحماسة ، للإمام العلامة يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ **ابن الخطيب التبريزي** (ت ٥٠٢هـ) ، ط ١ ، (١٢٩٦م) ، طبعة مصورة عن نشرة بولاق لدى عالم الكتب ، لبنان .
- * **الصاحبي** ، للإمام **اللغوي الأديب** أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي المعروف بـ **ابن فارس** (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ١ ، (١٩٧٧م) ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- * **الصحاح المسمى** « تاج اللغة وصحاح العربية » ، للإمام **العلامة** إسماعيل بن حماد **الجوهري** (ت ٣٩٣هـ) ، ومعه حواشي الإمام اللغوي النابه عبد الله بن برّي (ت ٥٨٢هـ) و« الوشاح وثقيف الرماح في رد توهم المجد الصحاح » للتادلي ، ط ١ ، (١٩٩٩م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* طبقات الشافعية الكبرى ، للإمام القاضي عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بـ **تاج الدين السبكي** (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط ١ ، (١٣٩٦هـ) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

* عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، للإمام العلامة محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، ط ١ ، (١٣٤٨هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة السلفية لدى دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* العين ، لإمام اللغة والأدب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، (١٤٠٩هـ) ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران .

* فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدى مكتبة الغزالي ، سورية .

* الفتح الرباني في شرح تصريف الزنجاني ، للإمام العلامة علي بن محمد الهروي المعروف بـ **ملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ) ، دار الطباعة العامرة ، تركيا .

* الفوائد البهية في تراجم الحنفية وعليه « التعليقات السنية على الفوائد البهية » ويليهِ « طرب الأمثال بتراجم الأفاضل » ، للعلامة المحدث الفقيه محمد عبد الحي بن عبد الحلیم اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) ، عني به أحمد الزعبي ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .

* الكتاب ، لإمام النحو الكبير عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ **سبويه** (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، (١٩٨٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام البار

شيخ العرب والعجم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، وفي حاشيته الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال لابن المنير (ت ٦٨٣هـ) وفي آخره الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشف لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وشرح شواهد الكشف لمحب الدين أفندي ، ط ٢ ، (٢٠٠١م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، للعلامة القاضي أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، ط ٢ ، (١٩٩٢م) ، دار الكتاب الإسلامي ، مصر .

* لسان العرب ، للإمام اللغوي الحجة محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ، دار صادر ، لبنان .

* مجاز القرآن ، لإمام اللغة والنحو معمر بن المثنى التيمي المعروف بـ أبي عبدة (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، ط ١ ، (١٩٥٤م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لإمام اللغة والأدب علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار ، ط ١ ، (١٩٥٨م) ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، مصر .

* مختار الصحاح ، للإمام العلامة محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) ، بعناية محمود خاطر ، ط ٢ ، (١٩١٠م) ، المطبعة الأميرية ، مصر .

* مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، للإمام العلامة علي بن محمد الهروي المعروف بـ ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ، تحقيق جمال عيتاني ، ويليهِ «الإكمال في أسماء الرجال» للخطيب التبريزي (ت ٧٤١هـ) ، ط ٢ ، (٢٠٠٧م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار الفكر ، لبنان .

* مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، **للإمام الحافظ أحمد بن محمد بن حنبل** الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، (١٩٩٥هـ) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* معاني القرآن ، **للإمام النحوي الأديب** سعيد بن مسعدة المعروف بـ **الأخفش الأوسط** (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة ، ط ١ ، (١٩٩٠م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* معجم الأدباء المسمى « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ، **للإمام الأديب** **ياقوت بن عبد الله الحموي** (ت ٦٢٦هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، ط ١ ، (١٩٩٩م) ، مؤسسة المعارف ، لبنان .

* معجم المؤلفين ، **للأستاذ المؤرخ عمر رضا كحالة** (ت ١٤٠٨هـ) ، عني به مكتب تحقيق الدار ، ط ١ ، (١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* المغرب في ترتيب المعرب ، **للإمام اللغوي** ناصر الدين بن عبد السيد **المطرزي** (ت ٦١٠هـ) ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، ط ١ ، (١٩٧٩م) ، مكتبة أسامة بن زيد ، سورية .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، **لإمام العربية** عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ **ابن هشام** (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى مؤسسة الصادق ، إيران .

* مفتاح العلوم ، **لعلامة العربية والأدب** يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي **السَّكَّاي** (ت ٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط ١ ، (٢٠٠٠م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

- * المفصل في علم العربية ، للإمام البارع شيخ العرب والمعجم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق سعيد محمود عقيل ، ط ١ ، (٢٠٠٣م) ، دار الجيل ، لبنان .
- * المقتضب ، للإمام النحوي محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٣ ، (١٩٩٤م) ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر .
- * المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، للعلامة المؤرخ البحّثة يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أمين ورفاقه ، ط ١ ، (١٩٨٤م) ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر .
- * الشر في القراءات العشر ، للإمام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، عني به الشيخ علي محمد الضباع ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، لبنان .
- * هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، لعالم الكتب البحّثة إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، ط ١ ، (١٣٦٤هـ) ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، لبنان .
- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، ط ١ ، (٢٠٠٥م) ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
- * الوافي في العروض والقوافي ، للإمام الأديب اللغوي يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ ابن الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط ٤ ، (١٩٨٦م) ، دار الفكر ، سورية .
- * وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ، للإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢م) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني ، ط ١ ، (١٩٩٥م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

محتوى الكتاب

٧	بين يدي الكتاب
١٠	ترجمة العلامة الزنجاني صاحب متن «تصريف العزي»
١٣	ترجمة الإمام سعد الدين التفتازاني صاحب «شرح تصريف العزي»
٢٠	وصف النسخ الخطية
٢٤	منهج العمل في الكتاب
٢٦	إجازة ابن طولون لعلاء الدين علي بن صدقة السيوفي
٢٩	صور المخطوطات المستعان بها

* * *

٣٩	«متن تصريف العزي»
----	-------------------

* * *

٦٧	«شرح تصريف العزي»
----	-------------------

٦٩	خطبة الكتاب
٧١	تعريف علم الصرف
٧٥	تقسيم الفعل
٧٧	المعني بالسالم عند الصرفيين
٧٨	الباب الأول والثاني
٧٩	الباب الثالث
٨١	الباب الرابع
٨٢	الباب الخامس
٨٢	الرباعي المجرد
٨٣	أوزان الثلاثي المزيد فيه

٨٨	أوزان الرباعي المزيد فيه
٨٩	تنبيه: في تقسيم الفعل إلى متعد ولازم
٩٢	فصل: في أمثلة تصريف هذه الأفعال
٩٢	- تعريف الفعل الماضي
٩٣	- أقسام الفعل الماضي
١٠٠	- الفعل المضارع
١٠٥	- أقسام الفعل المضارع
١٠٨	- (ما) و(لا) النافيتان
١٠٩	- دخول الجازم والناصب على الفعل المضارع
١١٥	- فعل الأمر
١١٩	- اجتماع تاءين في أول المضارع
١٢٠	- متى تقلب تاء (افتعل) طاءً؟
١٢٢	- متى تقلب تاء (افتعل) دالاً؟
١٢٤	- نون التأكيد الخفيفة والثقيلة
١٣٣	- اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد
١٣٦	- اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثة
١٣٨	فصل: المضاعف
١٤٢	- الإدغام
١٥٢	فصل: في المعتل
١٧٠	- دخول الجازم على الأجوف
١٧١	- فعل الأمر من الأجوف ودخول نوني التأكيد عليه
١٧٤	- مزيد الثلاثي الأجوف
١٧٩	- اسم الفاعل والمفعول من الأجوف
١٨٩	- الفعل المضارع من الناقص

١٩٧	- الأمر من الناقص
١٩٨	- اسم الفاعل والمفعول من الناقص
٢٠٣	- المزيد فيه من الناقص
٢١٦	فصل: في المهموز
٢٣٢	فصل: في بناء اسم الزمان والمكان
٢٣٧	اسم الآلة
٢٣٩	تنبيه: بناء المرة
٢٤٠	بناء الهيئة

* * *

٢٤٢	خواتيم النسخ الخطية
٢٤٣	أهم مصادر ومراجع التحقيق
٢٥٤	محتوى الكتاب

* * *

شرح تصريف العزي

« تصريف العزي » من أشهر المتون التي لا غنى لطالب علم اللغة عن أن ينظر فيه أو في أمثاله .

فهو متن نفيس مفيد جامع ، قام العلامة السعد التفتازاني رحمه الله تعالى بشرحه شرحاً مستوفياً لمباحث الفن .

ذلل ما استصعب من ألفاظه ، وجلا وجه معانيه ، وأبرز المكنون الخافي ؛ بأسلوب آخاذ ، وتحقيق دقيق ، وبيان رائق .

وفي هذا الكتاب الجليل نفائس مستجدات ، تعدت الصرف إلى غيره .

وهو يعد لبنة أساسية لفهم علم الصرف ، والارتقاء في معارج هذا الفن .

والله من وراء القصد



دار الفکر للطباعة والنشر

ISBN 978 - 9953 - 541 - 16 - 7



9 789953 541167